بسم الله الرحمن الرحيم

جامعـة آل البيـت-بيت الحكمة

AL al-BAYT UNIVERSITY

أثر قانون الانتخاب الأردني على السلوك التصويتي مجلس النواب الثامن عشر دراسة حالة

The Impact of The Jordanians Election Law on the Voters Behavior House 18th Representatives case Study

إعداد

شهم هايل حياة السرحان

الرقم الجامعي: ١٥٢٠٦٠٠٠٣٨

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد المقداد

٢٠١٧

التفويض

التفويض

أنا الطالب شهم هايل حياة السرحان، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي إلى المكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة

التوقيع

التاريخ

أثر قانون الانتخاب الأردني على السلوك التصويتي

مجلس النواب الثامن عشر دراسة حالة

إعداد

شهم هايل حياة السرحان

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد أحمد المقداد

أعضاء لجنة المناقشة:		التوقيع
الأستاذ الدكتور محمد أحمد المقداد	رئيساً ومشرفاً	....
الدكتور صايل فلاح السرحان	عضواً	....
الدكتور محمد يوسف درادكة	عضواً	....
الأستاذ الدكتور محمد كنوش الشرعه	عضواً خارجياً	....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت/ الأردن.

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ ١٧ / ذو القعدة / ١٤٣٨هـ الموافق ١٠ / ٨ / ٢٠١٧م

الإهداء

إلى من أضاء مشارق الأرض ومغاربها بشعلة نوره.....

إلى معلم البشرية ....وخير خلق الله وأعظمهم خُلقاً وخلقاً

نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من علموني أن الحياة بذل وعطاء ...والدي ووالدتي

إلى أخوتي وأخواتي الذين كانوا لي خير معين

إلى كل من ساندني ووقف معي ودعمني لمواصلة طلب العلم

بطاقة شكر

من لا يشكر الناس لا يشكر الله....

شكري خالص لله تعالى.....

كما أتقدم بالشكر العميق إلى أستاذي ومشرفي الأستاذ الدكتور محمد المقداد الذي كان لتوجيهاته وإرشاداته الفضل الكبير في إنجاز هذه الدراسة المتواضعة

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على ما سيقدمونه لي من نصح وإرشاد.

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذتي الأفاضل في معهد بيت الحكمة لما قدموه لي وللطلبة من علم ومعرفة طيلة أيام الدراسة

فهرس المحتويات

الملخص باللغة العربية

هدف هذا البحث إلى التعرف على أثر قانون الانتخاب الأردني على السلوك التصويتي مجلس النواب الثامن عشر كدراسة حالة وقد تم ذلك من خلال ثلاثة فصول تم فيهم التعرف على مفهوم الانتخاب، وتطور قانون الانتخاب الأردني في الفصل الأول، فيما تم التعرف على مفهوم ونظريات السلوك الانتخابي في الفصل الثاني، كما تم التعرف على العلاقة الارتباطية بين قانون الانتخاب والسلوك التصويتي في الفصل الثالث كل ذلك من خلال استخدام منهج تحليل النظم لديفيد استون، والمنهج التاريخي، والمنهج القانوني، وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج ومنها: يعتبر التصويت من أكثر الأنشطة السياسية التي يقوم بممارستها المواطن، ولذلك يقوم بعض الساسة بتكييف سياساتهم بحيث يستطيعوا الحصول على العدد الأكبر من أصوات المواطنين، كما خرجت الدراسة ببعض التوصيات ومنها: على اعتبار أن المرأة نصف المجتمع توصي الدراسة برفع نسبة الكوتا النسائية إلى ٢٥ مقعد في الانتخابات القادمة، على اعتبار أن المرأة الأردنية كانت ولا تزال أحد الفاعلين الأساسيين في المجتمع الأردني خاصة في مجال التعليم.

مفاتيح الدراسة: السلوك التصويتي، السلوك الانتخابي، قانون الانتخاب، الكوتا النسائية

الملخص باللغة الإنجليزية

The purpose of this research is to identify the effect of the Jordanian electoral law on the voting behavior of the Eighteenth House of Representatives as a case study. This was done through three chapters in which the concept of election, And the evolution of the Jordanian election law in the first chapter, while the concept and theories of electoral behavior was identified in Chapter II, and the correlation between the electoral law and voting behavior was identified in Chapter III. All through the use of David Aston's system analysis methodology, the historical approach, the descriptive approach, and the legal approach.

The study reached some results, including: voting is one of the most political activities practiced by the citizen, so some politicians adapt their policies so that they can get the largest number of votes citizens, The study also recommended that women should be raised to 25 seats in the upcoming elections, given that Jordanian women have been and remain one of the main actors in Jordanian society, especially in the field of education.

Study keys: voting behavior, electoral behavior, election law, women's quota

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت–بيت الحكمة

AL al-BAYT UNIVERSITY

أثر قانون الانتخاب الأردني على السلوك التصويتي مجلس النواب الثامن عشر دراسة حالة

The Impact of The Jordanians Election Law on the Voters

Behavior House 18th Representatives case Study

إعداد

شهم هايل حياة السرحان

الرقم الجامعي: ١٥٢٠٦٠٠٠٣٨

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد المقداد

٢٠١٧

المقدمة

يُعتبر تنظيم الانتخاب من أحد أهم المسائل الدستورية التي تحرص الدول على تضمينها في دستورها، فالدستور كما يراه ديل هيتشنر هو إطار عام للسياسة، ويُسهم في استقرار ممارسة السلطة السياسية وتكيفها مع واقع قيم المجتمع، والأردن لم يخرج عن هذا الإطار حيث أدت التعديلات الدستورية الأخيرة إلى إصدار قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠١٦، وقد نظَّم هذا القانون ما يتصل بإدارة الانتخابات النيابية، وجداول الناخبين، والترشح لعضوية مجلس النواب الثامن عشر، وكيفية انتخاب أعضاء المجلس وسائر الشؤون المتعلقة بالدعاية الانتخابية والاقتراع وجرائم الانتخاب.

وقد صدر هذا القانون بتاريخ ١٥ آذار ٢٠١٦ وفق نظام القائمة النسبية المفتوحة، والذي هو نظام انتخابي تفوز فيه القوائم بالمقاعد بناءً على نسبة حصتها من أصوات المقترعين، ويتم فيها منح المقاعد للمرشحين في تلك القائمة بناءً على عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح.

وفي مجال دراسة الانتخابات ظهرت أولى نظريات السلوك التصويتي على يد الباحث الأميركي بول لاراسفيلد، وهو أحد تلامذة مدرستي علم الاجتماع وعلم النفس الألمانيتين في فترة ما بين الحربين العالميتين. وقد تطورت نظريات السلوك التصويتي للناخبين كجزء من نظريات السلوك السياسي، حيث تقوم هذه النظرية بقياس وتفسير سلوك الناخبين، وكيفية وأسباب صنع القرارات من قبل النخبة السياسية، وصانعي القرارات في الدولة، إضافة إلى تفسير الآراء السياسية للمواطن والأيديولوجيا ومستويات المشاركة السياسية.

وتأتي هذه الدراسة لتبين أثر قانون الانتخاب الأردني على السلوك التصويتي، من خلال دراسة حالة مجلس النواب الثامن عشر، والذي جرى انتخاب أعضائه بموجب الاقتراع العام يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٦/٩/٢٠، بإشراف تام من الهيئة المستقلة للانتخاب.

أولاً: أهمية الدراسة:

لا شك بأن دراسة السلوك التصويتي كجزء هام من السلوك الانتخابي يُشكل حقلاً معرفياً هاماً من حقول العلوم السياسية، حيث يُساهم في التعرف على: سلوك الناخبين، وكيفية وأسباب صنع القرارات من قبل النخبة السياسية، ومن قِبل صانعي القرارات في الدولة، إضافة إلى أن هذا السلوك يقوم بتفسير الآراء السياسية للمواطن والأيديولوجيا ومستويات المشاركة السياسية، وبناءً على ذلك سيكون لهذه الدراسة أهميتان الأولى علمية، والثانية عملية:

١- الأهمية العلمية:

تُفيد هذه الدراسة طالب العلم والباحث، في مسألة مهمة جداً في مجال الانتخابات وقانون الانتخاب خاصة وأنها المرة الأولى على مدى علم الباحث التي تقوم فيها بدراسة أثر قانون الانتخاب على السلوك التصويتي في الأردن بعد إصدار قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠١٦ فربما كان هذا الباحث يبحث عن هكذا موضوع فوجد ضالته فيها، وربما يُلهمه هذا البحث الكتابة في موضوع مماثل، وربما كانت هذه الدراسة نقطة بداية لإحدى الدراسات المعقمة، كما تفيد هذه الدراسة العاملين في حقل العلوم السياسية الخاصة بالانتخابات البرلمانية فيستفيد في أن تكون هذه الدراسة نواة لتطوير سياسية معينة، أو تعديل لبعض الأمور الإجرائية البحتة للعملية الانتخابية.

٢- الأهمية العملية:

تفيد هذه الدراسة صناع القرار على صعيد الممارسة العملية من خلال الاطلاع على الآثار الإيجابية والسلبية التي يتركها قانون الانتخاب على السلوك التصويتي للناخب بشكل عام والناخب الأردني بشكل خاص، حيث ستكون الفائدة الأعم والأشمل على كل من يهتم بأثر قانون الانتخاب الأردني على السلوك التصويتي لكل مهتم بالموضوع، أو مختص بهذا المجال، أو صانع قرار على المستويين التشريعي، والتنفيذي.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على النقاط التالية:

١- التعرف على قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠١٦.

٢- التعرف على نظريات السلوك التصويتي من حيث المفهوم، والمحددات، والعوامل المؤثرة فيه.

٣- التعرف على التفاصيل المهمة في انتخاب مجلس النواب الثامن عشر، من الناحية التشريعية، والتنفيذية، والنتائج الانتخابية.

٤- التعرف على العلاقات الارتباطية بين قانون الانتخاب، وأنماط السلوك التصويتي للناخبين من خلال تحليل العملية الانتخابية لمجلس النواب الثامن عشر.

ثالثاً: مشكلة الدراسة واسئلتها:

تنطلق مشكلة الدراسة من مقولة تدعي بأن الناخب لا يعتمد على الوعود الانتخابية والبرامج الانتخابية للمرشحين من أجل اختيار مرشح معين للتصويت له في الانتخابات، وإنما هناك عوامل أخرى تؤثر على عملية تصويت الناخب، ومنها قانون الانتخاب؛ من هذا المنطلق فقد أمكن صياغة السؤال المحوري في المشكلة البحثية على النحو التالي:

ماهو أثر قانون الانتخاب الأردني على السلوك التصويتي للناخب الأردني في مجلس النواب الثامن عشر؟

وينبثق عن هذا السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية:

أسئلة الدراسة:

١- ما هو مفهوم قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠١٦؟ وما هي آلية العملية الانتخابية التي أقرها هذا القانون؟

٢- كيف نشأت وتطورت نظريات السلوك التصويتي، وما هو مفهوم السلوك التصويتي، وماهي محدداته، وماهي العوامل المؤثرة فيه؟

٣- كيف جرت عملية الاقتراع لانتخاب المجلس النيابي الثامن عشر، وما هي خطواتها ابتداءً من الناحية التشريعية ومروراً بالناحية التنفيذية وانتهاء بالنتائج الانتخابية؟

٤- ما هي أهم عوامل الارتباط بين قانون الانتخاب وأنماط السلوك التصويتي للناخب الأردني في المجلس النيابي الثامن عشر بشكل عام؟ وما هو أثره على التعددية السياسية، وعلى المشاركة السياسية بشكل خاص؟

رابعاً: فروض الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسة مفادها: **أن هناك علاقة بين قانون الانتخاب الأردني وبين السلوك التصويتي للناخب الأردني في عملية انتخاب مجلس النواب الثامن عشر**

ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الثلاث التالية:

١- تؤثر العلاقة بين قانون الانتخاب الأردني والسلوك التصويتي للناخب الأردني على النتائج الانتخابية.

٢- تؤثر العلاقة بين قانون الانتخاب الأردني والسلوك التصويتي للناخب الأردني على التعددية السياسية.

٣- تؤثر العلاقة بين قانون الانتخاب الأردني والسلوك التصويتي للناخب الأردني على المشاركة السياسية.

خامساً: حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: عام ٢٠١٦، حيث جرت انتخابات مجلس النواب الثامن عشر.

الحدود المكانية: جميع أراضي المملكة الأردنية الهاشمية حيث جرت الاقتراع لانتخاب مجلس النواب الثامن عشر.

الحدود البشرية: جميع المرشحين والناخبين الذين يحق لهم التصويت في عملية الاقتراع لانتخاب مجلس النواب الثامن عشر.

الحدود القانونية: قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠١٦.

سادساً: المتغيرات ومفاهيم الدراسة:

يبرز في هذه الدراسة المتغيرات التالية:

١. **قانون الانتخاب:** هو قانون الانتخاب رقم (٦) الصادر بتاريخ ١٥ آذار ٢٠١٦ والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد رقم (٥٣٨٦) الصفحة ١٤٤٢.

٢. **الانتخاب:**

أ- **التعريف الاصطلاحي:** هو ممارسة حق الاختيار على نحو تتسابق فيه الإرادات المؤهلة لتلك الممارسة"(الباز، ٢٠٠٢، ص: ٤٢).

ب-**التعريف الإجرائي:** هي العملية السياسة والإجراء التنفيذي لعملية الاقتراع الهادف إلى اختيار ممثلين للمجلس النيابي من قبل الناخبين الذين يحق لهم التصويت طبقاً للقوانين النافذة.

٣. **السلوك الانتخابي:**

أ- **التعريف الاصطلاحي:** هو العلم الذي يقوم بدراسة عملية التصويت والاتجاهات المختلفة أثناءها، وهنا يمكن اعتبار السلوك الانتخابي وسيلة لتطوير الإنفاق العام والحفاظ عليه بين المجتمعات الديمقراطية (عبد الكافي، ٢٠٠٤، ص: ١٠٧).

ب-**التعريف الإجرائي:** هو عملية التفكير والاتصال التي يُقررها الناخب عبر العديد من العمليات المادية والرمزية التي يعتقد من خلالها أنه حقق ذاته عبر اختياره لمن يُمثله في المجلس النيابي.

٤. **السلوك التصويتي:**

أ- **التعريف الاصطلاحي:** " يعتبر التصويت الأسلوب الذي تتخذ بموجبه مجموعة من القرارات، على أساس الاختيارات التي يقوم بها الأفراد في أي جماعة، فهو أحد الأدوات الممكنة التي يستطيع عن طريقها المجتمع أن ينظم نفسه، وحيث يكون التصويت حرا، يوجد نظام لاتخاذ القرارات بموجبها يعكس علاقات القوة والإكراه التي تنشأ بين المجتمع والسلطة، فهو أسلوب لحماية وضمان الطاعة السياسية، مع التضحية بالحد الأدنى من حرية الأفراد، وعلى هذا يمكن القول بأن جوهر التصويت يكمن في عملية الاختيار (عبد الوهاب، ١٩٩٩، ص: ٣٩).

ب- **التعريف الإجرائي:** هو السلوك الذي يتخذه الناخب أثناء عملية الاقتراع لانتخاب أحد المرشحين، وهذا السلوك يخضع إلى محددات ثابتة وأخرى متغيرة، تسهم هذه المتغيرات في توجيه الناخب، حيث تسعى الدولة دائماً للرفع من نسب المشاركة للدلالة على استقرار الأوضاع السياسية، في حين تعمل الأحزاب على استمالة الناخب لكسب مقاعد جديدة تسهم في زيادة وزنها داخل المشهد الحزبي.

٥. **المشاركة السياسية:**

أ- **التعريف الاصطلاحي:** عرَّفها بعض الفقه بأنها:" هي إنزال عملية اتخاذ القرارات إلى مستوى المجتمعات المحلية، والمجموعات الصغيرة، أي إعادتها إلى الشعب، ونتيجة لذلك سيكون في وسع المواطنين أن يدركوا القضايا وأن يعملوا سياسيا بما يناسب مصالحهم الخاصة" (جبريال إيه ألموند وجي بنجهام باويل الإبن، ١٩٩٨، ص: ٩٣). وعرَّفها آخر بأنها: "هي عملية تطوعية أو رسمية تُعبِّر عن اتجاه عام رشيد وتتضمن سلوكاً منظماً ومشروعاً متواصلاً، يعكس إدراكاً مستنيراً لأبعاد الدور الشعبي في عالم السياسية ويتسلح بالفهم العميق للحقوق والواجبات، ومن خلال هذه العملية يلعب المواطنون دوراً إيجابياً في الحياة السياسية فيما يتصل باختيار القيادات على كافة المستويات، وتحديد الأهداف العامة، والمساهمة في صنع القرار السياسي، ومتابعة تنفيذه بالمتاح من أساليب الرقابة والمتابعة والتقويم"(الزيات، ٢٠٠٢، ص: ٨٨).

ب- **التعريف الإجرائي:** هو المشاركة التي قام بها الناخبون في عملية الاقتراع لانتخاب أعضاء مجلس النواب الثامن عشر.

سابعاً: منهجية الدراسة:

لبلوغ الهدف من هذه الدراسة سيتم الاعتماد وحسب طبيعة الموضوع على **منهج تحليل النظم لديفيد استون**، ويتكون نموذج دافيد استون في تحليل النظام السياسي من العناصر التالية، (المقداد،٢٠٠٧):

١- **المدخلات:** والتي هي الدراسة الحالية سوف تتكون من قانون الانتخاب رقم (٦) لعام ٢٠١٦.

٢- **المخرجات:** وتتمثل في أثر قانون الانتخاب على السلوك التصويتي.

وسوف يستخدم الباحث المنهج التاريخي للتعرف على نشأة وتطور نظريات السلوك التصويتي، إضافة إلى المنهج القانوني لفهم أعمق لقانون الانتخاب.

ثامناً: الدراسات السابقة:

أمكن الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع وفيما يلي عرض لأهمها:

١- دراسة سيف سالم نهار الذايدي (٢٠١٥)، **أثر النظام الانتخابي الكويتي لعام ٢٠١٢ على السلوك التصويتي**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر النظام الانتخابي الكويتي لعام ٢٠١٢ على السلوك التصويتي، حيث تميزت فترة الدراسة بتطبيق نظام الصوت الواحد، أما المنهج التي اتبعته هذا الدراسة فقد اعتمدت على منهجين الأول منهج تحليل النظم لديفيد استون، والثاني المنهج القانوني، وقد قامت الدراسة على سؤال رئيس هو: هل أثر النظام الانتخابي الكويتي لعام ٢٠١٢ على السلوك التصويتي، وكان من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين النظام الانتخابي والسلوك الانتخابي، وهناك علاقة عكسية بين النظام الانتخابي ٢٠١٢، والتعددية السياسية، والمشاركة السياسية، كما خرجت هذه ببعض التوصيات التي كان من أهمها التوصية بتطوير نظام انتخابي يتوافق والقيم والمعايير الدولية والديموقراطية من جهة، ويصون حقوق الإنسان الكويتي من جهة أخرى، ويضمن حرية التعبير، والتحلي بالمرونة في استخدام القوانين الانتخابية من دون أن تؤدي إلى الفوضى والتجاوز.

وسوف يستفيد الباحث من هذه الدراسة في وضع خطة الدراسة ومقارنة النتائج والتوصيات مع هذه الدراسة في نهاية البحث.

٢- Henrik Oscarsson & Sören Holmberg (2010)، Swedish Voting Behavior ،

Swedish Election Studies Program

Department of Political Science

University of Gothenburg

June 2010

قدم هذا البحث نتائج للانتخابات السويدية ابتداءً من منتصف عام ١٩٥٠، وحتى عام ٢٠٠٩، وقد أجريت الدراسة بشكل ميداني على عينة كبيرة قاربت ال ٥٠٠ شخص حيث تجاوزت نسبة الاستجابة ال ٧٥%، وقد أجريت الدراسة على العديد من الانتخابات وليس الانتخابات البرلمانية فحسب، وكان أحدثها تغطية الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٩، تميزت هذه الدراسة بعرض النتائج بشكل رسوم بيانية واضحة ومفصلة وهذا ما سوف يستفيد من الباحث في وضع البيانات التفصيلية لتغطية موضوع الدراسة.

٣- دراسة Joshua Harder and Jon A. Krosnick (2008)، Why Do Peoople Vote?، Journal of Social Issues, Vol. 64, No. 3, 2008.

تحاول هذه الدراسة معرفة لماذا لا يصوت بعض المواطنين رغم أن الآخرين يفعلون ذلك ويُمارسون الديموقراطية، كما تحاول إلقاء الضوء على السبب المفاجئ الذي يُغير فيه الناخب قراره التصويتي فجأة ساعة الاقتراع، مع الصعوبة البالغة لمعرفة دوافع هذا التصويت، سيحاول الباحث الوصول على ترجمة إلى هذا البحث والاستفادة من الأسباب التي تدعي الناخب إلى عدم التصويت، ودراسة حالته النفسية التي تؤدي في بعض الأحيان إلى تغيير سلوكه الانتخابي.

٤- دراسة سمير بارة(٢٠٠٧)، **أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه، دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق بجامعة مولود معمري-تيزي وزو**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم

السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أنماط السلوك الانتخابي من حيث المفهوم والمحددات والعوامل المؤثرة فيه وربطها بمتغيرات الدراسة، والتطرق إلى العلاقات الارتباطية بين أنماط السلوك الانتخابي ومتغيرات الدراسة، كما هدفت إلى تشخيص العوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي، ومحاولة توجيهه فكراً وممارسة.

وقد انطلقت هذه الدراسة من فرضية رئيسة تقول بأن السلوك الانتخابي يتخذ عدة أنماط طبقا لنوعية التنشئة والثقافة السياسية والحملات الانتخابية النظام الانتخابي ومستوى الانتخابات، وإجراءات التسجيل في القوائم الانتخابية، وكذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أنه: يتأثر السلوك الانتخابي بمجموعة من العوامل، بدرجات غير متماثلة، إذ يتأثر بشكل كبير بالتنشئة السياسية والثقافة السياسية والحملات الانتخابية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية والعوامل الجغرافية، وبدرجة أقل يتأثر بطبيعة النظام الانتخابي المعمول به، وإجراءات التسجيل في القوائم الانتخابية، ولا يتأثر بمستوى الانتخابات وبالقيم الحضارية القبائلية الأمازيغية، كما أوضحت الدراسة تراجع تأثير بعض العوامل في السلوك الانتخابي، وهي القيم الأبوية والانتماء الحزبي. أما أهم التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة فهي التوصية بضرورة توفير كل المعلومات عن العملية السياسية الانتخابية لناخبين قبل إجراءها بغية توفير قدر من الوعي السياسي.

سوف يستفيد الباحث من هذه الدراسة بالتعرف على عينة ميدانية من دراسة الموضوع وكذلك كيفية وضع هيكل للدراسة بالإضافة إلى الاستئناس بالنتائج والتوصيات، لمقارنتها بما سوف تُسفر عليه هذه الدراسة من نتائج وتوصيات.

الفصل الأول

مفهوم الانتخاب، والنظم الانتخابية، وتطور قانون الانتخاب الأردني

تُعتبر الانتخابات الحرة والنزيهة من أهم الآليات الديمقراطية التي تساعد أفراد الشعب على المشاركة السياسة الفعالة في الأوطان التي تتخذ من الديموقراطية اساساً للحكم، ورغم ذلك هناك بعض الصعوبات التي تعترض قيام انتخابات حرة ونزيهة، منها عدم وجود تعريف واضح ومفصل للعناصر المكونة للانتخاب الحر والنزيه، ومنها أيضاً اختلاف الظروف السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية من بلد إلى آخر؛ ورغم وجود العديد الكبير من النظم الانتخابية إلا أن بعضها ينجح في تلك الدولة، فيما تفشل ذات النظم في دولة أخرى، ولما كان المواطن عند ممارسته لحقه في الترشح والتصويت؛ يُصبح صاحب السيادة والقرار، ونظراً لأن هذا الحق لا يظهر إلا عندما تكون المشاركة السياسية فعالة ونشيطة، ونظراً للأهمية الكبرى للانتخابات بالنسبة للفرد والمجتمع من جهة، وبالنسبة للعملية الديموقراطية من جهة أخرى، ولما كانت النظم الانتخابية تقوم على أساس من تعميق التفاهم والثقة، ليس بين العاملين بالسياسة والقائمين على العملية الانتخابية فحسب، إنما كذلك بين منظمات المجتمع المدني، والمحللين، كما تعمل النظم الانتخابية في مفهومها الأساسي على ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات إلى عدد المقاعد التي تفوز بها الأحزاب والمرشحين المشاركين بها(رينولدز وآخرون، ٢٠٠٧، ص: ٧)؛ لذلك سيتم معالجة موضوع هذا الفصل في مبحثين ، بحيث يتناول المبحث الأول: مفهوم الانتخاب، وبعض أشكال النظم الانتخابية، ومفهوم المشاركة السياسية، فيما يتحدث المبحث الثاني عن تطور قانون الانتخاب الأردني.

المبحث الأول

مفهوم الانتخاب، وأشكال النظم الانتخابية، ومفهوم المشاركة السياسية

تُعتبر الانتخابات أحد أهم المؤشرات الرئيسة لنجاح التجربة الديموقراطية، وهذا ما أكده Joseph Schumpeter عندما عرَّف الديموقراطية بأنها:" مجموعة من الإجراءات، والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع السياسة عن طريق التنافس في انتخابات حرة"(ماضي، ٢٠٠٩، ص: ٣١)، وبناءً عليه يبدو أن هناك تلازم قوي وفعال بين مفهوم الديموقراطية ومفهوم المشاركة السياسية، وبالتالي مع مفهوم الانتخابات، التي تبقى مجالاً مفتوحاً للتنافس الإيجابي بين القوى والمصالح والأفكار المتباينة بغرض بلوغ الأفضل لعموم المجتمع، مع الإقرار المجتمعي بأنها وسيلة رئيسة للرقابة الشعبية على أداء السلطة السياسية، ثم لمحاسبة القائمين عليها، بما يضمن التصحيح الدوري للاختيار العام وفق الإرادة الحرة للمواطنين باعتبارهم أصحاب الحق الأصيل في ذلك (شلبي، ٢٠١٤، ص: ١١). ويُقصد بالأنظمة الانتخابية: الأنماط الانتخابية وهي التي تُشير إلى استعمال قواعد فنية قصد الترجيح بين المترشحين في الانتخاب، وعادة ما تعرف الأنظمة الانتخابية بالأساليب والطرق المستعملة لعرض المترشحين على الناخبين وفرز النتائج وتحديدها (شريط، ٢٠٠٢، ص: ٢٢٥).

وبناءً على ما تقدم سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، بحيث يتحدث المطلب الأول عن مفهوم الانتخابات، فيما يتحدث المطلب الثاني عن بعض أشكال النظم الانتخابية، فيما يتحدث المطلب الثالث عن مفهوم المشاركة السياسية.

المطلب الأول

مفهوم الانتخاب

الانتخاب في اللغة يأتي من فعل نخب، بمعنى انتخب الشيء اختاره، والنخبة ما اختاره منه، ونخبة القوم: خيارهم، والانتخاب، الاختيار، والانتقاء من النخبة (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ص: ٦٤٩)، أما الانتخاب في الاصطلاح فهو:" قيام الناخبين باختيار البعض منهم شريطة أن يكونوا ذوي كفاءة لتسيير أجهزة سياسية، وإدارية محضة، وذاك من خلال القيام بعملية التصويت (القرام، ١٩٩٨، ص: ٢٧٦)، وبصفة عامة ربما استعمل البعض عبارة الاقتراع بمعنى الاختيار عوضاً عن الانتخاب، وربما استعمل البعض مصطلح تصويت قاصداً إعطاء الصوت في الانتخابات، وهذا يعني عملية إعلان الرأي حول قضية معروضة وإلزامية الحصول على عدد معين من الأصوات بشأن اتخاذ قرار ما(Marie-Anne, 2000, p: 117)، فيما ركز بعض الفقه على الناحية الإجرائية في الانتخاب فعرفه على أنه:" مجموعة من الإجراءات والتصرفات القانونية متعددة الأطراف والمراحل يخضع بمقتضاها تحديد الهيئات الحاكمة العليا في الدولة لموافقة ورضاء المحكومين من أصحاب السلطة الحقيقية في الاجتماع" (علي، ١٩٩٨، ص: ١٢٨)، وذهب فقه آخر إلى تعريف الانتخابات بأنها:" اختيار الناخبين لشخص أو أكثر من بين عدد من المرشحين لتمثيلهم في حكم البلاد"(الحلو، ٢٠٠٤، ص: ١٠٣)، فيما ذهب فقهاء القانون الدستوري إلى تعريف الانتخاب تعريفات تنصب كلها حول كونه أداة لتداول السلطة سلمياً وتجسيداً لحق المشاركة في الحياة السياسية، وذلك بالقول إن الانتخاب هو:" الوسيلة الأساسية والوحيدة لإسناد السلطة في النظم الديموقراطية المعاصرة من ناحية ولتحقيق حق المشاركة في الحياة السياسية من جانب أفراد الشعب من ناحية أخرى" (عبد الله، ١٩٩٠، ص: ٧).

وتتطلب الديموقراطية مشاركة المواطنين في الحكم عن طريق مؤسساتهم في صنع القرارات السياسية، وأن تكون هناك رقابة عامة يُمارسها المجتمع على الأجهزة التنفيذية عن طريق السلطة التشريعية، والأحزاب السياسية، وكذلك رقابة أخرى يُمارسها الشعب بشكل عام على وسائل السلطة التشريعية، ولما كان الهدف من المشاركة السياسية أن تكون قرارات السياسة العامة للدولة نابعة من المؤسسات والوسائل السياسية التي يتمثل فيها الشعب (الخزاعي، ٢٠١١)؛ لذلك كان حق الانتخاب لكل فرد في المجتمع، ويعتبر هذا الحق حق شخصي لا يترتب عليه أي التزام قانوني، مما يعني حرية الفرد في المشاركة أو عدم المشاركة، كما إن هذا الحق لا يجوز تقييده بأي شكل من الأشكال، وقد تم اخذ هذه الفكرة من مبدأ السيادة الشعبية التي نادى بها جان جاك روسو، والتي اعتبرت الشعب صاحب السيادة الناتجة عن مجموع الإرادات الشعبية المتساوية ومن الحق الطبيعي لجميع أفراد المجتمع بالمشاركة في الحياة السياسية(الحسيني، ١٩٨٠، ص: ٢٣).

وتُعتبر الانتخابات أداة لتحديد الأدوار السياسية إضافة إلى قيامها بوظائف أخرى في الحياة السياسية، فهي تُمثل وسيلة أساسية للاندماج السياسي لكل الفاعلين على اعتبار انها تشجع المجابهة السياسية خلال فترة معينة هي فترة الانتخابات، يُضاف إلى ذلك أنها مؤشر للدعم الذي يحظى به أصحاب السلطة من طرف الشعب، وهذا يُساعد كثيراً في قياس درجة الصراع الطبقي في المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى فإن الانتخابات قابلة للقياس الكمي نتيجة لما تُعطيه من أرقام من الممكن إضافتها أو قسمتها أو مقارنتها، أو معالجتها بمختلف برامج الإحصاء والمقارنات، لذلك يُعتبر الانتخاب العام بمثابة تحقيق مجاني في الرأي العام، تقوم به الدولة، على اعتبار أن السلطات العامة هي التي تقوم بتمويله، وبناءً على ما سبق يُمكن تفسير الانتخابات إلى أكثر من مستوى وأهمها المستوى السياسي، والاجتماعي، أو القانوني، ولا بد من التذكير بأنه نتج عن تطور الانتخاب تحول في شكل الصراع الاجتماعي بين الأقليات والفرق، والأحزاب على اختلاف أشكالها،

وأهدافها، ومستوياتها، وبذلك انتقل الصراع المخالف لمفهوم الدولة إلى صراع حضاري بثقافة متمدنة ينسجم مع مفهوم الدولة، ومفهوم القومية، وبذلك خدمت الانتخابات في استقرار الدولة الحديثة، من خلال عملية ديموقراطية عادلة(بن سليمان، ٢٠١٣، ص: ١٧).

أولاً: الانتخابات عند جان جاك روسو في نظرية العقد: جاء في مبادئ الحقوق السياسية (العقد الاجتماعي) لجان جاك روسو بأنه: يوجد في انتخابات الأمير والحكام التي هي من الأعمال المركبة طريقتان، وهما الاختيار والقرعة، وقد تم استخدام كلا من الطريقتين في العديد من الجمهوريات، ولا يزال انتخاب رئيس البندقية مزيج معقد منهما، ورغم موافقة روسو على أن التصويت بالقرعة هو من طبيعة الديموقراطية كما قال مونتسكيو، ولكنه أضاف إن الأمير في الأرستقراطية يختار الأمير، والحكومة تُحافظ على نفسها بنفسها، وإذا كان الشعب غير ذي نصيب في الحكومة فلأن طبقة الأشراف نفسها هي الشعب، ورغم أن هناك محاذير قليلة للانتخابات بالقرعة، حيث يتساوى الجميع بالطبائع، والمواهب، تساويه بالمبادئ والنصيب؛ غير أن روسو أضاف قائلاً إنه لم توجد ديموقراطية صحيحة قط (روسو، ٢٠١٦، ص: ١٤٦-١٤٧)،

ثانياً: الهدف من الانتخابات تحقيق المصلحة الخاصة للسلطة: هناك بعض النظريات التي قالت بأن الدولة المعاصرة قائمة على القوة، حيث تُعتبر السلطة ظاهرة أساسية في ظواهر السلوك الإنساني، كما إنها ظاهرة أقدم من سلطة الدولة، فالسيطرة والخضوع هي مبدأ طبيعي لبعض الأشخاص الآخرين في بعض التنظيمات الإنسانية (بن أحمد، ٢٠١٣، ص: ١٢)، لذلك فإن السلطة المعاصرة في الدولة الحديثة، وبناءً على تلك النظرية، تبغي من وراء السلطة تحقيق المصلحة الخاصة، وبعدها تبدأ بالتفكير بالمصلحة العامة، كما إن تحقيق شرعية السلطة لا يكون إلا بصراع، وهذا الصراع يأخذ أحد شكلين: الشكل الأول هو الشكل السلمي، وهو طريق الانتخابات، والمنافسة الحزبية ذات المعالم الواضحة، والشكل الثاني هو عنيف حيث تنتفي الأحزاب وبالتالي

لا يكون هناك ممثلين عن المجموعات الاجتماعية، أو عن الأقليات العرقية، أو الدينية، أو ممثلين للتوجهات الأيديولوجية، وفي هذه الحالة يصحب الصراع القوة، وفي هذه الدراسة لا يهمنا هذا الشكل لذلك نعود للشكل الأول ونقول أن الانتخابات ربما كانت أحد أنواع الصراع على السلطة، وأكبر دليل على ذلك أنه لا يوجد حزب سياسي أو جماعة سياسية يتنافس لبلوغ السلطة يصرح بأنه يعمل من أجل تحقيق امتيازات، رغم أنهم يعملون ضمنياً دون أن يفصحوا عن ذلك للوصول إلى السلطة(بن سليمان، ٢٠١٣، ص: ١٨)، وقد كان السائد قديماً أن الحاكم هو الدولة، والدولة هو الحاكم، فساد في ذلك الزمان نظريات دينية عديدة ومنها: نظرية تأليه الحاكم، ونظرية الحق الإلهي المباشر، ونظرية الحق الإلهي غير المباشر، ونظرية القوة، ونظرية ابن خلدون، ولن نخوض في هذا الموضوع، لأنه خارج موضوع هذه الدراسة.

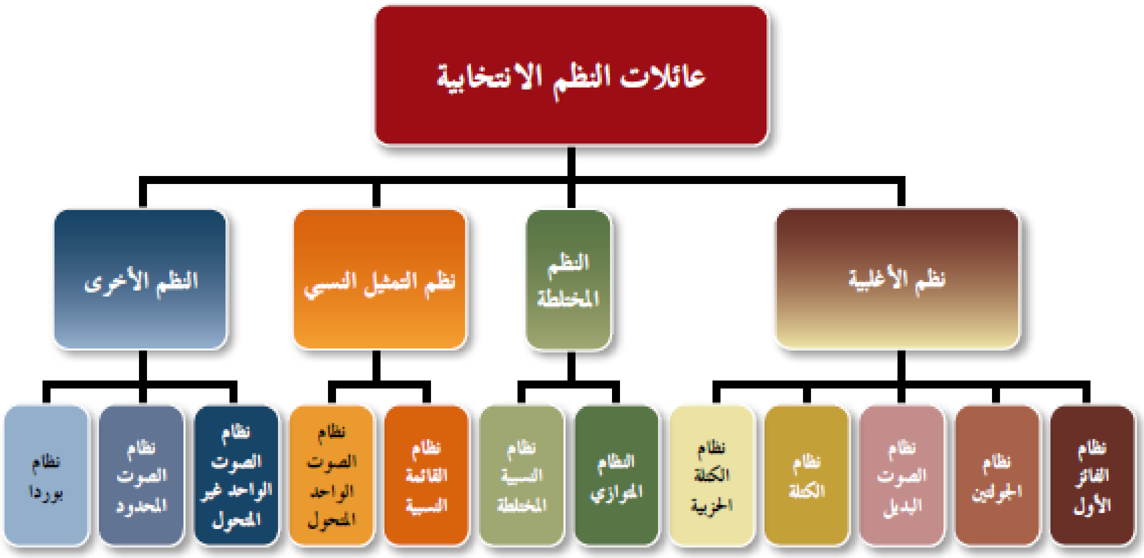
ثالثاً: الانتخاب أحد أنواع الديموقراطية: ويرى فقه مغاير للنظرية السابقة أن الانتخاب هو نوع من أنواع الديموقراطية، والتي من المفترض قيامها على أسس ديموقراطية، ومعنى الانتخاب عند أصحاب هذا الراي معناه أن ينتخب المواطن أن لدى هذا المواطن عدة خيارات ليختار منها ما يشاء، وكي يعرف الناخب ويكون حراً فيما يريد، ويعرف ما يريد، ولماذا يريد، ويملك الاستطاعة على ما يريد تظهر علاقة الحرية بالاختيار والتي تصبح استعباداً واستغلالاً في حال كان هناك تفاوت في القدرة على الاستمتاع بها (الجابري، ١٩٩٧، ص: ١٦-١٨). فالانتخابات عند صاحب هذا الرأي هي أحد الوسائل السلمية لتداول السلطة، والتي تقوم أساساً على حرية الاختيار لمن يُكسبه الدستور حق الانتخاب.

المطلب الثاني

بعض أشكال النظم الانتخابية

تعمل النظم الانتخابية على ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات إلى عدد المقاعد التي تفوز بها الأحزاب والمرشحين المشاركين بها، وتتمثل المتغيرات الأساسية في المعادلة الانتخابية المستخدمة (هل يتم استخدام إحدى نظم التعددية /الأغلبية، أو النسبية، أو المختلطة، أو غيرها، وما هي المعادلة الحسابية التي تستخدم لاحتساب المقاعد المخصصة لكل فائز)، وتركيبة ورقة الاقتراع (هل يصوت الناخب لمرشح واحد أو لقائمة حزبية، وهل بإمكانه التعبير عن خيار واحد أو مجموعة من الخيارات)، إضافة إلى حجم الدائرة الانتخابية(وهذا لا يتعلق بعدد الناخبين المقيمين ضمن حدود الدائرة الواحدة، إنما بعدد الممثلين الذين يتم انتخابهم عن كل دائرة انتخابية)، ولا شك بأن اختيار النظام الانتخابي يؤثر في مجالات أخرى من قوانين الانتخابات: فاختيار النظام الانتخابي له تأثيره على طريقة ترسيم الدوائر الانتخابية، وكيفية تسجيل الناخبين، وكيفية تصميم أوراق الاقتراع، وكيفية فرز الأصوات، إضافة إلى العديد من الجوانب الأخرى للعملية الانتخابية(رينولدز وآخرون، ٢٠٠٥، ص:١٩). وعندما تختار الدولة نظام انتخابي معين من المفروض أن تأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل ومنها الوضع الاجتماعي، والسياسي القائم على الصعيد الأيديولوجي، والديني، والعرقي، واللغوي، ونمط الديموقراطية، إضافة إلى التركيز الجغرافي للناخبين للتقسيم الفعال للدوائر الانتخابية، ويعكس اختيار السلطة لنظام انتخابي معين غرضها السياسي بالدرجة الأولى، فقد تسعى إلى قيام برلمان تعددي، أو تعزيز شرعية السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، أو تشجيع قيام حكومة ائتلافية مستقرة وفعالة، ولذلك يُلاحظ أن اختيار نظام انتخابي ليس أمراً حيادياً فهو أمر يتعلق بالاختيار السياسي، والخلفيات، والمصالح الاستراتيجية، (Ardant,2002, p: 206). فهناك عدد كبير من الأنظمة الانتخابية المتنوعة إلا أنه يُمكن

تصنيفها ضمن (١٢) نظام أساسي، تقع غالبيتها ضمن ثلاث عائلات، وقد جرت العادة على تصنيف النظم الانتخابية استناداً إلى كيفية عمل كل منها على ترجمة الأصوات التي تفوز بها كل



شكل رقم (١) يبين عائلات النظم الانتخابية، المصدر: شبكة المعرفة الانتخابية متوفر على الرابط:

http://aceproject.org/ace-ar/topics/es/627644646640638645

فئة مشاركة في الانتخابات إلى مقاعد في الهيئة التشريعية المنتخبة(البرلمان)، أو بمعنى آخر استناداً إلى مدى نسبية كل من تلك الأنظمة، وللقيام بذلك فلا بد من الأخذ بالحسبان العلاقة التناسبية بين عدد الأصوات وعدد المقاعد، إضافة إلى النظر إلى مستوى الأصوات الضائعة (رينولدز وآخرون، ٢٠٠٥، ص:٤٣). وعادة ما تقسم هذه العائلات إلى أربعة عائلات رئيسية هي: نظام التمثيل الأغلبية: الأغلبية / التعددية، ونظام التمثيل النسبي، والنظم المختلطة، وهناك ما يُدعى بالنظم الأخرى، وفي ذلك شيء من التفصيل:

أولاً: الأنظمة الانتخابية الرئيسة حول العالم نظام التمثيل الأغلبية: الأغلبية / التعددية: وتضم هذه العائلة: نظام الفائز الأول ، ونظام الكتلة ، ونظام الكتلة الحزبية ، ونظام الصوت البديل (الصوت التفضيلي) ، ونظام الجولتين، ويُقصد بنظام الأغلبية النظام الذي يفوز فيه المرشح أو

المرشحون الذين حصلوا على أكثرية الأصوات الصحيحة، ويُعتبر هذا النظام أقدم النظم الانتخابية وابسطها، وطبقاً لهذا النمط فإن المرشح الفائز هو الذي يحصل على أغلبية الأصوات في الدائرة، وتجوز هذه الطريقة في نظام الانتخاب الفرد حيث تنتخب الدائرة نائباً واحداً، هو الذي يحصل على أغلبية الأصوات، كما يُمكن اللجوء إلى هذه الطريقة في نظام الانتخاب بالقائمة التي تحصد أغلبية الأصوات، وهناك الأغلبية المطلقة والتي يُشترط فيها فوز المرشح أو القائمة، الحصول على أكثر من نصف الأصوات الصحيحة لناخبين:

١- **نظام الفائز الواحد:** يُعتبر هذا النظام من أبسط أنظمة الأغلبية حيث يتم استخدامه ضمن دوائر انتخابية أحادية التمثيل، وهو نظام يتمحور حول المرشحين الافراد، حيث يقوم الناخب باختيار واحد فقط من مجموع المرشحين المدرجين على ورقة الاقتراع، وببساطة فإن المرشح الفائز هو الحاصل على أكبر عدد من أصوات الناخبين، ونظرياً فقد يفوز المرشح بصوتين فقط في حال لم يُحقق أي من المرشحين الآخرين سوى صوت واحد فقط، ولا زال هذا النظام شائعاً في كل من بريطانيا، والدول المتأثرة بها تاريخياً، وكذلك كندا، والهند، والولايات المتحدة الأميركية أبرز الأمثلة على هذا النظام، كما يُستخدم هذا النظام في بعض دول الكاريبي، وفي بنغلادش، وبورما، وماليزيا، والنيبال(زغود، وعجرود، ٢٠١٤، ص: ١٤).

٢- **نظام الكتلة:** وهو أحد نظم الأغلبية، والمستخدم ضمن دوائر متعددة التمثيل، ويملك الناخب في ظله عدداً من الأصوات يساوي عدد الممثلين الذين يتم انتخابهم عن دائرته الانتخابية، ويفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات، وعادة ما يقترع فيه الناخبون لصالح المرشحين بشكل فردي وليس لصالح الأحزاب وفي غالبية الأحيان يُمكن للناخب استخدام أي عدد من أصوته ضمن حدود العدد الكلي المسموح به، ويكثر استخدام نظام الكتلة في البلدان التي تفتقر إلى تركيبات وأحزاب سياسية قوية، ويُستخدم هذا النظام في كل من

جزر الكايمان، ووالفوكلاند، وغيرنسي، وفي دولة الكويت، وفي سوريا، وفي تونغا، وب توفالو، وقد تم استخدام هذا النظام في الأردن في عام ١٩٨٩ (رينولدز وآخرون، ٢٠٠٥، ص:٦٤).

٣- **نظام الكتلة الحزبية:** يقوم نظام الكتلة الحزبية على وجود دوائر انتخابية متعددة التمثيل، حيث يملك الناخب صوتاً واحداً يستخدمه لممارسة خياره بين قوائم حزبية من المرشحين بدلاً من الاختيار بين المرشحين الأفراد، ويفوز الحزب أو القائمة الحاصل على أعلى الأصوات بكافة مقاعد الدائرة الانتخابية، وبذلك يتم انتخاب كافة مرشحيه على القائمة، وكما هي الحال في نظام الفائز الأول لا يتحتم على الفائز الحصول على الأغلبية المطلقة من الأصوات (رينولدز وآخرون، ٢٠٠٥، ص:٦٩).

٤- **نظام الصوت البديل (الصوت التفضيلي) :** يتم تنظيم الانتخابات وفقاً لهذه الطريقة على أساس الدوائر الانتخابية أحادية التمثيل، كما هي الحال في نظام الفائز الأول، إلا أن نظام الصوت البديل يُعطي الناخب خياراً أوسع مما يُعطيه نظام الفائز الأول لدى ممارسة الاقتراع، فبدلاً من تحديد مرشحهم المفضل على ورقة الاقتراع، يقوم الناخبون حسب هذا النظام بترتيب المرشحين حسب الأفضلية وذلك من خلال إعطاء المرشح المفضل رقم (١)، ومن ثم إعطاء المرشح الذي يليه الرقم (٢)وهكذا، وبهذا الشكل يُعطي نظام الصوت البديل للناخبين إمكانية التعبير عن أفضلياتهم بدلاً من التعبير عن خيارهم الأول فقط، ولهذا السبب يعرف هذا النظام عادة بنظام الصوت التفضيلي في البلدان التي تعتمده(رينولدز وآخرون، ٢٠١٠، ص: ٦٩-٧٠).

٥- **نظام الجولتين:** هو أحد نظم الأغلبية، حيث يتم تنظيم جولة انتخابية ثانية في حال عدم حصول أي من المرشحين أو الأحزاب على أغلبية محددة في الجولة الأولى، وعادة ما تتمثل بالأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين(أكثر من ٥٠%)، ويُمكن لهذا النظام الاستناد إلى مبدأ الأغلبية النسبية، حيث يُشارك في الجولة الثانية أكثر من مرشحين اثنين ويفوز بالانتخاب في

الجولة الثانية المرشح الحاصل على أعلى الأصوات بغض النظر عن حصوله على الأغلبية المطلقة للأصوات أم لا، كما ويُمكنه الاستناد إلى مبدأ الأغلبية المطلقة حيث لا يُشارك في الجولة الثانية سوى المرشحان الحاصلان على أعلى الأصوات في الجولة الأولى(رينولدز وآخرون، ٢٠١٠، ص: ٧٦).

ثانياً: نظام التمثيل النسبي: يستند المفهوم الأساسي لنظم التمثيل النسبي إلى ترجمة حصة أي حزب سياسي مشارك في الانتخابات من أصوات الناخبين إلى حصة مماثلة، أو متناسبة من المقاعد في الهيئة التشريعية المنتخبة (البرلمان)، وهناك نوعان رئيسيان لهذه العائلة من النظم الانتخابية الأولى هي: نظام القائمة النسبية (القائمة النسبية المغلقة والمفتوحة والحرة)، والثانية هي: نظام الصوت الواحد المتحول، ويتطلب تنفيذ نظم التمثيل النسبي وجود دوائر انتخابية تعددية، إذ لا يُمكن توزيع المقعد الواحد نسبياً، وفي بعض البلدان مثل هولندة يُشكل البلد برمته دائرة انتخابية تعددية واحدة، وتستند الدوائر الانتخابية في بلدان أخرى، مثل الأرجنتين أو البرتغال إلى التقسيمات الإدارية القائمة، حيث تشكل كل واحدة من المحافظات دائرة انتخابية تعددية واحدة، بينما نجد في اندونيسيا مثالاً على دوائر انتخابية متفاوتة الحجم لا علاقة لها بالتقسيمات الإدارية حيث يند إلى الإدارة الانتخابية مهمة ترسيم تلك الدوائر(رينولدز وآخرون، ٢٠١٠، ص: ٨٣).

ثالثاً: النظم المختلطة: تقوم هذه النظم على أساس الاستفادة من ميزات كل من نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي، وعليه يتركب النظام المختلط من نظامين انتخابيين مختلفين عن بعضهما البعض ويعملان بشكل متوازي، ويتم الاقتراع بموجب النظامين من قبل نفس الناخبين حيث تجمع نتائج النظامين لانتخاب الممثلين في الهيئة التي يتم انتخابها، ويُستخدم في ظل النظام المختلط أحد نظم الأغلبية أو أحد النظم الأخرى، والذي عادة ما يقوم استناداً إلى دوائر انتخابية فردية، بالإضافة إلى نظام القائمة النسبية، وهناك شكلين للنظم الانتخابية المختلطة، فعندما ترتبط نتائج الانتخاب

في ظل كلا النظامين الانتخابيين ببعضها البعض، بحيث يستند توزيع المقاعد في ظل النظام النسبي على نتائج النظام الاخر، وذلك لتعويض ما قد ينتج عن ذلك النظام من خلل في نسبية النتائج، يطلق على النظام المختلط اسم نظام النسبة المختلطة (نظام تناسب العضوية المختلطة) ، أما عندما ينفصل النظامان عن بعضهما البعض بشكل كلي ويعملان بشكل مستقل تماماً، حيث لا يستند توزيع المقاعد في ظل أي منهما على ما يحدث في النظام الآخر يُطلق عليه النظام الانتخابي المتوازي، وبينما يُسفر نظام النسبية المختلطة على نتائج نسبية بشكل عام، عادة ما يُسفر النظام المتوازي على نتائج لا تُحقق سوى نسبية متوسطة المدى بين ما ينتج عن نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي بشكل عام (رينولدز وآخرون، ٢٠١٠، ص: ١١٥).

رابعاً: الأنظمة الانتخابية الأخرى حول العالم: إضافة إلى نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي والنظم المختلطة هناك بعض النظم الانتخابية الأخرى والتي لا تنطبق في تفاصيلها على أي من هذه التصنيفات، وهذه النظم هي نظام الصوت الواحد غير المتحول، ونظام الصوت المحدود، ونظام بوردا، وتميل هذه النظم إلى إفراز نتائج انتخابية تقع ما بين النظم النسبية ونتائج نظم الأغلبية.

١- **نظام الصوت الواحد غير المتحول:** يقوم الناخبون في ظل نظام الصوت الواحد غير المتحول بالاقتراع لصالح مرشح واجد فقط في دوائر انتخابية تعددية، ويفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات، ويقترع الناخبون بموجبه لصالح المرشحين الأفراد وليس لصالح الأحزاب السياسية (رينولدز وآخرون، ٢٠١٠، ص: ١٤٥).

٢- **نظام الصوت المحدود:** يرتكز نظام الصوت المحدود على المرشحين الأفراد، ويُستخدم ضمن دوائر فردية حيث يملك الناخبون أكثر من صوت واحد، ولكن أقل من عدد الممثلين المنتخبين

عن الدائرة الانتخابية، ويفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات. (رينولدز وآخرون، ٢٠١٠، ص: ١٤٧).

٣- **نظام بوردا:** يرتكز هذا النظام التفضيلي على المرشحين الفراد، ويُستخدم ضمن دوائر فردية أو تعددية على حد سواء، حيث يستخدم الناخبون الأرقام التسلسلية لترتيب المرشحين حسب الأفضلية على ورقة الاقتراع، وتعطى كل أفضلية قيمة محددة لأغراض الفرز وذلك بشكل متناسق، ويتم جمع هذه القيم بالنسبة لكل مرشح ويفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى المجاميع **(رينولدز وآخرون، ٢٠١٠، ص: ١٤٧).**

المطلب الثالث

مفهوم المشاركة السياسية

اهتم العديد عبر التاريخ بموضوع المشاركة السياسية، وكان أكثرهم اهتماماً الفلاسفة اليونان، الذين ذهبوا على تمجيد المشاركة الجماهيرية كأحد مصادر للحياة، وكسد منيع في مواجهة الظلم والاستبداد، وكذلك كأسلوب ووسيلة في تشريع الحكم الجماعي من خلال دمج الكثيرين في شؤون الدولة (صالح، ٢٠٠٥، ص: ٩)، فالمشاركة السياسية تُساهم في استقرار النظام، كما إنها تُعطي كل فرد الحق في التعبير عن اهتماماته (Sills,1972, p:253).

أولاً: تعريف المشاركة السياسية: يُشير تعريف المشاركة السياسة في قاموس ويبستر إلى أنها: الأنشطة التي ترتبط بالحكومة أو الدولة من خلال مؤسساتها السياسية، أو المساهمة مع الآخرين في بعض الأنشطة والمشروعات التطوعية لصالح بناء المجتمع، وبناءً على ذلك يُمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها القيام بدور في النشاط المرتبط بالحكومة أو الدولة أو السياسة (Noah Webster, 1968, p: 249)، كما تعدد مفهوم المشاركة السياسية حيث عرّفها البعض على

أساس سلوك المشاركين أي دوافعهم النفسية، ومنهم من عرَّفها على أساس الانتماء إلى أحد المنظمات ومدى تأثيرها على سير الحياة السياسية، ومنهم من عرَّفها على أساس الانتماء الجغرافي (مدينة/ ريف)، ومنهم من أرجعها إلى التنشئة السياسية والوعي والمواطنة، فقد عرَّفها البعض بأنها: هي إتاحة الفرصة للمواطن بأن يلعب دوراً في الحياة السياسية عن طريق إسهاماته في استصدار القرارات(أبراش، ١٩٩٨، ص: ١٣٧-١٣٨)، وعرَّفها آخر بأنها:" عملية طوعية رسمية تتم عن سلوك منظم مشروع ومتواصل، يُعبر عن اتجاه عقلاني رشيد، ينبع عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها، من خلال ما يُباشره المواطنون من أدوار فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية(الزيات، ٢٠٠٢، ص: ٨٦)، كما عرَّفها البعض الآخر بأنها:" عبارة عن إرادة حرة للمواطنين، يُمارسون عن طريقها أدواراً وظيفية فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية، تدفعهم روح المواطنة ووعي سياسي مؤطر، نمي من قبل وسائل الإعلام والمدارس، والجماعات، والتنظيمات السياسية، والمدنية، للمساهمة في تنمية الوطن، عن طريق طرح أفكار وآراء من شأنها المساهمة في إيجاد حلول للقضايا المطروحة" (لمين، ٢٠٠٧، ص: ٢٤٤)، وبناءً على ما سبق يُعرِّف الباحث المشاركة السياسية، بأنها: مجموعة معارف ومهارات متراكمة نماها التعليم والمجتمع، بهدف مشاركة الفرد في المساهمة في القرارات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتنموية، عن طريق انضمامه إلى مؤسسات مجتمع مدني وأحزاب مرخصة اصولاً، وتقوم بنشاطات مشروعة تساهم في تنمية وتطور وطنه في شتى مجالات الحياة.

ثانياً: ارتبط المشاركة السياسية بالمجتمع: ترتبط المشاركة السياسية بتطور المجتمعات التي تتجه نحو الديموقراطية، وقد أصبحت هذه الظاهرة ظاهرة عميقة ومتأصلة بالحياة السياسية، وهذا يعتمد بدرجة كبيرة على الوعي الثقافي والسياسي، الذي يتبنى ثقافة السلم والتسامح كأسلوب للتعامل

اليومي، من خلال وجود الاختلاف والتنوع الحزبي، والحريات العامة، في الرأي والاعتقاد، والتعبير، ومن خلال احترام الرأي المعارض، ولا شك بأن هذا النوع من المشاركة السياسية النزيهة، ينبثق عنها نوع من العيش المريح المتسامح، وذلك بإشراك الأفراد في وضع وإقرار سياسة الدولة، باعتبارهم ينتمون إلى وطن واحد، لذلك فهم يتمتعون بهذا السلوك الإنساني الحضاري عن طريق مشاركاتهم السياسية (لمين، ٢٠٠٧، ص: ٢٣٨)، فالمشاركة السياسية الحقيقية هي حق ومسؤولية كما إنها هدف ووسيلة لممارسة هذا الحق، ومع ذلك تتطلب المشاركة السياسية وعياً، ورغبة، وقدرات، ومهارات تنظيمية، كما إنها تتطلب بيئة تُمكنها من النمو والتطور، إلى جانب ضرورة إدراك السلطات لقيمة مشاركة الأفراد، وبسبب هذه المتطلبات فإن الجماعات المحرومة لسبب ما، لا تملك القدرة على المشاركة في صنع القرار، حيث تتطلب هذا الأمر موارد معينة، لا يملكها المحرومون خاصة من النساء، والفقراء، فالموارد المالية سواءً لإدارة الحملة الانتخابية، أو من أجل الحصول على مكانة في المجتمع، تحرم هؤلاء من هذا الحق، خاصة وأن هذه الفئات تكون عادة محرومة من التعليم، والعمل، وبالتالي فليس لديها المهارات الكافية، والوعي الكافي، لإدارة الشؤون العامة، وحتى الخاصة، كما إن هذه المجتمعات لا تستطيع تعبئة وتنظيم نفسها للتغلب على العقبات التي تحول بينها وبين المشاركة السياسية، وبالتالي فإن القرارات التي تصدرها السلطة لن تكون معبرة عن احتياجات هذه الفئة (بدران، ١٩٩٥، ص: ٨٠)، خاصة وأن المشاركة السياسية تستوجب وجود مؤسسات مجتمع مدني فعالة، بإمكانها نشر الديموقراطية، وتعميم لغة الحوار، إضافة إلى ثقافة التسامح بدلاً من ثقافة العنف والإقصاء، لأن المجتمع المدني يُعتبر صمام الأمان للدولة، فهو يُجنبها العنف السياسي، باعتباره فضاءً للحرية والديموقراطية، كما يُساهم المجتمع المدني في مشاريع التنمية بشكل فعال مما يُجنب المجتمع والدولة التجاوزات التي قد تظهر نتيجة للإفراط في الذاتية، والأنانية(لمين، ٢٠٠٧، ص: ٢٣٩).

ثالثاً: أهمية المشاركة السياسية: تُعتبر المشاركة السياسية المحرك الرئيس لعملية التنمية الشاملة عن طريق التركيز، على العامل البشري، وتفعيل دوره كإحدى الحلقات الداعمة للتنمية، وذلك عن طريق إشراكه في عملية صنع القرارات، وتطبيقها، ومراقبتها، حيث تتُيح المشاركة السياسية للأفراد والمجتمع معرفة المشاكل، وطرق طرحها، والمشاركة في وضع الحلول لها عن طريق تقديم البرامج المناسبة لذلك عن طريق الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمنتديات الثقافية، ومن هنا تُصبح المشاركة السياسة صمام أمان للقرار السياسي المتخذ نتيجة لإشراك المواطن فيه، وبذلك يُصبح المواطن مستعداً للمشاركة في إنجاز هذه القرارات، إضافة إلى تحمله لتبعات هذه القرارات سلبية كانت أم إيجابية(لمين، ٢٠٠٧، ص: ٢٤٤).

رابعاً: أهداف المشاركة السياسية: تختلف المشاركة السياسية عن النشاطات الأخرى من حيث أهدافها، والفائدة منها، فالمشاركة السياسية تتعلق بالأنشطة التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير على اختيارات الأشخاص الموجودين في الحكومة، أو على نشاط هؤلاء (Norman N, 1992, p:2)، ويُشير آخر إلى أن المشاركة السياسية إضافة إلى أنها تُعتبر من أهم موضوعات علم الاجتماع السياسي إلا أنها العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون الفرصة ليشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، كذلك لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف(الجوهري، ١٩٩٢، ص: ٢٣-٢٥).

خامساً: صور المشاركة السياسية: يُمكن التفريق بين شكلين من أشكال المشاركة السياسية، الأولى هي المشاركة السياسية الرسمية، والثانية هي المشاركة السياسية غير الرسمية، وفي ذلك شيء من التفصيل: يقوم بهذه المشاركة بعض الموظفين الرسميين في الدولة، وأصحاب المناصب هم الذين يقومون بها من واقع الحفاظ على مصالحهم من خلال تحقيق الدوام والاستقرار للنسق الذي يهيمنون عليه، وهم من خلال هذه العملية، ربما يُواجهون بعض المصاعب أو الصراعات

مع ذوي المصالح الآخرين من أفراد المجتمع الذين يكونون عادة من الأحزاب السياسية التي تكون خارج السلطة، وكذلك جماعات الضغط، أو جماعات المصلحة، وبعض الأقليات، وهؤلاء بمجموعهم يُمثلون أعضاء المجتمع المشاركين سياسياً بالطرق غير الرسمية، أما المعارضة فتعتبر في أي نسق كانت مشاركة سياسية غير رسمية(سعد، ١٩٨٧، ٣٥٩-٣٦٥)، ورغم أن بعض علماء الاجتماع السياسي قد قسموا المشاركة السياسية إلى عدة أشكال مختلفة إلا أنهم اتفقوا على أن هناك شكلين للمشاركة السياسية، وهذا ما أوضحته دراسة (Goldman, Berry, Janda)، حيث تنقسم المشاركة السياسية إلى مشاركة سياسية تقليدية، ومشاركة غير تقليدية، فالمشاركة التقليدية هي التي تمثل نظام سلوك سياسي نسبي يستخدم القنوات الشرعية الحكومية، مثل الانتخابات، ويشترك عادة الأفراد في السلوك المدعم الذي يعبر عن الولاء للحكومة والدولة، كما يُشارك الأفراد في السياسة التقليدية بهدف التأثير على سياسة الحكومة، وربما سعى البعض من هؤلاء الأفراد إلى بعض المنافع لأنفسهم، أو لتعديل بعض السياسات العامة للحكومة (صالح، ٢٠٠٥، ص: ٣١)، أما المشاركات غير التقليدية، وهي السلوك النسبي غير السائد، الذي يتحدى أو يُهدد القنوات الحكومية الشرعية، ورغم أن الأميركيين يرفضون أعمال السياسة غير التقليدية التي تتداخل مع الحياة اليومية فقد اتضح أن المشاركة غير التقليدية قد حققت النجاح في التأثير على سياسة الحكومة خلال حرب فيتنام كما أن حركة الحقوق المدنية قد دعمت المواجهة مع الحكومة المحلية لصالح معارضي التفرقة العنصرية (Goldman, Berry, Janda, 1997, p:40).

المبحث الثاني

تطور قانون الانتخاب الأردني

منذ عشرينات القرن الماضي اتجهت نية الملك المؤسس عبد الله نحو مؤسسة الديموقراطية، والشورى، والتي تجسدت في المجالس التشريعية الخمسة في الفترة الواقعة ما بين (١٩٢٨–١٩٤٦)، ولما كانت السلطة التشريعية هي أهم سلطات الدولة، وأعظمها شأناً، على اعتبار أنها الممثلة للأمة، والمعبرة عن نبض أعماقها، وهي التي تسن القوانين وتعدلها أو تلغيها، ومن الضروري موافقتها على كل مشروعات القوانين التي تقدمها السلطة التنفيذية(العماري، ٢٠٠٩، ص: ٢٥٠)، إضافة إلى أن تنفيذ سياسة الوزارة، تتوقف على ثقة البرلمان؛ لذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، بحيث يتحدث المطلب الأول عن نشأة قانون الانتخاب الأردني وتطوره، أما المطلب الثاني فسوف يتحدث عن مشاركة المرأة في الانتخابات الأردنية، فيما سيكون المطلب الثالث عبارة عن قراءة في قانون الانتخاب لمجلس النواب الثامن عشر.

المطلب الأول

نشأة قانون الانتخاب الأردني وتطوره

أولاً: نشأة قانون الانتخاب الأردني: تم وضع أول قانون للانتخاب في الأردن عام ١٩٢٣، حين قرر الأمير عبد الله تشكيل لجنة أهلية لوضع مشروع قانون لانتخاب أول مجلس نيابي للإمارة (المجالي، ١٩٩٣)، إلا أن السلطات البريطانية حالت دون تنفيذه (الحوراني، ٢٠٠٢)، ومنذ بداية تأسيس الدولة الأردنية، بدأت الجهود الفعلية لتأسيس مجلس نيابي في الأردن يمثل البلاد تمثيلاً حقيقياً فكانت مساعي الأمير عبد الله كبيرة لتأسيس دولة عصرية في الأردن تقوم على أسس وقواعد دستورية، حيث قام سموه في عام ١٩٢٣ بتأليف لجنة ممثلة لكافة مناطق الأردن لوضع قانون للمجلس النيابي والانتخابات النيابية، كما شكل سموه لجنة أخرى من العلماء والمشرعين

لوضع لائحة القانون الأساسي (الدستور) في كانون الثاني ١٩٢٣، وبذلك أصبحت الظروف مهيأة لإجراء الانتخابات النيابية وبشكل خاص بعد أن أعلنت الحكومة البريطانية تصريح في ٢٥ أيار ١٩٢٣ ينص على نية وعطف الحكومة البريطانية على الاعتراف باستقلال الأردن وتنظيم معاهدة بين الطرفين بهذا الشأن. رغم ذلك لم تجر أي انتخابات نيابية إلا بعد عام ١٩٢٨ نظراً لتأخر بريطانيا في توقيع المعاهدة مع الأردن، والتي كانت تشكل مطلباً أساسياً لإقرار الدستور الذي سيتم بناءً على نصوصه استكمال العملية الانتخابية النيابية وبعد التوقيع على المعاهدة الأردنية البريطانية في ١٩٢٨/٢/٢٠ بدأت الحياة النيابية تظهر في الأردن وتشكل خلال الفترة الأولى من تاريخ الأردن (١٩٢٨ – ١٩٤٧) خمسة مجالس تشريعية منتخبة(موقع مجلس الأعيان، **الحياة البرلمانية في عهد الإمارة (١٩٢٣-١٩٤٦)**.

ثانياً: المجالس التشريعية: اعتمد قانون عام ١٩٢٨ نظام المجلس الواحد المؤلف من ستة عشر نائباً يتم انتخابهم طبقاً لقانون الانتخاب، إضافة إلى رئيس مجلس الوزراء، وأعضاء هذا المجلس، وكان عدد هؤلاء ستة وكان لهم حق التصويت في المجلس التشريعي، وقد كانت مدة هذا المجلس ثلاث سنوات، ويجوز تمديدها إلى خمسة سنوات بموجب قانون خاص، أو قانون مؤقت، بشرط أن يقتصر هذا التمديد على المجلس التشريعي الموجود عند سن القانون المؤقت، أو الخاص، أما صلاحيات المجلس التشريعي فكانت تنحصر على إقرار مشاريع القوانين الذي يُقدمها المجلس التنفيذي، إضافة إلى مشاريع القوانين التي يتم اقتراحها من قبل أعضاء المجلس، وفي حال موافقة المجلس على أي مشروع قانون يبقى تنفيذه مرهوناً بقبول الأمير، وتوقيعه، ونشره بالجريدة الرسمية، على اعتبار أن سلطات الأمير كانت مطلقة، ففي حال رفضه لتصديق أي مشروع قانون، لا يُعتبر نافذاً. أما صلاحيات الرقابة فقد انحصرت على السياسة الحكومية، وعلى أي أمر له صلة بالإدارة

العامة، وقد كان للمجلس حق توجيه الأسئلة، وقبول الشكاوى والبيانات من المواطنين، وكذلك طلب مناقشة، ولكن هذه الصلاحية الرقابية لم ترق إلى مستوى الاستجواب، وطرح الثقة بالحكومة، ولم يكن لها أي سلطة رقابية على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ولا على طرق منح الامتيازات المتعلقة باستثمار الثروات الطبيعية للدولة (موقع مجلس الأعيان).

ثالثاً: مجالس النواب:

في ١٥ أيار من عام ١٩٤٦ اتخذ مجلس الوزراء الأردني في ذلك الوقت قراراً بإعلان:" رغبة البلاد الأردنية في أن تكون دولة مستقلة على أساس النظام الملكي النيابي، مع بيعة سيد البلاد ومؤسس كيانها عبد الله بن الحسين ملكاً دستورياً على رأس الدولة الأردنية"، وفي ٢٢ آيار من ذات العام عقد المجلس التشريعي دورة فوق العادة وافق فيها بالإجماع على تعديل القانون الأساسي لشرقي الأردن بحيث تحل الكلمات (صاحب الجلالة) محل الكلمات (صاحب السمو الأمير)، والكلمات(المملكة الأردنية الهاشمية) محل كلمات(إمارة شرق الأردن) حيثما وردت في القانون الأساسي. وفي ١٦ نيسان من عام ١٩٤٧ نشرت الحكومة الأردنية قانون الانتخابات لمجلس النواب، وتم تعيين يوم ٢٠ تشرين الأول من نفس العام موعداً للانتخابات، وفي ٧آيار من ذات العام تم الترخيص لحزبين سياسيين وهما حزب النهضة العربية، وحزب الشعب الأردني(ظبيان، ٢٠١٤، ص: ٣١٣-٣١٦)، فبعد الاستقلال في عام ١٩٤٧، صدر قانون الانتخاب في ذات العام، والذي أصبح بموجبه نظام الانتخاب مباشراً، باستثناء دوائر البدو، التي بقي فيها الانتخاب غير مباشر، وبعد توحيد الضفتين تم تعديل قانون الانتخاب حيث تم مضاعفة عدد أعضاء النواب، بهدف تمثيل سكان الضفة الغربية، حيث صدر القانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٤٩، وصدر بعده قانون الانتخاب المؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٥٨، حيث أضيف بموجبه عدد آخر من المقاعد لمجلس النواب، ثم صدر القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٤، وهذا القانون عدَّل طريقة الانتخاب، فأصبح

الانتخاب يتم على أساس منح جميع الأردنيين حق الانتخاب المباشر دون استثناء، وبعد ذلك صدر القانون رقم(٨) لسنة ١٩٧٤، وفيه تم السماح للمرأة بالانتخاب والترشح لمجلس النواب، (المسيعدين، د/ت، ص: ٨٤).

رابعاً: تجميد الحياة البرلمانية وتشكيل المجالس الوطنية الاستشارية(١٩٧٤-١٩٨٤): نتيجة لحرب ١٩٦٧، واحتلال الضفة الغربية، والأوضاع العربية والدولة في تلك الفترة، تعرضت الحياة النيابية إلى منعطف خطير؛ فقد كان لقرار مؤتمر القمة العربية المنعقد في الرياض بتاريخ ١٩٧٤/١٠/١٦، الذي نص على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، وكذلك الموافقة على قيام حكم فلسطيني في الضفة الغربية بعد انتهاء الاحتلال الإسرائيلي لها؛ كل هذه الأمور مجتمعة فرضت على الأردن تجميد الحياة النيابية بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٣، وبعد حل المجلس صدرت الإرادة الملكية السامية بتاريخ ١٩٧٦/٢/٤ بدعوة المجلس التاسع للانعقاد في دورة استثنائية من أجل إدخال تعديلات على الدستور، حيث جرى تعديل المادة (٧٣) من الدستور. وبتاريخ ١٩٧٦/٢/٧، وبعد قرار تعديل المادة (٧٣) من الدستور صدرت الإرادة الملكية السامية بحل مجلس النواب اعتباراً من تاريخ ١٩٧٦/٢/٧. (موقع مجلس الأعيان). وحتى لا يحصل خلل دستوري في ممارسة الدولة لمسؤولياتها تم تعيين مجلس وطني استشاري تكون مهمته إبداء الرأي والمشورة ومناقشة السياسة العامة للدولة في إطار التعاون مع الحكومة بروح المصلحة العامة، وقد تم التأكيد ان إنشاء هذا المجلس ليس بديلاً عن أي من المؤسسات التي نص عليها الدستور كما أنه ليس بديلا عن الانتخابات، وقد استمر عمل المجلس الوطني الاستشاري حتى صدرت الإرادة الملكية السامية بحله اعتباراً من تاريخ ٧ كانون الثاني عام ١٩٨٤، وبعدها أعيد لمجلس النواب ممارسته لصلاحياته بموجب إرادة ملكية تتضمن دعوة المجلس السابق (المجلس التاسع) كما صدرت إرادة ملكية أخرى بدعوة مجلس الأمة للانعقاد في

دورة استثنائية اعتبارا من تاريخ ٩ كانون ثاني عام ١٩٨٤وفي الثالث عشر من آذار عام ١٩٨٤ جرت انتخابات فرعية لملء المقاعد الشاغرة في مجلس النواب عن الضفة الشرقية، كما قام المجلس بانتخاب أعضاء الضفة الغربية للمقاعد الشاغرة لها فعادت بذلك الحياة البرلمانية الى الأردن وسمي هذا المجلس (بالمجلس العاشر لمجلس الأمة) واستمر هذا المجلس حتى ٣٠ تموز عام١٩٨٨ بعد ان أكمل مدته الدستورية وتمديد مدته حتى تاريخ حله وذلك قبل قرار فك الارتباط بين الضفتين(موقع وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية للمملكة الأردنية الهاشمية، **موجز الحياة البرلمانية**).

خامساً: مرحلة العودة إلى الحياة البرلمانية: وبعد ذلك صدر القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٦، والذي أجريت بموجبه الانتخابات النيابية لعام ١٩٨٩، وقد أخذ هذا النظام بطريقة التصويت للقائمة وفي عام ١٩٩٣، تم إصدار القانون المؤقت المعدل لقانون الانتخاب رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٦، وهو القانون المعروف بقانون الصوت الواحد، حيث تم استبدال فقرات من النص الأصلي كانت تتيح للناخب انتخاب عدد من المرشحين مساو لعدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية، أما في عام ١٩٩٧، فقد وضع القانون المؤقت (٢٤) لسنة ١٩٩٧، وكان أهم ما تتضمنه هذا القانون هو اقتراع الأمي.

وفي ظل إصلاحاته الديموقراطية اتخذ النظام السياسي الأردني في ذلك الوقت مجموعة من الإجراءات الديموقراطية، حيث أوقف العمل بقانون الدفاع، وسن أنظمة وإجراءات ليبرالية، وسمح بالأحزاب السياسية، كما دعم الميثاق الوطني، وعقد ثلاثة انتخابات نيابية (١٩٨٩،١٩٩٣، ١٩٩٧)، وكان من المتوقع أن يُصاحب هذه الإصلاحات شيئاً من التغيير في السلوك السياسي على الصعيدين الانتخابي، والحزبي، كونهما الرموز الرئيسة، والوجه المؤسسي للديموقراطية (السالم، ٢٠٠٦، ص: ١٤٤).

سادساً: الانتخابات في عهد الملك عبد الله الثاني: وفي عهد الملك عبد الله الثاني صدر قانون جديد هو القانون رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠١، وقد اشتمل هذا القانون على زيادة عدد المقاعد، والدوائر الانتخابية (كفارنة، ٢٠٠٩)، ثم تم تعديل القانون في عام ٢٠٠٣، وكان من أهم تعديلاته تخصيص كوتا نسائية تضمن للنساء الوصول إلى البرلمان (فريحات، ٢٠١١)، وفي عام ٢٠١٠ تم وضع القانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٠، ومن نصوص هذا القانون تم تعزيز مفهوم الصوت الواحد لمقعد واحد من خلال تقسيم الدوائر الانتخابية إلى دوائر فرعية، ثم صدر القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢ الذي حافظ على أهم خصائص القانون السابق والمتمثلة في أن ٨٢% من المقاعد الانتخابية يتم اختيارها من خلال نظام الصوت الواحد، ولكنه اعتمد في المقابل على نظام القائمة النسبية المغلقة لانتخاب (٢٧) عضواً (المسيعدين، د/ت، ص: ٨٥).

ولابد من الإشارة في موضوع الانتخابات النيابية الأردنية إلى أن العشائر الأردنية تولي اهتماماً كبيراً لموضوع الانتخابات سواءً على المستوى البرلماني أو المحلي(البلديات)، ويعود ذلك إلى الرغبة في إيصال ممثل في البرلمان، بالإضافة إلى تعدد احتياجات العشائر للخدمات والمطالب، مع الاعتقاد بأنه لا سبيل للوصل إلى هذه الغاية إلا من خلال وجود نائب يُمثلها، وهذا المفهوم لدور البرلمان ليس عيباً في إطار النظم التي تحكم العشائر، فالطالب مطالب بتلبية احتياجات أبناء عشيرته، ومنطقته الانتخابية، دون إغفال لدوره الأساسي في مجلس النواب، وهو التشريع والرقابة على أعمال الحكومة(العجلوني، ٢٠٠٣، ص: ٤٦).

المطلب الثاني

مشاركة المرأة في الانتخابات الأردنية

لعبت المرأة دوراً كثير الأهمية في جميع حركات الشعوب في التاريخ الحديث، حتى أصبح معروفاً ألا يُمكن حدوث تحولات اجتماعية كبيرة في أي مجتمع بدون دور فعال للمرأة وللحركة النسائية المنظمة، ولا شك بأن مشاركة المرأة في حياة بلادها السياسية تتوقف على الظروف السائدة، والمؤثرات الخارجية، ومنظومة القوانين، والتشريعات، ومنظومة العادات والتقاليد الموروثة، والتي تترك تأثيرها على وعي دور المرأة في المعترك السياسي، وفي الأردن لعبت الأحزاب السياسية دوراً أساسياً في توعية وتنظيم النساء وجذبهن للنضال السياسي، خاصة وأن برامجها قد نصت على ذلك(نفاع، د/ت، ص: ٤-٥)، وقد كفل الدستور الأردني لعام ١٩٥٢، حق المرأة في ممارسة حقوقها السياسية على قدم المساواة مع الرجل، فأعطاها حق التصويت، والترشيح على مستوى الانتخابات المحلية، والبرلمانية، وفي عام ١٩٧٤ تم تعديل قانون الانتخاب؛ فأصبحت المرأة تمارس حقها ناخبة ومرشحة على مستوى الانتخابات البلدية، أو البرلمانية(المعايطة، ٢٠٠١، ص: ٢٢)، ورغم انقطاع الحياة النيابية لظروف خارجة عن إرادة الأردن نتيجة احتلال الضفة الغربية في عام ١٩٦٧، فقد شاركت المرأة الأردنية في المجلس الوطني الاستشاري على مدى ثلاث دورات في الفترة من ١٩٧٨-١٩٨٢، وكانت مشاركة المرأة فيه بمعدل ثلاث على أربع سيدات من اصل (٦٠) عضواً، أي ما يعادل ٥% إلى ٦,٧% من عضويته، وهذا ما يعكس اهتمام الأردن في إشراك المرأة في عملية التنمية السياسية، كما شاركت المرأة في الانتخابات التكميلية لعام ١٩٨٤، وقد أكد القانون الانتخابي رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٦ أن الرجل والمرأة في الأردن متساويان في التمتع بالحقوق السياسية وخاصة الحق في الانتخاب، أو الترشيح للانتخابات. ثم عاد الميثاق الوطني الأردني الصادر في كانون الأول عام ١٩٩٠ ليؤكد تحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين

المواطنين رجالاً ونساءً دون تمييز، وتوفير ظروف العمل المناسبة، والخدمات المساندة للمرأة، وبتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٣٠ صدرت وثيقة الأردن أولاً، وتضمنت عشرة مفاهيم تفسر الشعار وتوضح مقاصده، حيث دعا المفهوم الأول والثاني والثالث إلى: تنمية طاقات شباب الأردن وشاباته، وتحفيز عملهم المبدع، وتحقيق توافق اجتماعي بين الأردنيين والأردنيات أفراداً وجماعات. أما في عام ٢٠٠٣ فقد صدر القانون المؤقت رقم (١١) لسنة ٢٠٠٣ الذي تم بموجبه تخصيص حصة للنساء في مجلس النواب (الخزاعي، ٢٠٠٦، ص: ٥٤).

وعلى الرغم من ان عدد أصوات النساء في الانتخابات النيابية التي جرت في الأعوام ١٩٨٩، ١٩٩٣، ١٩٩٧، ٢٠٠٣، شكلت حوالي نصف العدد الكلي للذين أدلوا بأصواتهم في تلك الانتخابات، وعلى الرغم من عدم وجود أية عقبات دستورية أو قانونية تمنع فوز النساء في تلك الانتخابات، إلا أن أدائهن في هذا المجال كان ضعيفاً، لذلك لم تفز أية مرشحة بأي مقعد في تلك الانتخابات على أساس التنافس الحر مع الرجال، هذا وقد فازت إحدى السيدات في انتخابات عام ١٩٩٣، وست نساء في انتخابات عام ٢٠٠٣، على أساس نظام الحصص(الكوتا) المضمونة للنساء والأقليات، وقد أظهرت النتائج أن السلوك الانتخابي للمرأة وأولوياتها في التصويت واختيار المرشحين لا تزال تخضع لرأي الزوج والأقارب، كما تتأثر عملية تصويتها ومشاركتها بمتغيرات العمر، والتعليم، ومكن الإقامة، حيث أظهرت النتائج أن النساء من الفئات العمرية الكبيرة أكثر ميلاً ورغبة في التصويت والترشح للانتخابات والمشاركة في الحملات والاجتماعات الانتخابية من صغار السن (Alsoudi, 2006. P: 188). وكلمة الكوتا لاتينية الأصل، وهي مستخدمة على نطاق واسع في العديد من لغات العالم بما فيها اللغة العربية، وهي تعني حصة أو نصيب، والحصة تعبير معروف وشائع الاستخدام في الحياة اليومية، والعامة للمجتمعات والأفراد، وهي مستخدمة

في العديد من المستويات، فعلى المستوى السياسي اعتمد نظام الكوتا مبدئياً على وضع الحد الأدنى من التمثيل السياسي لكل من الجنسين، من الرجال والنساء، خاصة إذا عاشوا في ظروف وبيئات يسودها التهميش والإقصاء، والعلاقات القسرية من أجل ضمان الوجود المتوازن لكل من الرجال والنساء في المراكز السياسية ومواقع صنع القرار (يوسف، د/ت، ص: ٦٣).

المطلب الثالث

قراءة في قانون الانتخاب لمجلس النواب الثامن عشر

صدر قانون الانتخاب رقم (٦) لسنة ٢٠١٦، ويُدعى قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ٢٠١٦، ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٥، في عدد الجريدة الرسمية رقم (٥٣٨٦)، على الصفحات (١٤٤٢-١٤٧١)، وقد نظَّم هذا القانون وتعديلاته ما يتصل بإدارة الانتخابات النيابية، وجداول الناخبين، والترشح لعضوية مجلس النواب الثامن عشر، وكيفية انتخاب أعضاء المجلس، وسائر الشؤون المتعلقة بالدعاية الانتخابية، والاقتراع، وجرائم الانتخاب (التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦، ص: ٥)،

وقد جاء هذا القانون وفق نظام القائمة النسبية المفتوحة، وهذا النظام الانتخابي: هو نظام انتخابي تفوز فيه القوائم بالمقاعد بناءً على نسبة حصتها من أصوات المقترعين، ويتم فيها منح المقاعد للمرشحين في تلك القائمة، بناءً على عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح (التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦، ص: ٥)، وقد نصت المادة (ج/٩) من قانون الانتخاب رقم (٦) لسنة ٢٠١٦، على أنه:" يقوم الناخب بالإدلاء بصوته لقائمة واحدة فقط من القوائم المرشحة أولاً، ثم يصوت لكل واحد من المرشحين ضمن هذه القائمة أو لعدد منهم".

وقد خفض ذات القانون أعضاء مجلس النواب إلى (١٣٠) عضواً خصص منهم (١٥) مقعداً للنساء، فقد نصت المادة(أ/٤/٤٦) من ذات القانون على أنه:" تحدد الفائزة بالمقعد المخصص

للنساء في كل محافظة على أساس اعلى الأصوات التي نالتها المرشحة من مجموع أصوات المقترعين في دائرتها الانتخابية، وإذا كانت المحافظة مقسمة إلى أكثر من دائرة انتخابية تحدد الفائزة بالمقعد على أساس أعلى نسبة عدد أصوات نالتها أي من المرشحات في دائرتها من بين دوائر تلك المحافظة"، وهذا يعني أن المرشحة التي تفوز بمقعد الكوتا النسائية هي تلك المرشحة التي تحصل على أعلى الأصوات بين المرشحات في المحافظات التي تضم دائرة انتخابية واحدة، وهي محافظات البلقاء، ومأدبا، والمفرق، وجرش، وعجلون، والكرك، والطفيلة، ومعان، والعقبة، إضافة إلى دوائر البدو الثلاث.

كما وسع القانون الدائرة الانتخابية، حيث أصبحت المحافظة دائرة انتخابية واحدة، عدا ثلاث محافظات تم تقسيمها إلى أكثر من دائرة انتخابية هي (عمان، والزرقاء، واربد).

إضافة لذلك تبنى المشرع الأردني في هذا القانون مبدأ الاقتراع السري في الانتخاب، بحيث يتمكن الناخبون من الإدلاء بأصواتهم بحرية ودون خوف أو ترهب، حيث نصت المادة (٢٧) من ذات القانون على أنه:" يكون الانتخاب عاماً سرياً ومباشراً"، كما حددت المادة (٣٠) منه زمن عملية التصويت، بحيث يتم إجراء الاقتراع في وقت محدد للحفاظ على سلامة العملية الانتخابية، حيث نصت المادة المذكورة على أنه:" يبدأ الاقتراع في الساعة السابعة من صباح اليوم المحدد لذلك وينتهي في الساعة السابعة من مساء اليوم ذاته، ويجوز بقرار من المجلس أو من يفوضه تمديد مدة الاقتراع في أي دائرة انتخابية لمدة لا تزيد على ساعتين إذا تبين وجود ضرورة لذلك".

ومن أهم الملاحظات على هذا القانون أنه راعى الانتشار الجغرافي والديموغرافي للسكان في توزيعه لمقاعد الدوائر، وتُشير أرقام الناخبين في مجلس النواب الثامن عشر إلى أن اقل دائرة فيها عدد ناخبين كانت دائرة بدو الوسط، حيث بلغ عدد ناخبيها (٥١٠٣٢) ناخباً وناخبة، مع العلم بأن عدد الناخبين في البوادي الثلاث، والتي تشمل الوسطى والشمالية، والجنوبية، كانت ١٧٨ ألف، و ٨٧١

ناخباً وناخبة، وخصص لها ٩ مقاعد، أما أعلى الدوائر الانتخابية من حيث عدد الناخبين فتصدرت الدائرة الثانية في عمان، حيث بلغ عدد ناخبيها ٤٠١ ألف و٧٦٣ ناخباً وناخبة.

الفصل الثاني

مفهوم ونظريات السلوك الانتخابي

لاشك بأن الإنسان هو الذي اقام الحضارات وقام بتنظيمها، وخلق العادات والمؤسسات، وابتكر الرموز والدساتير، وأقام الحروب والثورات والسلام، وفي ذلك يقول ايلو Heinz Eulau:" إنه لا يعتقد أن بالإمكان قول أي شيء ذو مغزى حول حكم الإنسان دون الحديث عن السلوك السياسي للإنسان: تصرفاته، أهدافه، مشاعره، معتقداته، التزاماته، وقيمه"، لذلك أصبح موضوع السلوك الإنساني من مواضيع البحث الأساسية، على اعتبار أنه يقبل الخضوع للملاحظة، فهو يُمثل الاستجابة التي منشأها مثير ما، وعلاقة التحليل السلوكي من (مثير– استجابة)، إلى العلاقة(مثير– كائن حي– استجابة)(القصبي، ٢٠٠٤، ص: ١٧)، مما دفع إلى الاهتمام أكثر بالدراسات السلوكية في حقل الدراسات الاجتماعية كمداخل واقترابات للتحليل، لذلك لا بد من التعرف على مفهوم السلوك الانتخابي، والسلوك التصويتي كمفهوم ونظريات. ورغم أن الأدبيات العلمية في مجال السلوك السياسي تُشير إلى وجود كم هائل من النظريات السياسية التي تحاول تفسير السلوك الانتخابي، وعلى الرغم من هذه الكثرة يقول الباحثون في العلوم السياسية بقصور هذه النظريات، خاصة وأن العالم الثالث لم يعير كثير اهتمام لدراسة السلوك الانتخابي، مما يدعو إلى زيادة الاهتمام بهذا النوع من السلوك في بلدان العالم الثالث (Kieh, 2006, p:2) ، ولما كان السلوك الانتخابي، أمر تحكمه العديد من العوامل مثل علاقة الأفراد بالنظام السياسي والاجتماعي، والبيئة المحيطة بهم، والمرجعيات القانونية والإجرائية التي تنظم تلك العلاقات؛ فلابد من الحديث عن هذه المرجعيات القانونية والمؤثرات الاجتماعية فهي التي تلعب دوراً كبيراً في توجيه سلوك الأفراد السياسي والانتخابي، ولاشك بأن هناك أهمية خاصة للسلوك التصويتي كمؤثر هام لتفسير سلوك

الناخبين، خاصة وأن نظريَّات السلوك التصويتي للناخبين قد نشأت كجزء من نظريَّات السلوك السياسي، والتي تقوم بقياس وتفسير سلوك الناخبين، وكيفية وأسباب صنع القرارات من قبل النخبة السياسية وصانعي القرار في الدولة، بالإضافة إلى تفسير الآراء السياسية للمواطن والأيديولوجيا ومستويات المشاركة السياسية (أبو جازية، ٢٠١٦)، لذلك جاء هذا الفصل ليتحدث عن مفهوم ونظريات كلاً من السلوك الانتخابي، والسلوك التصويتي في مبحثين، بحيث يتحدث المبحث الأول عن مفهوم ونظريات السلوك الانتخابي، فيما يتحدث المبحث الثاني عن مفهوم ونظريات السلوك التصويتي.

المبحث الأول

مفهوم ونظريات السلوك الانتخابي

يُعتبر السلوك الانتخابي أحد المداخل الهامة لمعرفة خصائص العملية الانتخابية في أي مجتمع نظراً لقدرته على الكشف على الكيفيات التي يعمل بها النظام السياسي القائم في مجتمع محدد، إضافة على أنع يُعبر عن خصوصية هذا المجتمع ومشكلاته، وعوامل قوته وضعفه (بن يمينة، ٢٠١٤، ص: ١١)، وللتعرف على مفهوم ونظريات السلوك الانتخابي سيتم ذلك من خلال مطلبين، بحيث يتحدث المطلب الأول عن مفهوم السلوك الانتخابي، فيما يتحدث المطلب الثاني عن نظريات السلوك الانتخابي.

المطلب الأول

مفهوم السلوك الانتخابي

رغم وجود العديد من الدراسات التي حاولت البحث في مفهوم السلوك الانتخابي، إلا أنه لا يزال يشوب هذا المفهوم الكثير من الغموض، كمفهوم سياسي له مبرراته، وله العديد من العوامل المؤثرة فيه، والتي تساهم في بناءه، رغم أن هذه الدراسات اختلفت في منطلقاتها الفكرية المرجعية مما جعلها تكون جزئية في تحليلها، وهذا يعني تنوع المداخل(المدخل الديني، النفسي، المثالي، العقلاني...)، وهذا ما جعل تناولها للظاهرة جزئياً، فتحليل السلوك الانتخابي يستلزم مقاربة متعددة الأبعاد من أجل الوصول إلى تفسير علمي شامل، ومتكامل لمظاهر هذا السلوك، وتحديد العوامل التي تؤثر فيه، وتأتي أهمية دراسة السلوك الانتخابي من كونه سلوكاً جماعياً إحصائياً، يُتيح للمرء من خلاله معرفة أسس الناخبين لمختلف الأحزاب، ومستوى انتشار هذه الأحزاب داخل المجموعات الإحصائية المختلفة، ولذلك تمت بحوث السلوك الانتخابي باستخدام دراسات الرأي العام، جنباً إلى جنب مع تحليل عملية الانتخاب بهدف فهم الأسس التي بني عليها إدلاء المواطنين بأصواتهم(عوض، ١٩٩٨، ص: ١٩٥-١٩٦).

وكان عالم النفس الأميركي بول لازرفيلد Paul Lazarsfeld، هو وفريقه في جامعة كولومبيا من أوائل من أجروا دراستهم حول السلوك الانتخابي، وقد عالج لازرفيلد هذا الموضوع من خلال وضع تصور نظري للسلوك الانتخابي يأخذ بعين الاعتبار المفهوم النظري لاستمرارية السلوك، إضافة للجانب العملي للسلوك الانتخابي، حيث اعتبره وحدة كلية من سلوك متسلسل او متتابع موجه لهدف نهائي لمصلحة حزب ما أو مرشح معين، وقد مكَّن هذا التصور الباحثين من دراسة السلوك الانتخابي بوصفه كل متكامل منذ بداية تشكيله وحتى يوم الانتخاب والإدلاء

بالتصويت (Lazarsfeld, 1959, p: 2)، وقد عرَّف البعض السلوك الانتخابي بأنه:" جميع الأفكار، والممارسات، والوجدانية الموجبة والسالبة التي تصدر عن الفرد عند اختياره ما يُمثله في المجتمع، ويُمكن أن يمثل على شكلين هما:

١- سلوك انتخابي ناضج: وهو جميع الأفكار، والممارسات، والوجدانات الموجبة والسالبة التي يُصدرها الفرد عند اختياره ما يُمثله في المجتمع، وتكون إيجابية بشكل يخدم المصلحة العامة للمجتمع.

٢- سلوك انتخابي غير ناضج: وهو جميع الأفكار، والممارسات، والوجدانات الموجبة والسالبة التي يُصدرها الفرد عند اختياره ما يُمثله في المجتمع، وتكون سلبية بشكل لا يخدم المصلحة العامة للمجتمع (الأعرجي، ٢٠١١، ص: ٥٣٦).

لذلك يُلاحظ اهتمام علماء النفس والاجتماع، والتربية، والسياسة بدراسة الجوانب الإيجابية للسلوك الإنساني بشكل عام، لأنهم يعتقدون أن البحث في ذلك يُساعد على تحقق الجوانب السامية من قدرات البشر، كما يُسهم في اكتشاف الطرق الأفضل لممارسة الحياة بشكل يوصل للكمال، خاصة وأن ذلك لا يتم إلا من خلال الارتقاء بأداء سلوك الناس وعند نضج الوظائف الجسمية والنفسية والاجتماعية والانفعالية والروحية وتناغمها عند الإنسان، إن ذلك يتطلب توافر مستويات متقدمة من السلوك الناضج لدى أفراد المجتمع، وقد اهتم علماء النفس بدراسة السلوك الناضج بوصفه منبئاً للجوانب الإيجابية للسلوك البشري، وعلى الرغم من وصفهم وتفسيرهم له في ضوء مفهوم النضج، إلا أن وجهات النظر هذه تعددت وتنوعت، حيث تعامل البورت Allport بواقعية أكثر من علماء النفس في التخطيط لجوانب النضج لدى الفرد، فاعتبر السلوك الناضج عبارة عن مجموعة من السمات المنظمة والمرتبة تشكت لدى الفرد طبقاً لمبدأ الاستقلال الوظيفي، وقام بصياغة معايير للحكم على الشخص الناضج، ومنها امتداد الإحساس بالذات، وفلسفة حياة موحدة(

(Allport, 1995. P: 33) ، أما أوفر ستريت Overstreet فقد أشار إلى أن الشخص الناضج يزداد ارتباطه الحياة قوة وخصوبة، كما يتوخى الحكمة في التصرف في البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها؛ ليكسب أناساً جدداً إلى أولئك الذي يُحبهم، وكذلك لكي ينضج الفرد يجب أن يعرف قدراته وأن يستخدمها في الاستمتاع بحياته (أوفرستريت، ١٩٦٣، ص: ٦٤-٦٥). وقد حدد جاري مجموعة من المؤثرات أو صفات الأداء في المجالات البدنية والجنسية والانفعالية والاجتماعية التي تميز بين سلوك الراشدين الناضج وسلوك الراشدين غير الناضج (جاري، ١٩٦٨، ص: ٣٨):

مقارنة بين الأشخاص الراشدين الناضجين وغير الناضجين في سلوكياتهم

سلوكيات الراشد غير الناضج	سلوكيات الراشد الناضج
- غير مسؤول .	- مسؤول .
- غير محدد الأهداف بلا طموح، باحث عن الإرضاء الفوري.	- ذو سلوك توجهه الأهداف، وقادر على العمل في سبيل أهداف مؤجلة.
- يقف موقف دفاعي وعدائي، ويخاف الجنس الآخر .	- يتبادل الإرضاء في علاقاته مع الجنس الآخر .
- تتميز علاقاته الشخصية بالضغط والصراع والتوتر والتنافس والتسلط والخضوع.	- تتميز علاقاته الشخصية بالاحترام المتبادل والتعاون والمساهمة .
- الانكسار الذاتي أو الانغماس الذاتي في الاحتياجات البدنية .	- إرضاء الاحتياجات البدنية بدون انغماس زائد عن الحد .
- التركيز على الذات السادية .	- القدرة على الاهتمام بالآخرين .
- يقابل الصد بالهرب والتعويض والاستبدال.	- يقابل الصد بفعل مباشر أو حل وسط.
- تركيز زائد للطاقة في أحد المجالات.	- التوازن في الحياة بين العمل واللعب.
- شعور يتميز بالذنب والعداء .	- الخلو من مشاعر الذنب والعداء .
- مصلحي ومتطرف .	- يبذل جهوداً بناءة في سبيل المصلحة العامة ولديه شعور بالمسؤولية الاجتماعية.

جدول يبين المقارنة بين الأشخاص الراشدين الناضجين، وغير الراشدين في سلوكياتهم، المصدر (جاري، ١٩٦٨، ص ٣٨).

وبناءً على ذلك يرى الباحث بأن المشاركة السياسة الفعالة والإيجابية لا تصدر إلا من شخصية مسؤولة ومتزنة تعرف أهدافها وتقدر الآخرين وتبذل الجهود في سبيل المصلحة العامة؛ لذلك فإن هذه الشخصية هي التي تقود إلى اختيار سليم لممثليها في البرلمان أو المجلس البلدي،

وهي التي يكون قرارها على الأغلب صائباً في أي قضية تتطلب ممارسة السلوك الانتخابي أو السلوك التصويتي.

ولمعرفة السبب الذي يكمن وراء عملية المشاركة في الانتخابات يُلاحظ أن هناك العديد من العوامل المتداخلة، ومنها فعالية الانتخاب، والأسباب التي تدفع المواطن للتصويت أو عدم التصويت، وكيف ولمن يصوت الفرد، فالنظام السياسي والاجتماعي له دور كبير في ذلك، كما للبيئة السائدة والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني دور أيضاً، كما تلعب ظروف الانتخاب، وقانون الانتخاب، ومستوى الوعي السياسي لدى الفرد وموقعه الاجتماعي، وعلاقاته الاجتماعية تلعب دوراً هاماً في الكشف عن مدى توافر الرغبة لدى المواطن للمشاركة السياسية في اختيار ممثليه(حويص، ٢٠٠٣، ص: ٢٤-٢٧).

وللسلوك الانتخابي مجموعة من الدلالات من الناحية السياسية، والنفسية والاجتماعية، ومن الناحية العقلانية، وفي ذلك شيء من التفصيل (بار، ٢٠٠٧، ص: ٥٢-٥٣):

١- **من الناحية السياسية:** فمن الناحية السياسية يُعتبر السلوك الانتخابي هو سلوك لإظهار الولاء للنظام السياسي عن طريق منحه الشرعية للحكام، أو برفضه لنظام حكم معين، لإضافة إلى أنه دليل على إدارة السلم والبعد عن العنف، وهو سعي للوصول إلى درجة المواطن الصالح، الذي يحرص على ممارسة حقوقه وأداء واجباته في الوقت نفسه.

٢- **من الناحية النفسية:** أما من الناحية النفسية؛ يهدف السلوك الانتخابي إلى إشباع الحاجة الطبيعية للناخب عبر البحث عن الأمن والاستقرار، فما التصويت إلا وسيلة لتحريره من قلق كامن في نفسه، حيث يتخلص من هذا القلق بالقيام بدور نشيط وفعال بدلاً من الاستسلام السلبي من الأوضاع أو الخوف من المستقبل خاصة في حالة عدم الاستقرار السياسي.

٣- **من الناحية الاجتماعية:** من هذه الناحية فإن السلوك الانتخابي يُعبِّر عن إثبات وتأكيد لانتماء الناخب لوحدة اجتماعية معينة يتأثر بها، ويؤثر فيها، لأن الإنسان بطبيعته كائن اجتماعي.

٤- **من الناحية العقلانية:** فهو من هذه الناحية يُعبِّر عن سلوك يهدف إلى تحقيق المصلحة سواءً أكانت هذه المصلحة شخصية أو جماعية أو حتى عامة، وذلك من خلال حسابات عقلية يتم فيها مقارنة المنافع مع الحاجات المادية والمعنوية (رأس العين، ٢٠٠٤، ص: ١٨-١٩).

المطلب الثاني

نظريات السلوك الانتخابي

هناك عدة نماذج لدراسة السلوك الانتخابي، وقد بدأت هذه النماذج بالنظرية السلوكية للديمقراطية والتي تمثلت في أعمال دويتش K. Deutsch، وليرنر D. Lerner وليبست Lipset، ودال R. Dahl، حيث حاول هؤلاء المفكرين تحليل هذه الظاهرة السياسية من خلال المدخل السلوكي، مستعملين في ذلك التحديد الكمي، والتي من اهم نظرياتها نظرية التعبئة لكارل دويتش، والذي يرى أن الظاهرة السياسية (السلوك الانتخابي) هي كأثر حاصل عن عملية التعبئة الناجمة عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية (بادي، ٢٠٠١، ص: ٢٣).

وهناك نماذج عديدة حاولت تفسير السلوك الانتخابي، ومن هذه النماذج: الأنموذج البيئي، والأنموذج الاجتماعي والنفسي، والأنموذج العقلاني، وأنموذج التفسير بالاتجاهات:

أولاً: الأنموذج البيئي: ينقسم هذا الأنموذج في تفسيره للسلوك الانتخابي إلى تفسير جغرافي وتفسير تاريخي:

١- **التفسير الجغرافي:** "يرتبط هذا التفسير بمكان الإقامة، والتضاريس، والجيولوجيا، التي يتميز بها المكان، فمن خلال هذا النموذج يتضح تأثير طبيعة تقسيم الدوائر الانتخابية على السلوك

الانتخابي، وانطلاقاً من هذا التفسير فإن السلوك الانتخابي لسكان الجبال يختلف عن سلوك سكان الهضاب وسكان السهول" (بار، ٢٠٠٧، ص: ٥٥).

التفسير التاريخي: عند دراسة موضوع الانتخابات لا بد من العودة إلى تطور هذا الموضوع من ناحية التنظيم أو من ناحية العملية الانتخابية بحد ذاتها، أو السلوكيات الانتخابية المتبعة على مرّ العصور، ولابد كذلك من الاهتمام بالاختلافات التي تحدث في كل عملية انتخابية، خاصة وأن التحليل التاريخي يسمح بالمقارنة بين مجمل السلوكيات التي تشهدها العملية الانتخابية، إضافة إلى أنها توضح أهم المتغيرات التي تؤثر في السلوك الانتخابي، عبر محطات انتخابية مختلفة، وفي عصور مختلفة، وفي ذلك يرى بونل بوا Ponl Bois رائد هذا الأنموذج أنه لا يُمكن تفسير السلوك الانتخابي في حال تجاهل العامل التاريخي، فهذا العامل له الأهمية الكبرى خاصة عند العلم بأن الكتل والمجموعات الاجتماعية والديمغرافية لهما جذور تاريخية متأصلة في الماضي، حتى إنها نتاج لتراكمات تاريخية، فقد اعتبر بوا أن مفتاح الانفتاح السياسي الحاضر هو البحث في الماضي، بمعنى استقراء واستنباط الوقائع التاريخية التي أنتجت ثوابت وبنى عقلية وسياسة راسخة يُمكن الرجوع إليها؛ لذلك من المفروض فهم كيف يؤدي حدث تاريخي في بعض السنوات إلى إخفاء العقلية، والحقيقة الدائمة والمستمرة، والعجز في التفسير، ولاشك بأن هناك علاقة تكاملية بين الأنموذج التاريخي والأنموذج الجغرافي تُمكن من استنباط واستكشاف أهمية العوامل التاريخية، والعوامل الاجتماعية في صياغة وبناء السلوك الانتخابي(بار، ٢٠٠٧، ص: ٥٧).

ثانياً: نماذج تفسير السلوك الانتخابي الاجتماعية والنفسية:

١- أنموذج التفسير الاجتماعي والاقتصادي: ظهر هذا الأنموذج في الأربعينات من القرن الماضي وتحديداً، من خلال أبحاث جامعة ميتشغان، حيث يُعتبر بول لازرفيلد Paul Lazarfeld

أحد أهم رواد هذا الأنموذج، والذي رأى بأن كل حزب يتم تمثيله من خلال طبقة أو مجموعة اجتماعية معينة، والتصويت هنا محدد بالوضع الاجتماعي للناخب، إضافة على دينه ومكان سكنه، وبالتالي يعطي إشارة لاستعداد سياسي لدى الناخب من الممكن توقعه، لذلك تُعتبر الجماعات التي ينتمي غليها الناخب عاملاً حاسماً في تحديد سلوكه الانتخابي، رغم أن هذا التأثير لا يُعتبر أكيداً ولا قطعياً، لأن المتغيرات الاجتماعية لا تقدم إلا احتمالات قوية نسبياً للانتخاب لصالح جهة أو أخرى، إضافة إلى أن هذا الأنموذج لا يستخدم السببية، بل يكتفي بتوضيح وبيان العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والسلوك الانتخابي دون تحليل أو إثبات، وتعتبر متغيرات هذا الأنموذج متنوعة فمنها الجنس، والسن ومكان الإقامة، والكثافة السكانية في منطقة السكن، كما تختلف اتجاهات الرجال عن اتجاهات النساء، كما تختلف المشاركة لكليهما، ولا شك بأن ميول الشباب تختلف عن ميول الكبار في السن، والأمر كذلك نفسه بين سكان المدن وسكان الأرياف، يُضاف إلى المتغيرات السابقة، بعض المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بإشكالية العمل والانتماءات المهنية ومستوى الأجور، وربما ركزت المتغيرات الثقافية على مستوى التعليم، والانتماءات الطائفية والعرقية والولاءات الدينية، إضافة إلى شبكة العلاقات التفاعلية الاجتماعية، ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن الأنواع المختلفة من الانتماءات الاجتماعية وإن كانت تعتبر عناصر مُرضية نسبياً في تفسير السلوك الانتخابي، فإن الطريقة التي تفسر بها تختلف من مجتمع إلى آخر حسب التقسيمات الاجتماعية السائدة في ذاك المجتمع، كالتقسيمات السياسية أو الاجتماعية، أو الثقافية، أو الدينية، أو الاقتصادية، أو حتى المهنية بالإضافة إلى الثقافة السياسية والقيم والمعايير السائدة في المجتمع(بار ، ٢٠٠٧، ص: ٥٩).

٢- **الأنموذج النفسي في تفسير السلوك الانتخابي:** يرى أصحاب هذا الأنموذج أن التصويت مشروط بالاستعدادات السياسية التي يُعلمها الآباء لأبنائهم، وعليه يُصبح كل ناخب في مطلع شبابه متعلق ومتمسك نفسياً بشكل ثابت بحزب سياسي معين، وتنطلق هذه الآلية من شحن المواطن حتى يُصبح حزبياً، كما إن من شأنها أن توسع الدور الذي يلعبه الموجه والمربي والقائد القدوة في عملية التنشئة والتكوين السياسي، فالفرد المنتمي إلى حزب ما يبدو مؤيد وصادق وصريح، وذلك يؤدي إلى ثبات اختياراته الانتخابية التي تكون متجذرة ومتأصلة في طبيعة تحزبه؛ لذلك فإن أي معطيات لن تستطيع تقديم أي تفسير واضح للسلوك الانتخابي دون أن تولي أهمية إلى الناخب باعتباره وحدة وهوية ذاتية ونفسية لها توجهاتها التي تزود الناخب بمرجعية دلالية مستقرة وواضحة، تعمل على توجيهه أثناء العملية الانتخابية بثقة سياسية(البار، ٢٠٠٧، ص: ٦٠).

ثالثاً: الأنموذج العقلاني في تفسير السلوك الانتخابي: يفترض هذا الأنموذج أن الفرد يتمتع بدرجة عالية من الوعي بمصالحه وبأولوياته، وهو على دراية تامة بما يحصل في الساحة الانتخابية، كما إن له معلمات كافية، إضافة إلى أنه متأكد من هدف العرض الانتخابي، وله ضمانات على ذلك من خلال تفحصه لعرض السوق الانتخابي، من برامج ووعود ومعلومات عن المرشحين، مع شرط أساسي في أن يكون الناخب يتمتع بمستوى يؤهله للقيام بالتحليل، والنقد، والتفسير، والتميز، للمفاضلة بين المرشحين حتى يتمكن من تحديد خياراته والتي تقدم له الحد الأقصى من المنافع(رأس العين، ٢٠٠٤، ص: ٣٩).

رابعاً: أنموذج التفسير بالاتجاهات: قسم Denis Lindom هذا الأنموذج إلى نوعين أساسيين هما أنموذج المرشح المثالي، وأنموذج الإلغاء والاختيار المثالي:

١- **أنموذج بعد المرشحين عن المرشح المثالي:** ينطلق هذا الأنموذج من نظرية مفادها أنه لكل مواطن في كل مناسبة انتخابية صورة كاملة وواضحة في ذهنه عن مرشحه المثالي، فهو سيسعى يوم الاقتراع إلى اختيار المرشح الذي يقترب كثيراً من رايه، أي من تلك الصورة المرسومة في ذهنه لمرشحه المثالي، الذي وضع له بذهنه صفات معينة، كما إن المرشح الفائز حسب هذا الأنموذج هو نتاج عملية رياضية حسابية تربط بين الأوصاف المثالية التي يرغب فيها الناخب وبين امتلاك أو اقتراب المرشحين الفعليين من تلك الأوصاف، فهذا الأنموذج في الواقع ما هو إلا تصور ذهني، ففي حال لم يقترب أي من المرشحين من الصورة المثالية المرسومة لدى الناخب فيبقى السؤال من سيختار هذا الناخب من المرشحين الآخرين(رأس العين، ٢٠٠٤، ص: ٤٢).

٢- **أنموذج الإلغاء والاختيار المثالي:** يرى أصحاب هذا الأنموذج أن السلوك الانتخابي هو نتيجة لسلسلة من العمليات الذهنية المثالية، في كل مرحلة منها يتم إلغاء أحد المرشحين حتى يبقى في نهاية المطاف مرشح واحد، وعلى ما يبدو فإن هذا الأنموذج هو الأكثر فعالية من خلال التجربة من خلال مدى التطابق بين الخيار النظري للناخب وبين خياره الفعلي أو نيته الانتخابية التي أعلن عنها، ويُفسر الشكل التالي النموذج المثالي لتفسير السلوك الانتخابي والمتغيرات التي تتفاعل في إطاره (البار، ٢٠٠٧، ص: ٦٦- ٦٧).

المبحث الثاني

مفهوم ونظريات السلوك التصويتي

تتميز الديمقراطيات الحديثة بأنها تسعى لمشاركة أكبر عدد من المواطنين في الانتخابات، رغم أن الانتخابات كانت في السابق حكراً على فئة محددة في معظم الدول، حيث تُعتبر الولايات المتحدة الأميركية أول من طبق قانون الاقتراع في عام ١٨٥٠(دالتون، ١٩٩٦، ص: ٥٥)، لذلك يُتيح نظام الانتخاب فرص التصويت لكل الأفراد، ويفتح لهم مجال المشاركة السياسية، لذلك يُعتبر التصويت أحد أهم أنماط المشاركة السياسية، وأحد قنواتها، فهو السلوك الذي يقوم بتجسيد إرادة المواطن بالمفاضلة بين عدد من المرشحين أو أكثر في العملية الانتخابية سواءً كان ذلك بوعي أو من غير وعي، إذ تعول الدول النيابية كثيراً على سلوك المواطن التصويتي، على اعتبار أن ذلك يرتبط بالأساس بالممارسة الفعلية للديمقراطية، ولكن هذا الحق لا يقتصر على نظم الحكم الديمقراطية، بل يمتد ولو بصورة محدودة ليشمل النظم الشمولية والديكتاتورية، لأن الانتخابات عملية لا تميز النظم الديمقراطية فحسب، وإنما تتميز النظم الديمقراطية بنظم انتخابية نزيهة ودورية وذات شفافية تُحقق الإرادة الديمقراطية(خشيم، ١٩٩٤، ص: ٣٩).

وبناءً على ما تقدم سيتم التعرف على موضوع هذا المبحث من خلال مطلبين بحيث يتحدث المطلب الأول عن مفهوم السلوك التصويتي، فيما يتحدث المطلب الثاني عن نظريات السلوك التصويتي.

المطلب الأول

مفهوم السلوك التصويتي

يُعتبر السلوك التصويتي آلية يستخدمها الأفراد في بعض البلدان لاختيار قياداتهم، أو لاتخاذ بعض القرارات في القضايا الخاصة، فالتصويت يُعتبر وسيلة مهمة وأساسية يتمكن الأفراد

من خلالها التأثير على القرارات الحكومية، وللتصويت عدة أنواع فمنه الاختياري، والإجباري، والتصويت الأبيض، والتصويت الباطل، والتصويت بالمراسلة، أو التصويت بالوكالة (سعيفان، ٢٠٠٤، ص: ٩٣).

والتصويت Voting هو الأسلوب الذي تتخذ بموجبه مجموعة من القرارات، على أساس الاختيارات التي يقوم الأفراد في أي جماعة، فهو أحد الأدوات الممكنة التي يستطيع عن طريقها المجتمع أن ينظم نفسه، وحيث يكون التصويت حراً، يوجد نظام لاتخاذ القرارات يعكس علاقات القوة، والإكراه التي تنشأ بين المجتمع والسلطة، فهو أسلوب لحماية وضمان الطاعة السياسية، مع التضحية بالحد الأدنى من حرية الأفراد، وعلى هذا يُمكن القول بأن جوهر التصويت يكمن في عملية الاختيار (عبد الوهاب، ١٩٩٩، ص:٣٩).

كما إن التصويت يُعتبر من أكثر الأنشطة السياسية التي يقوم بممارستها المواطن، ولذلك يقوم بعض الساسة بتكييف سياساتهم بحيث يستطيعوا الحصول على العدد الأكبر من أصوات المواطنين، وهو كما أشار فيربا Verbaقد يعمل على توصيل وإيصال معلومات قليلة عن رغبات وتفضيلات القائمين بالتصويت إلى القادة والمسؤولين، وهذه المعلومات ربما تُظهر أن الأصوات التي قد يحصل عليها أحد المرشحين دون الآخر هي غير ملائمة للتعبير عن تفضيلات المواطن، وأن العلاقة القائمة بين المعلومات المحددة عن تفضيلات المواطن، والضغط الذي يقوم بممارسته هذا المواطن على القادة بما يتضمنه من نتائج كبيرة، هو الذي يُعطي التصويت خاصيته الفريدة كوسيلة للضبط، وعلى اعتبار أن السلوك الانتخابي هو سلوك فردي؛ فإن هذا الفعل يكون نتيجة صراع وتنافس في الموقف الانتخابي من أجل تحديد طبيعة هذا السلوك التصويت أو الامتناع عن التصويت، ولصالح من سيكون هذا التصويت (فؤاد،١٩٩٥، ص:٣٩)، تُشير جميع التعاريف السابقة وتركز على أن التصويت هو أحد قنوات المشاركة السياسية، مع العلم أن هناك بعض

الدراسات التي تناولت عملية التصويت كمرداف للمشاركة السياسية، ومن أمثال هؤلاء Gretachtine الذي يرى أن المشاركة السياسية تتمثل في المشاركة في عملية التصويت، ووافقه الرأي فتحي الشرقاوي الذي اعتبر المشاركة السياسية هي حصول الفرد على بطاقة انتخابية، ويذهب للإدلاء بصوته في صناديق الاقتراع في كافة الموضوعات السياسية التي تجريها الحكومة في الدولة (عبد الوهاب، ١٩٩٩، ص:-١١٢-١١٣). وعلى رغم اتفاق التعاريف السابقة على أن التصويت هو عملية المشاركة في اتخاذ القرارات، إلا أن اعتبار التصويت مرادفاً للمشاركة السياسية يُعتبر تقزيماً لهذه العملية التي هي أوسع واشمل من ذلك (بارة، ٢٠٠٧، ص: ٧٢).

وبناءً على ما تقدم يُمكن للباحث أن يُعرِّف السلوك التصويتي بأنه: أحد مظاهر المشاركة السياسية، إضافة إلى أنها أحد أنماط السلوك الانتخابي، وهي عملية تُساهم في اختيار ممثلي الشعب إلى البرلمان أو أحد مجالس البلدية، وما شابه.

وقد جاء هذا التعريف استناداً إلى أن التصويت يجري ضمن العملية الانتخابية، والتي تتم على المستوى الوطني، إضافة إلى أن الانتخابات البلدية تُعتبر ذات أهمية خاصة مع الانتخابات المتعلقة بالهيئات الإقليمية أو الوطنية، وذلك على اعتبار أن التصويت هو حق لكل فرد من أفراد المجتمع بلغ السن القانونية التي يحق بها الانتخاب، وذلك ليتمكن من اختيار ممثليه في الانتخاب، سواءً أكانت برلمانية، لاختيار الممثلين الذين يُعبروا عن إرادة الشعب في أي مجلس منتخب(عبد الكافي، ٢٠٠٠، ص:٥٠)، خاصة وأن التصويت لا يقتصر على تحديد واختيار الحكام، وإنما يتعدى ذلك إلى المشاركة في رسم السياسة العامة عن طريق غير مباشر وذلك عن طريق النواب والممثلين، إضافة إلى وظيفتين أساسيتين هما: إعطاء الشرعية للسلطة الحاكمية، وكذلك تنشيط الإحساس لدى المحكومين بانتمائهم للمجتمع، بفضل ممارستهم الجماعية لامتياز حق المشاركة(برو، ١٩٩٨، ص: ٣٠٥).

دلالات السلوك التصويتي

أولاً: دلالات السلوك التصويتي: وللسلوك التصويتي مجموعة من الدلائل مثل: الدلالة السياسية، والدلالة الاجتماعية، والدلالة الاقتصادية (الرشيدي، ٢٠١٦، ص: ٥٦):

١- **الدلالة السياسية:** من الناحية السياسية يُعتبر السلوك التصويتي هو سلوك لإظهار الولاء للنظام السياسي وذلك بمنحه الشرعية للحكام، أو برفضه لنظام حكم معين.

٢- **الدلالة الاجتماعية:** يُعتبر السلوك التصويتي من الناحية الاجتماعية إثبات وتأكيد على انتماء الناخب لوحدة اجتماعية معينة يتأثر بها.

٣- **الدلالة الاقتصادية:** أما من الناحية الاقتصادية فيعتبر السلوك التصويتي مؤشراً على الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها الناخب، لأن الأوضاع الاقتصادية السيئة تؤدي إلى أن يصوت الناخب ضد من هو في السلطة كتعبير عن عدم الرضا.

ومعنى ذلك أن السلوك التصويتي لا يُمكن أن يكون ثابتاً، وإنما هذا السلوك يتعرض للتغيير نظراً لتغيير ولاء الناخب، ولكن هذا التغيير يُعتبر تغييراً نسبياً نظراً لأن الجهة التي يتم التصويت لها كانت موجودة دائماً.

ثانياً: محددات السلوك التصويتي: تتداخل عوامل عديدة في تحديد الأسباب التي تدفع الفرد للتصويت أو عدم التصويت؛ فللنظام السياسي والاجتماعي نصيب في ذلك، كما إن هناك دور للبيئة السائدة، وللأحزاب السياسية الموجودة، كما تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً في ذلك، إضافة إلى ما سبق تلعب ظروف الانتخاب، وقانون الانتخاب، ومستوى الوعي لدى أفراد المجتمع، والموقع الاجتماعي للفرد، وعلاقاته الاجتماعية، الدور الكبير في الكشف عن مدى الحافز، أو الرغبة المتوافرة لدى المواطن في المشاركة السياسية وفي اختيار ممثليه(حويص، ٢٠٠٣، ص:

٢٤–٢٧)، فبعض العوامل مثل : التعليم، ومستوى الدخل، والعمر، والجنس، وقانون الانتخاب، والثقافة السياسية، تلعب دوراً هاماً في السلوك التصويتي، وفي ذلك شيء من التفصيل:

١– **التعليم:** فهناك علاقة قوية بين التعليم والإقبال على التصويت أولاً واختيار المرشح ثانياً، لأن التعليم يخلق فرصة أكبر لتعلم السياسة والتعرف أكثر على الجوانب البيروقراطية للتسجيل والتصويت، فعلى سبيل المثال فإن خريجو الجامعات يصوتون أكثر من خريجو المدارس الثانوية، خاصة وأن التعليم يزيد الضغط الأخلاقي للتصويت، حيث يشعر المتعلم بمسؤوليته الاجتماعية، وينمو عنده الشعور بالواجب الوطني (Blais, 2004, p: 229).

٢– **مستوى الدخل:** أظهرت العديد من الدراسات أن الأغنياء يقومون بالتصويت أكثر من غيرهم، فبينما ينشغل الفقراء بالعمل لتحصيل قوتهم اليومي والاحتياجات اليومية، وبالتالي لا يعود لديهم الوقت الكافي للاهتمام ببعض الأمور التي بالنسبة إليهم تعتبر غير هامة، إضافة إلى أن مستوى الدخل يُحدد المنطقة السكنية التي يسكن فيها الفرد، ففي حال كون الدخل مرتفع فإن النتيجة هي مزيد من الاختلاط الاجتماعي للبالغين، والتي بالتالي تقود إلى مشاركة عالية في التصويت، خاصة وأن الأغنياء يكون لهم مصالح متزايدة مع النظام، مما يزيد من رغبتهم في المشاركة السياسية وبالتالي اختيار الشخص الأنسب إضافة إلى رغبتهم في دعم هذا النظام السياسي عن طريق المشاركة فيه (Blais, 2004, p: 323).

٣– **العمر:** تُشير العديد من الدراسات إلى أن المشاركة في التصويت تكون متدنية في بداية المرحلة الشبابية، وترتفع تدريجياً في منتصف العمر، لتعود وتنخفض لدى كبار السن، وذلك لأن الشباب يكونون أكثر اندماجاً مع المجتمع وغير مهتمين بالمسائل السياسية، كما أنهم لا يحبون الدخول في معترك الحياة السياسية، ولكن مع تقدمه بالعمر يكتسبون الخبرة السياسية مع

الزمن، فيزدادون إقبالاً على التصويت، أما كبار السن فنتيجة لاضطرارهم للاعتناء بصحتهم الجسدية يعزفون عن المشاركة نتيجة انخفاض القدرة الجسدية للذهاب إلى أماكن التصويت السياسية، خاصة وأن معظمهم يصبحون من ذوي الدخل المنخفض، وأقل تعليماً من فئة الشباب وفئة متوسطي العمر (وولفينغر، ونشون، ٢٠٠٧، ص: ٥٥-٦٠).

٤- **الجنس:** تقبل النساء على التصويت بشكل أقل من إقبال الرجال على العموم، ولكن الدراسات تُشير إلى أن النساء يصوتن بشكل مساوي للرجال حتى يصلن إلى سن الأربعين، ثم يقل هذا التصويت، نظراً لأن إقبال النساء على التصويت في أعمار الخمسينات والشباب أقل من الرجال، ويجب أن لا ننسى أن النساء المتعلمات لديهن فرص أكبر للعمل، ومما يؤكد ذلك بعض الدراسات التي اشارت إلى أن النساء العاملات أكثر إقبالاً على التصويت من النساء غير العاملات، فهؤلاء على الأغلب يبقين في البيت ولا يشاركن في الحياة السياسية بشكل عام ومنها التصويت(وولفينغر، ونشون، ٢٠٠٧، ص: ٦١-٧٠).

٥- **قوانين الانتخاب:** تلعب قوانين الانتخاب دوراً بارزاً في التأثير على السلوك التصويتي للناخب، حيث يتعين على الناخب على مؤهل يُمكنه من الانتخاب مثل الحصول على الجنسية على سبيل المثال، وكذلك إتمام سن معينة، ومن الأهمية بمكان التسجيل في جداول الناخبين، وغيرها، ومن البديهي أنه كلما كانت معوقات التسجيل أكبر كلما قل الإقبال على التصويت، والعكس صحيح، لأن وضع قوانين تسجيل أكثر تساهلاً سوف يؤدي إلى زيادة أعداد الناخبين، كما قد تدفع بعض قوانين الانتخاب الأفراد إلى مقاطعة الانتخابات، خاصة وأن كثير من الدول حديثة العهد بالديمقراطية لديها قوانين انتخاب تتحكم من خلالها بالانتخابات قبل إجراءها(وولفينغر، ونشون، ٢٠٠٧، ص: ٨٥-٩٠).

٦- **الثقافة السياسية:** للثقافة السياسية دور كبير في التأثير على السلوك التصويتي للناخب، كلما ارتفع مستوى الثقافة السياسية لدى الفرد كلما زاد إقباله على التصويت باعتباره واجب وطني، رغم أن نظرة الأنظمة السياسية للتصويت تختلف من أنظمة تقدم بعض المغريات الملموسة للأفراد كي يذهبوا إلى المراكز الانتخابية مثل جعل يوم الانتخاب يوم عطلة رسمية، أو تأمين وسائل مواصلات مجانية لهذه المراكز أو غير ذلك (المنوفي، ١٩٨٧، ص: ٣٤١).

وعلى كل حال ترتبط الثقافة السياسية للفرد بالعديد من العوامل التي ذكرت بالإضافة إلى مستوى الإصلاح السياسي في الدولة، لأن امتناع بعض المواطنين عن التصويت يُعتبر من العوامل الهامة التي تدل على حالة من عدم الرضا عن النظام السياسي، كما تعكس هذه الحالة عجز النظام السياسي عن فشل التسويق السياسي المتبع لإقناع الأفراد بالمشاركة في الحياة السياسية والتي منها التصويت في الانتخابات (الرشيدي، ٢٠١٦، ص: ٤١).

ويرى وليم ف. ستون أن التصويت في الانتخابات هو التعبير الأقرب عن انغماس الذات في المشاركة السياسية، حيث يتطلب هذا السلوك حداً أدنى من الالتزام، ولكن هذا الالتزام يتوقف حال أداء الفرد بصوته، إضافة إلى أنه يرتبط بمدى تكرار عملية الانتخابات ذاتها، خاصة وأن الهدف من التصويت هو اختيار الهيئة الحاكمة، أو شاغلي المناصب القيادية، أو أعضاء المجالس النيابية، أو الموافقة أو عدم الموافقة على بعض المشروعات، أو سحب الثقة من مسؤول، وبناءً على ذلك يُعتبر التصويت في بعض الأحيان بل في معظمها أداة ضغط وتأثير النظام الحاكم وأساليب الحكم حتى يُمكنهم الظفر بأصوات الناخبين، والتمتع بثقة هؤلاء الأفراد، وبالتالي الحفاظ على المواقع التي يحتلونها، إضافة إلى تدعيم مكانتهم السياسية(الزيات، ٢٠٠٢، ص:١٠٧).

ويُلاحظ مما سبق أن التصويت هو عبارة عن تعبير لرأي الفرد وذلك من خلال مشاركته في عملية انتخابية، أو في استفتاء عام حول قضية ما، لذلك فهو حق من الحقوق السياسية للمواطن،

وهو وظيفة يباشرها من وافع تمتعه بالشروط اللازمة للمواطنة، حيث يُحدد دستور الدولة مجموعة من الشروط التي تتوقف عليها سلامة التصويت، ومن أهم هذه الشروط أن يكون الناخب حائزاً على الأهلية، وفي بعض الأحيان تُعتبر الذكورة شرطاً من الشروط الواجبة للتصويت حيث يُحظر على النساء الإدلاء بأصواتهن من خلال مجموعة من الإجراءات التي تباعد بينهن وبين ممارسة بعض النشاط السياسي. كما إن غياب أي من الشروط التي وضعها المشرع أو مجموعها يجعل التصويت باطلاً، ومن ذلك أيضاً وضع بطاقات بيضاء في صندوق الاقتراع، أو الإدلاء بأكثر من رأي واحد داخل البطاقة ذاتها تجعل التصويت باطلاً، وبالتالي يتم خصم عدد الأصوات الباطلة من العدد الإجمالي للأصوات، وذلك بهدف معرفة حجم المشاركة الفعلية، وذلك لأن الأصل أن يكون لكل ناخب صوت واحد، رغم أن بعض الممارسات التاريخية أشارت إلى الاعتراف لبعض الأسر العريقة بالتمتع بأكثر من صوت واحد، فقد عرفت فرنسا تاريخياً هذه الظاهرة من خلال قانون الانتخاب الصادر في عام ١٨٣٠، حيث سمح للبعض بصوتين صحيحين، ولكن ذلك توقف فيما بعد، ويرتبط ذلك بما يُطلق عليه اسم الصوت المتعدد ويُشار به إلى إمكان إدلاء المواطن بصوته في أكثر من مقاطعة أو وحدة إدارية واحدة في دولته وذلك رغم أنه لا يعترف له في النهاية بغير صوت واحد ولا أكثر وقد عرفت بريطانيا هذه الظاهرة قبل عام ١٩٥١(العجمي، ٢٠١٥، ص:٢٤).

المطلب الثاني

نظريات وأنواع السلوك التصويتي

تُعتبر المشاركة في الانتخابات والتصويت حق شخصي لكل مواطن يتمتع بالأهلية القانونية للمشاركة بهذه العملية، أما التصويت فهو ملكية شخصية كبقية الحقوق الشخصية، ولكنه يختلف عنها في انه لا يُمكن أن ينتقل بالوراثة على اعتبار أنه حق ذو طابع شخص بحت، أما عدم

المشاركة في الانتخابات؛ فيعني التفريط في هذا الحق، والذي لا يقتصر ضرره على الشخص بحد ذاته بل يتعداه إلى التأثير في حياة الآخرين، لأن عدم التصويت لصالح جماعات تسعى فعلاً لخدمة الناس ربما أدى إلى خسارتها وإلى نجاح وفوز جماعات لا تراعي مصالح الوطن والمواطن في الحكم، فمن المفروض أن يتفاعل الإنسان بإيجابية أكثر مع العملية الانتخابية والتي تتأثر بالعديد من العوامل الذاتية والبيئية المحيطة بالفرد، حيث تجعله يُمارس سلوكاً معيناً أثناء العملية الانتخابية، رغم أن هناك عدة اعتبارات يضعها الناخب نصب عينيه حين يريد المشاركة في الانتخابات، إضافة إلى أن هناك طرقاً وأساليب في الدعاية الانتخابية وفي طريقة اختيار المرشحين، وفي كسب تأييد الناخبين للمرشح أو القائمة، حيث تلعب التركيبة الفئوية لجسم الناخبين دوراً مهماً في توجيه السلوك الانتخابي نحو وجهة معينة، فهي القوة الرئيسة للمرشحين باعتبارها مجموعة الأصوات المرشحة، إضافة إلى أنها هي من تمنح الشرعية لهؤلاء، وهي النقطة المركزية التي تنصب عليها الجهود في الحملات الانتخابية للحصول على الأكثرية اللازمة(الغباري، ١٩٨٩، ص: ٢٢-٢٣).

ولتفسير ظاهرة التصويت هناك ثلاثة مقاربات هي المقاربة الاجتماعية، والمقارنة البسيكو سياسية، والمقارنة العقلانية:

أولاً: المقاربة الاجتماعية: تُقيم هذه المقاربة علاقة بين التصويت والخصوصيات الاجتماعية للفرد كالسن، والجنس، والمتغيرات الاجتماعية، والمتغيرات الاقتصادية، والانتماءات الدينية والعرقية.

ثانياً: المقاربة البسيكوسياسية: في هذه المقاربة يكون العامل الأكثر تنبئاً باختيارات التصويت هو الهوية الحزبية والتي عادة ما تنتقل عبر التنشئة السياسية التي تقوم بها العائلة، فمتى ارتبط الفرد بحزب ما؛ فإنه سوف يتأثر بالأفكار المفسرة للواقع التي يتبناها هذا الحزب، كما تكون لديه

تصورات وحجج تُضعف من أهمية الحملات الانتخابية، لأن الهوية الحزبية تُعتبر إلى حد ما ضمان الاستقرار النسبي لتصويت الأفراد طيلة حياتهم.

ثالثاً المقاربة العقلانية: في الحقيقة لم يعد التصويت محدد بموقع المصوت الاجتماعي، ولا بانتماءاته الحزبية والفكرية، ولكن برهانات التصويت، حيث يُمكن اعتبار الناخبين مثل المستهلكين الذين يبحثون عن إشباع منافعهم إلى الحد الأقصى، تبعاً للرهانات المطروحة إبان كل حملة انتخابية، وقد تتعدد هذه الظاهرة بانحراف الأحزاب السياسية وضعف مشاعر الانتماء إلى طبقة معينة (الذايدي، ٢٠١٥، ص: ٣٢).

وتبعاً للنظريات المفسرة للسلوك التصويتي فإن هذا السلوك يأخذ الأنماط التالية: النمط التصويتي، والنمط الامتناعي:

أولاً: النمط التصويتي: تنقسم أنماط التصويت إلى تصويت عقلاني، وتصويت غير عقلاني:

١- **التصويت العقلاني:** تعتبر العقلانية موقف فكري عام، يُقيَّم على أساس سلطة العقل، حيث يقف العقلانيون موقفاً مشككاً من الممارسات، التي لا يُمكن تفسيرها عقلانياً، لأنه يُفترض فيمن يصوت أن يختار ما يُحقق أهدافه ومصالحه بين البدائل المتنافسة؛ وبذلك يقوم التصويت العقلاني على أساس العرض السياسي الذي من شأنه أن يشمل بعض الممارسات التي تخدم الحملة الانتخابية، بشكل يكون فيها المصوت رابحاً لأنه بذلك يكون الناخب قد قام بالتفكير بنمط الإنسان الاقتصادي، الذي يبحث عن زيادة كسبه للحد الأمثل في وضع محدد ومناسب مفضلاً واحد من برامج المرشحين، والذي يتوافق مع مصلحته الشخصية، والنتيجة فإن نظرية التصويت العقلاني لا تهتم بمقدار المكاسب المحققة للناخب، بقدر ما تهتم بقناعة الناخب عن طريق مجموعة من الأسس والمعطيات والدوافع بغض النظر عن نوعيتها، سلبية كانت أة إيجابية واقعية، أو مثالية شرعية، أو غير شرعية) وهذا يعني بعبارة أخرى أن الناخب على

قدر من الفهم بالعملية الانتخابية، وأن تصويته كان هادفاً ومقصوداً وذا مرجعية(غطاس، ٢٠١٦، ص: ٢٧).

٢- **التصويت اللا عقلاني:** توضح وتكشف التحقيقات والاستطلاعات الانتخابية أن نسبة معينة من الأفراد لا تعلم في بداية الحملة الانتخابية إن كانت ستذهب إلى التصويت، ولمن ستمنح أصواتها إذا ما قررت الذهاب إلى التصويت، ولا شك بأن هذا التردد يعني عدم وجود دوافع وحواز تحفز الناخبين على التصويت، خاصة وأن عملية التصويت تقوم على أساس أنها عملية اختيارية مبنية على المفاضلة التي يقوم بها الناخب بين المرشحين، ولكن غياب هذا الأساس يعني أن عملية المفاضلة لن تكون وأن الاختيار سيأخذ شكلاً عشوائياً، وبناءً عليه فإن التصويت اللاعقلاني هو التصويت الذي تغيب فيه عملية المفاضلة بين المرشحين فهو لا يخضع لأي أسس أو معطيات أو دوافع أو قناعات يرمي من خلالها إلى تحقيق عملية محددة، بمعنى غياب الهدف من وراء التصويت، وهذا النوع من التصويت أي التصويت اللاعقلاني يظهر في المجتمعات التي تشيع فيها الأمية، ولهذا النمط أسباب وهي: ضعف عملية التنشئة السياسية، وفقدان المؤسسات الفعالة للقيام بذلك، إضافة إلى انتشار التخلف السياسي وتعدد الاغتراب السياسي، وكل هذه الأسباب من شأنها التأثير على الوعي السياسي للناخبين(غطاس، ٢٠١٦، ص: ٢٨).

ثانياً: النمط الامتناعي: وهذا سلوك يقوم به بعض المواطنين من الذين لهم الحق في الانتخاب، ولكنهم يمتنعون عن التصويت بشكل متعمد عن قناعة نابعة من ذاتهم حيث يرتبط هذا المذهب بالوعي، والجنس والقوانين الانتخابية، ويتم تعريفه في الأدبيات السياسية بأنه عدم مشاركة المواطن الذي يتملك حق الانتخاب في العملية الانتخابية، وتتمثل مظاهر الامتناع الانتخابي في:

١) عدم التسجيل في القوائم الانتخابية.

٢) إحجام بعض المسجلين عن الذهاب للانتخاب للإدلاء بأصواتهم

٣) ترك الناخب لظرفه فارغاً

٤) تعمد الناخب إفساد الورقة الانتخابية

ويُصنف الامتناع الانتخابي تبعاً لمدركات الناخب بالعملية الانتخابية، والتي يأخذ فيها معيار العقلانية (غطاس، ٢٠١٦، ص: ٢٩).

ويكشف الامتناع عن التصويت حقيقة عدم تشكيل الوعي السياسي لدى المواطن الناخب بدرجة كافية، وإن كان الواقع يُشير إلى أنه بقدر ما تكون الانتخابات هامة وحساسة للوطن والمواطن بقدر ما تقل نسبة الامتناع عن التصويت، والعكس صحيح، من هنا يُلاحظ ازدياد الإقبال على الإدلاء بالأصوات في الانتخابات البرلمانية في حين يتناقص هذا الإقبال في انتخابات المجالس البلدية (بسيوني، ١٩٩٥، ص: ٧).

وينقسم الامتناع عن التصويت إلى امتناع عقلاني، وامتناع لا عقلاني:

أولاً: الامتناع العقلاني: وهذا النوع من الامتناع يصدر عن المهتمين بالسياسية والمطلعين عليها، والمتابعين لأخبارها، لأن امتناعهم يدل على تعبير سياسي مقصود وله أهداف محددة، قائمة على مجموعة من الأسس والمعطيات والشروط، والتي أضحت ظاهرة عالمية حتى في الدول العريقة في التقاليد الديمقراطية، وفي ذلك يرى فليب برو ان هناك فرقاً ين الامتناع الانتخابي وظاهرة عدم التسجيل في القوائم الانتخابية، ويربط بالتالي بين الامتناع الانتخابي وقضية ضعف الاندماج الاجتماعي حيث يقول:" إن النساء المطلقات، والشباب وسيدات المنازل، وسكان المناطق المعزولة، والنازحين، والمهجرين هم أقل إقبالاً من المعدل الوطني(برو،٢٠٠٦، ص: ٣٣٩)، لذلك فإن

السلوك العقلاني هو تلك القرارات التي تترجم فيما بعد إلى سلوكيات، والتي تعتمد على الوسائل والأهداف العقلانية والواقعية والموضوعية؛ لذلك فإن الامتناع العقلاني عن التصويت هو الصفة التي تتعلق بالمهتمين بالسياسة أو بمن يحملون بطاقة انتخابية وعلى دراية بالأمور السياسية، ولكن امتناعهم هو تعبير عن رفض الاختيارات والبدائل المعروضة(غطاس، ٢٠٠٦، ص: ٣٠).

ثانياً: الامتناع عن التصويت اللاعقلاني: وهو الامتناع عن المشاركة دون أي سبب واضح، ويتظاهر هذا الامتناع في ابتعاد المواطن عن عملية الممارسة السياسية ككل، بدأ بالتصويت في الانتخابات، وعدم التسجيل في القوائم الانتخابية والناتجة عن لا مبالاة بالسياسة والانتخابات، إضافة على عدم وجود أي علاقة عاطفية بالسياسة، وهناك من يتحاشى الانغماس في العمل السياسي والمشاركة السياسية برمتها بسبب فقدانه لي اتجاه يُناصره إضافة إلى ضعف الوعي السياسي نتيجة للتخلف السياسي، إضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية أو بحكم القوانين الانتخابية(غطاس، ٢٠٠٦، ص: ٣٠).

الفصل الثالث

العلاقة الارتباطية بين قانون الانتخاب والسلوك التصويتي

يترتب على الأخذ بأحد الأنظمة الانتخابية المعروفة آثار سياسية متباينة، لعل من أهمها ما يتعلق بنسبة التصويت في الانتخابات، ونسبة تمثيل كلّ من الأحزاب والمرأة في البرلمان، وعلى هذا الأساس تسعى الأنظمة السياسية إلى ضمان ذلك بواسطة تبنّي أحد أنظمة الانتخاب الرئيسة، وهنا يثور السؤال حول العلاقة الارتباطية بين قانون الانتخاب الأردني والسلوك التصويتي؟ وللإجابة على هذا السؤال سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين يتحدث الأول عن العوامل المؤثرة في السلوك التصويتي، فيما يتحدث المبحث الثاني عن قانون الانتخاب الأردني وأثره على السلوك التصويتي.

المبحث الأول

العوامل المؤثرة في السلوك التصويتي

للتعرف على العوامل المؤثرة في السلوك التصويتي سيتم دراسة الموضوع في مطلبين بحيث يتحدث المطلب الأول عن قانون الانتخاب والثقافة السياسية والسلوك التصويتي، فيما يتحدث المطلب الثاني عن الثقافة الاجتماعية والاقتصادية والسلوك التصويتي

المطلب الأول

قانون الانتخاب والثقافة السياسية والسلوك التصويتي

في هذه الدورة الانتخابية تولت الهيئة المستقلة للانتخاب إدارة الانتخابات النيابية العام والإشراف عليها كسابقتها التي جرت في عام ٢٠١٣، فأنفذت القانون وتعليماته التنفيذية، وقدمت إنجازاً جديداً في طريق الإصلاح الشامل؛ حيث أدارت العملية الانتخابية برمتها وفق قانون جديد كلياً يتم تطبيقه للمرة الأولى في المملكة الأردنية الهاشمية؛ مما رتب على هذه الهيئة العمل على مسارين: الأول تقديم القانون وشرحه للمواطنين في إطار حملة توعوية واسعة تم فيها استخدام

جميع الوسائل المتاحة للتواصل مع المواطنين، بهدف رفع منسوب الوعي بالقانون الانتخابي وتفاصيله مما انعكس على حجم المشاركة في الانتخابات ترشحاً واقتراعاً(الهيئة المستقلة للانتخاب، التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية ٢٠١٦، ص:١). ورفع منسوب التوعية بالقانون الانتخابي يعني تثقيف الناخبين الذي هو: كل نشاط تعليمي، أو تدريبي يُقام قبل فترة الانتخابات بهدف تشجيع المؤهلين على التصويت، دعماً للمشاركة السياسية وتعزيزاً للديمقراطية، ويندرج تحت ذات الموضوع أنشطة فنية متعددة ليس حول الديمقراطية والانتخابات فحس، بل حول قضايا انتخابية مباشرة أيضاً، ومن المفروض أن تضم برامج تثقيف الناخبين المبادئ الرئيسة التالي:

١- نزاهة الانتخابات.

٢- المشاركة ترشيحاً وانتخاباً.

٣- الإشراف المستقل على العملية الانتخابية.

٤- نظم الانتخابات.

٥- شفافية السجلات.

٦- البرامج الانتخابية.

٧- الدعاية والوعود الانتخابية.

٨- وسائل الاقتراع.

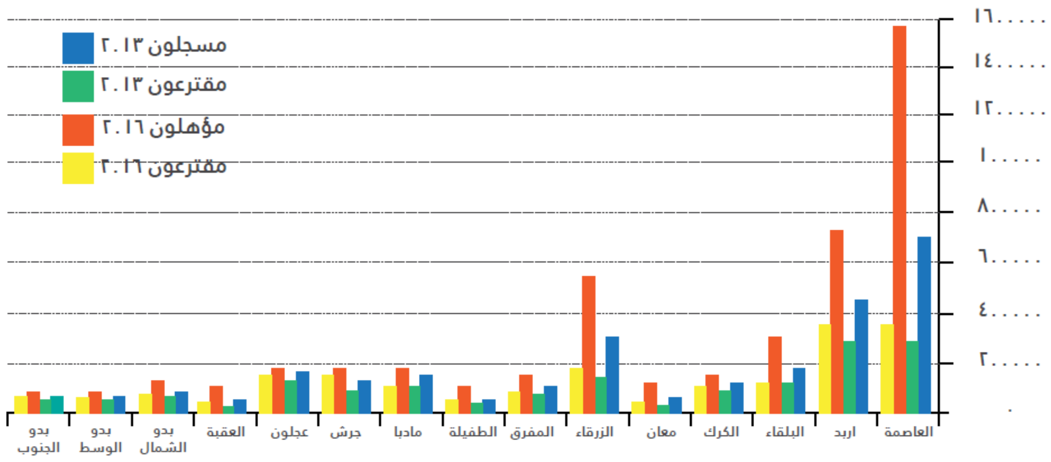
٩- الفرز وإعلان النتائج. (ربيع وآخرون، ٢٠٠٩، ص: ٨١).

ويُمثل الجدول رقم (١) أعداد المسجلين والمقترعون لعام ٢٠١٣، فيما يُمثل الجدول رقم(٢)، فيما يُمثل إحصائية مقارنة بين الانتخابات النيابية ٢٠١٣و٢٠١٦، أما الجدول رقم (٣) فيمثل إحصائية مقارنة بين نسب المسجلين والمقترعين في الانتخابات لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٦، ومن متابعة الجداول الثلاث يتم ملاحظة النقاط التالية:

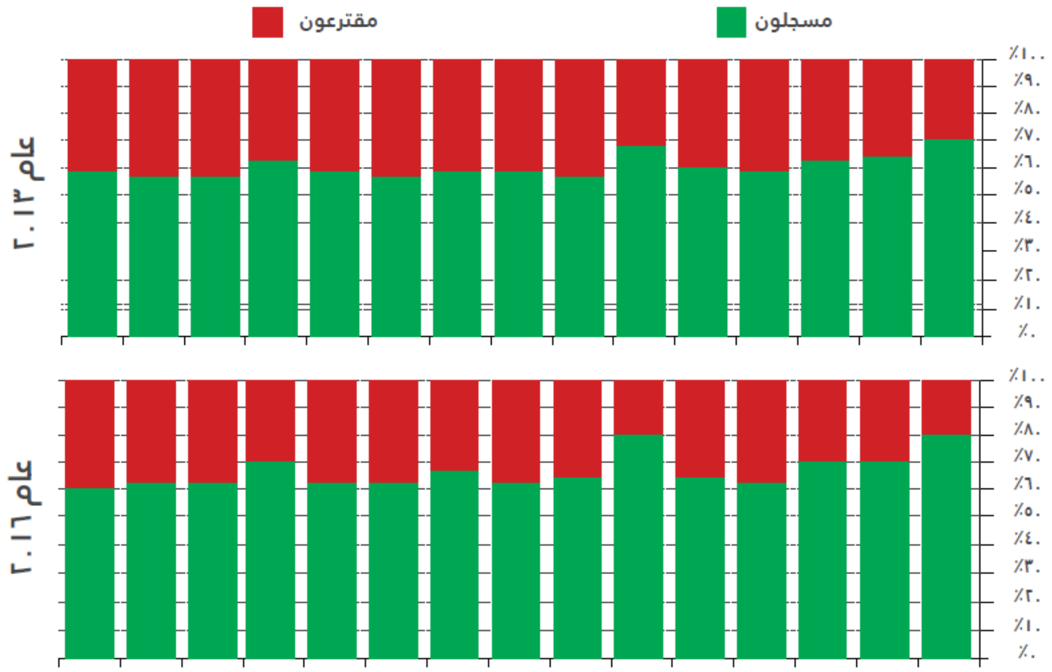
- ✓ بلغ عدد المسجلين في الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٣(٢,٢٧٢,١٨٢) ناخباً مسجلاً في حين بلغ عدد المؤهلين للانتخابات النيابية لعام ٢٠١٦ (٤,١٣,١٤٥) ناخباً مسجلاً، علماً بأن التسجيل في الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٣ كان طوعياً، في حين أنه في عام ٢٠١٦ أصبح تلقائياً بموجب أحكام القانون.
- ✓ بلغ عدد المقترعين في الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٣ (١,٢٨٨,٠٤٣) في حين بلغ عدد المقترعين في عام ٢٠١٦ (١,٤٩٢,٤٠٠)، بزيادة مقدارها (٢٠٥٠٠٠) مقترع تقريباً.
- ✓ بلغت أعلى نسبة مشاركة للمقترعين في الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٦ للفئة العمرية (١٧-٣٠) سنة) في حين كانت أقل نسبة مشاركة للفئة العمرية (٣١-٣٥) سنة (الهيئة المستقلة للانتخاب، التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية ٢٠١٦، ص:١٤١).

المحافظة	مسجلون ٢٠١٣		مجموع	مقترعون ٢٠١٣		مجموع
	ذكور	إناث		ذكور	إناث	
العاصمة	٣٦٣٩٨٢	٣٤٣٩٩٥	٧٠٧٩٧٧	١٧٥٣٥١	١٣٢٧٥٩	٣٠٨١١٠
اربد	٢١٠٧٨٠	٢٤٠٥٨٠	٤٥١٣٦٠	١٣٤٤٠٢	١٣٣٨٨٢	٢٦٨٢٨٤
البلقاء	٩٠٧٢٧	٩٩٣٧٩	١٩٠١٠٦	٥٩٢٥٩	٥٨٤١١	١١٧٦٧٠
الكرك	٥٥١٥٣	٦٧٧٥٤	١٢٢٩٠٧	٤٠٥٦٨	٤٦٩١٨	٨٧٤٨٦
معان	١٧٥٧٥	١٩٠١٨	٣٦٥٩٣	١٢٤٩٧	١٢٢٨٩	٢٤٧٨٦
الزرقاء	١٣٩٧٧٦	١٣٦٦٦٨	٢٧٦٤٤٤	٧٣٥٨٤	٥٨٩٥٠	١٣٢٥٣٤
المفرق	٢٥٨١٨	٣٢٩٩٩	٥٨٨١٧	١٩٥٢٦	٢٣٧٦٦	٤٣٢٩٢
الطفيلة	١٦٧٤١	٢١٣٧٤	٣٨١١٥	١٢٤٦٩	١٤٣٦٢	٢٦٨٣١
مادبا	٣٣٣٥١	٣٨٣٨٠	٧١٧٣١	٢٤٥٥٧	٢٥٥٥٥	٥٠١١٢
جرش	٣٢١٢٠	٤٠١٤٥	٧٢٢٦٥	٢٤٠٣٧	٢٧٩٠٢	٥١٩٣٩
عجلون	٣٠٦٢٠	٤٠٤٢٨	٧١٠٤٨	٢٢٧٢٩	٢٧٦٨٩	٥٠٤١٨
العقبة	١٦٠٨٣	١٥٥٥٨	٣١٦٤١	١٠٦٢٥	٩٠٩٨	١٩٧٢٣
بدو الشمال	٢٣٩٥٨	٣٤٩٠٩	٥٨٨٦٧	١٨٨٠٢	٢٥٦١٤	٤٤٤١٦
بدو الوسط	١٧٦٧٢	٢٤١١٨	٤١٧٩٠	١٤٠٣٧	١٧٢١٤	٣١٢٥١
بدو الجنوب	١٨٩٦٢	٢٣٥٥٩	٤٢٥٢١	١٥٠٩٩	١٦٠٩٢	٣١١٩١
المجموع	١٠٩٣٣١٨	١١٧٨٨٦٤	٢٢٧٢١٨٢	٦٥٧٥٤٢	٦٣٠٥٠١	١٢٨٨٠٤٣

الجدول رقم (٢) أعداد المسجلين والمقترعون في عام ٢٠١٣ المصدر: الهيئة المستقلة للانتخاب



الجدول رقم (٣) إحصائية مقارنة بين الانتخابات النيابية ٢٠١٣و٢٠١٦ *المصدر: الهيئة المستقلة للانتخاب*



الجدول رقم (٤) إحصائية مقارنة بين نسب المسجلين والمقترعين في الانتخابات لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٦
المصدر: الهيئة المستقلة للانتخاب

في حين يُمثل الجدول رقم (٥) نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية السابقة منذ عام ١٩٨٩-٢٠١٣، حيث يُبين هذا الجدول أن نسبة المشاركة في تلك الانتخابات النيابية لم تتجاوز (٥٨,٩%) في حين بلغت في انتخابات عام ١٩٨٩ والتي تم إجراؤها بموجب نظام انتخابي يقوم

على أساس الانتخاب بالقائمة (٥٣%)، في حين أن الانتخابات أجريت بموجب نظام مختلط يجمع ما بين نظام الصوت الواحد على مستوى الدائرة، ونظام القائمة النسبية المغلقة على مستوى الوطن، حيث بلغت نسبة المشاركة فيها (٥٦,٧%)، ويُلاحظ من الجدول الأخير ثبات نسبة التصويت حول معدلاتها تقريباً؛ مما يدل على أن النظم الانتخابية على اختلافها لا تؤثر في استقطاب المواطنين للمشاركة في الانتخابات، وإن تغيير هذه النظم لا يؤدي إلى رفع نسبة التصويت، ومن ناحية أخرى فإن زيادة نسبة التصويت لا تقف عند حدود تغيير النظام الانتخابي فقط، وإنما يستدعي ذلك ضرورة التوازن في توزيع القوى التمثيلية لمقاعد مجلس النواب(المسيعدين، (د/ت)، ص: ٨٧).

السنة	عدد الناخبين المسجلين	عدد المقترعين	نسبة المقترعين إلى المسجلين (بالمئة)
١٩٨٩	١,٠١٩,٨٥٢	٥٤١,٤٢٦	٥٣
١٩٩٣	١,٥٠١,٢٧٨	٨٢٢,٢٩٤	٥٥
١٩٩٧	١,٤٨٠,٨٩٨	٨٢٥,٤٢٢	٥٥,٧
٢٠٠٣	٢,٣٢٥,٤٩٦	١,٣٦٨,٨٩٤	٥٨,٩
٢٠٠٧	٢,٤٦٥,٠٥٢	١,٤١١,٩٣٥	٥٧,٥
٢٠١٠	٢,٣٧٣,١١٩	١,٢٥٧,٧٥٣	٥٣
٢٠١٣	٢,٢٧٢,١٨٢	١,٢٨٨,٠٤٣	٥٦,٧

الجدول رقم (٤) نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية السابقة منذ عام ١٩٨٩– *المصدر: الهيئة المستقلة للانتخاب* **٢٠١٣**

فيما تمثل المسار الثاني في وضع الخطط الإجرائية القابلة للتنفيذ، مع الحرص على إضافة عناصر جديدة إلى معايير الشفافية ومبادئ النزاهة وتطبيقاتها على أرض الواقع في كافة مراحل العملية الانتخابية، وبذلك عززت وجودها في الشأن الانتخابي كجهة محايدة تقف على نفس المسافة من الجميع (الهيئة المستقلة للانتخاب، التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية ٢٠١٦، ص:١).

وقد كان قانون الانتخاب الجديد لعام(٢٠١٦) قد نظَّمَ ما يتعلق بإدارة الانتخابات النيابية، وجداول الناخبين، والترشح لعضوية مجلس النواب الثامن عشر، وكيفية انتخاب أعضاء المجلس وسائر الشؤون المتعلقة بالدعاية الانتخابية والاقتراع وجرائم الانتخاب، وقد صدر قانون الانتخاب لمجلس النواب الثامن عشر في (٢٠١٦/٣/١٥)، وفق نظام القائمة النسبية المفتوحة، وهو نظام انتخابي تفوز فيه القوائم بالمقاعد بناءً على نسبة حصتها من أصوات المقترعين، ويتم فيها منح المقاعد للمرشحين في تلك القائمة بناءً على عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح، كما خفض القانون عدد أعضاء مجلس النواب إلى (١٣٠) عضواً) خصص منها (١٥) مقعداً للنساء، كما تم إلغاء التسجيل الطوعي للناخبين، واعتمدت الهيئة على التسجيل التلقائي، بحيث يُدرج في جدول الناخبين كل أردني بلغ ثمانية عشر عاماً قبل تسعين يوماً من الموعد المحدد للاقتراع، كما وسع القانون الدائرة الانتخابية حيث أصبحت المحافظة دائرة انتخابية واحدة، عدا ثلاث محافظات تم تقسيمها إلى أكثر من دائرة انتخابية هي (عمان، الزرقاء، اربد)، كما تبنى المشرِّع الأردني في المادة (٢٧) من قانون الانتخاب الذي سبق ذكره: مبدأ الاقتراع السري في الانتخاب، بحيث يتمكن الناخبون من الإدلاء بأصواتهم بحرية ودون خوف أو ترهيب، كما حددت المادة (٣٠) من ذات القانون زمن عملية التصويت، بحيث يتم إجراء الاقتراع في وقت محدد، حفاظاً على سلامة العملية الانتخابية(الهيئة المستقلة للانتخاب، التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية ٢٠١٦، ص:٥).

المطلب الثاني

قانون الانتخاب والثقافة الاجتماعية والاقتصادية والسلوك التصويتي

اهتم المشتغلين في مجال النظرية السياسية والاجتماع السياسي بالعلاقة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة السياسة عامة والسلوك التصويتي خاصة، وقد عنيت الدراسات بتوسع دائرة المشاركة السياسية والمشاركة الانتخابية من جانب، وسمحت بتحديد متغيرات الوضع الاقتصادي والاجتماعي المؤثر عليها من جانب آخر، ففي دراسة لسيمور ليبست أكد فيها على العلاقة بين الضغوط الاجتماعية الممارسة على الفرد، وحمله على التصويت، إضافة إلى دراسة كارل دويتش التي توصل من خلالها إلى أثر التعبئة الاجتماعية في العملية السياسية(مكي، ٢٠٠٥، ص: ٩٣)، وبناءً على ذلك سيتم من خلال هذا المطلب التركيز على بعض المحددات الاجتماعية الاقتصادية للسلوك التصويتي، وهي الولاء العشائري، والمستوى التعليمي للفرد.

أولاً: الولاء العشائري وتأثيره على السلوك التصويتي: إن الفهم المتكامل لمعالم العملية السياسية لا يأتي إلا من خلال دراسة بنية العلاقات الاجتماعية السائدة، على اعتبار أن الانتماءات والولاءات القبلية والعشائرية ما زالت المحددات الأساسية للعلاقات بين الفرد والجماعة، وبين الفرد والدولة القطرية من ناحية أخرى في المجتمعات العربية، لذلك فإن معرفة هذا الجانب يُمكن من بيان تأثير هذه الولاءات على السلوك الفردي بصفة عامة وبالأخص على السلوك التصويتي، فقد شغل مفهوم القبيلة الباحثين الذين اهتموا بفكر ابن خلدون، لأن القبيلة بالنسبة إليهم لا تتحدد بكونها جماعة متفرعة عن جد أول، كما لا تتحدد فقط بما يجمع أعضائها من روابط الدم، بل إن الإطار الحقيقي للقبيلة عنده هو النسب في معناه الواسع والرمزي، وما يُمثله من أشكال التحالف والولاء والانتماء(بو طالب، ٢٠٠٢، ص: ٥٦)، فيما عرّفَ قاموس علم الاجتماع القبيلة بأنها:" نسق في التنظيم الاجتماعي يتضمن عدة جماعات محلية مثل القرى والبلدات والعشائر، وتقطن القبيلة عادة إقليماً

معيناً ويكتنفها شعور قوي بالتضامن والوحدة يستند إلى مجموعة من العواطف الأولية(بو طالب، ٢٠٠٢، ص: ٥٥). ومن خلال التعريفات السابقة يتضح أنها أحد الأسس التي تقوم عليها بنية المجتمعات التقليدية، وينتج عن هذا التنظيم ما يُسمى بالنزعة القبلية، والتي قال عنها ابن خلدون بأنها:" تلك الرابطة التي تتجاوز فكرة القرابة الدموية بل هي تلك الولاءات التي تقوم بين مجموعة من الأفراد نتيجة المصالح المشتركة الدائمة بينهم"(الجابري، ١٩٩٤، ص:١٧٢). ولا شك أن الحضور القبلي للنزعة القبلية يحول الأولوية في كثير من المؤسسات المجتمعية العربية للولاء، وليس للأداء، فالسلوك التصويتي هنا يكون موجهاً نحو المشاركة باعتبار أن المترشح له ولاء وارتباط عشائري أو قبلي مع الناخبين، وبغض النظر عن أداء ذلك المترشح فإن درجة الولاء هي التي تُحدد مدى المشاركة أو عدم المشاركة في الانتخاب داخل الجماعة التي يؤمن بها الفرد (العطري، ٢٠٠٦، ص:٨٤)، وفي دراسة لعبد الله عزام (٢٠١٦) أجراها قبل إجراء الانتخابات النيابية بثلاثة أيام قال فيها: يُسجل لعشائر العزام بأنها أول عشيرة على مستوى المملكة تقوم بإفراز مرشح إجماع وبالتزكية بعد انسحاب الأشخاص الخمسة الآخرين الذين كانت لديهم الرغبة بالترشح، أحدهم كان وزيراً ونائباً، واثنين كانت لهم تجارب سابقة في الانتخابات النيابية، كما تتدنى فرص العشيرة التي يوجد فيها أكثر من مرشح في نفس الدائرة إن لم تكن معدومة بالوصول إلى قبة البرلمان، يُستثنى من ذلك عشائر بني عباد، وبني حسن، وبني صخر، والحويطات، والمجالي، والعبيدات، نظراً لزخامة الأصوات التي تمتلكها هذه العشائر(العزام، ٢٠١٦)، وكان جلالة الملك عبد الله الثاني قد أصدر النظام رقم (٧٥) لعام ٢٠١٦ ، نظام الدوائر الانتخابية، والذي جاء في المادة الثالثة منه:" تقسم المملكة إلى دوائر انتخابية انظر هذا النظام في نهاية الرسالة على النحو التالي:

١٣- بدو الشمال	دائرة انتخابية واحدة	٣ مقاعد
١٤- بدو الوسط	دائرة انتخابية واحدة	٣ مقاعد
١٥- بدو الجنوب	دائرة انتخابية واحدة	٣ مقاعد

جدول يبين دوائر البدو حسب النظام (٧٥) لعام ٢٠١٦، المصدر التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦

وجاء في المادة الرابعة من ذات النظام:" لغايات هذا النظام:

أ- يُقصد ببدو الشمال العشائر التالية:

أولاً: بني خالد، ثانياً: السرحان، ثالثاً: السردية، رابعاً: المساعيد، خامساً: الشرفات، سادساً: العظامات، سابعاً: العيسى، ثامناً زبيد، تاسعاً: النعيم، عاشراً: عنزة، حادي عشر: شمر، ثاني عشر: الرولة، ثالث عشر: الغياث، رابع عشر: الفواعرة، خامس عشر: الفحيلي، سادس عشر: البري، سابع عشر: العزي.

ب-يُقصد ببدو الوسط عشائر بني صخر وهي:

١- الغبين، ٢- العامر، ٣- الهقيش، ٤- الخضير، ٥- الكعابنة، ٦- السلايطة، ٧- الجبور، ٨- الخرشان، ٩- الحماد، ١٠- القضاة، ١١- الشرعة، ١٢- البدارين، ١٣- السليم، ١٤- السبيلة. ١٥- الفايز.

ج- يُفصد ببدو الجنوب العشائر التالية:

أولاً: الحويطات، ثانياً: النعيمات، ثالثاً: بني عطية، رابعاً: الاحيوات، خامساً: الحجايا، سادساً: القواضمة، سابعاً: الرواجفة.

أما نتائج الانتخابات فكانت كما يلي:

مصدر الجداول القادمة هو التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦

أولاً: بدو الشمال:

الدائرة الانتخابية	بدو الشمال		عدد المقاعد للدائرة الانتخابية العامة	3	وزن المقعد للدائره النتخابية
المحافظة	بدو الشمال		عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين	0	
عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية	83,914	نسبة الاقتراع	عدد المقاعد المخصصة للشركس/الشيشان	0	17,007.67
عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية	51,023	60.804%	مجموع المقاعد المخصصه(بدون كوتا)	3	

#	رقم القائمة	اسم القائمة	عدد اصوات القائمة	نسبة القائمة	اسم المرشح	عدد اصوات المرشح	المقعد	الجنس	المقعد الفائز
1	7	رعد الشمال	11,697	0.688	حابس ركاد خليف الشبيب	11,403	مسلم	ذكر	تنافس
2	4	الميزان	11,018	0.648	مازن تركي سعود القاضي	8,722	مسلم	ذكر	تنافس
3	5	الاسد المتأهب	8,171	0.480	صوان طلب مريبيع الشرفات	5,080	مسلم	ذكر	تنافس

ثانياً: بدو الوسط:

الدائرة الانتخابية	بدو الوسط		عدد المقاعد للدائرة الانتخابية العامة	3	وزن المقعد للدائره النتخابية
المحافظة	بدو الوسط		عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين	0	
عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية	56,102	نسبة الاقتراع	عدد المقاعد المخصصة للشركس/الشيشان	0	11,862.33
عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية	35,587	63.433%	مجموع المقاعد المخصصه(بدون كوتا)	3	

#	رقم القائمة	اسم القائمة	عدد اصوات القائمة	نسبة القائمة	اسم المرشح	عدد اصوات المرشح	المقعد	الجنس	المقعد الفائز
1	3	البدر	5,566	0.469	سليمان حويله عيد الزبن	3,382	مسلم	ذكر	تنافس
2	5	الوفاء	5,044	0.425	محاسن منيزل عطيه الشرعه	2,494	مسلم	ذكر	تنافس
3	2	البركة	4,880	0.411	حابس سامي مثقال الفايز	3,306	مسلم	ذكر	تنافس

ثالثاً: بدو الجنوب:

الدائرة الانتخابية	بدو الجنوب		عدد المقاعد للدائرة الانتخابية العامة	3	وزن المقعد للدائره النتخابية
المحافظة	بدو الجنوب		عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين	0	
عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية	64,039	نسبة الاقتراع	عدد المقاعد المخصصة للشركس/الشيشان	0	14,596.00
عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية	43,788	68.377%	مجموع المقاعد المخصصه(بدون كوتا)	3	

#	رقم القائمة	اسم القائمة	عدد اصوات القائمة	نسبة القائمة	اسم المرشح	عدد اصوات المرشح	المقعد	الجنس	المقعد الفائز
1	2	البيرق	8,176	0.560	نواف حسين فرحان النعيمات	4,831	مسلم	ذكر	تنافس
2	4	المستقبل المشرق	7,624	0.522	محمد عايد صباح العمامره	3,092	مسلم	ذكر	تنافس
3	5	الوفاء	6,792	0.465	عواد محمد سلمان الزوايده	6,255	مسلم	ذكر	تنافس

يُلاحظ مما سبق أن العشائر واصطفاف أبنائها مع مرشحيها قد ساهم بنجاح بعضهم، وبنسب ممثلة مثل عشائر (بني حسن، والعبابيد، وبئر السبع، والطراونة)(العبادي، ٢٠١٦).

ثانياً: النسبة التعليمية للفرد: يُعتبر التعليم من الركائز الأساسية في بناء الشخصية الوطنية وتكريس الهوية الحضارية من خلال دوره في عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية، إضافة إلى دوره في عملية التنمية، فقد أصبح أداة لغرس ونشر المهارات والأفكار، جنباً إلى جنب مع الأنماط الثقافية الجديدة، وهو ما يُمّكن الفرد من التكيف مع محيطه الاجتماعي، وتكوينه على قيم العمل الخير، والسلوك الاجتماعي، والتسامح، والمواطنة (القصبي، ٢٠٠٤، ص: ٢١٠).

ثالثاً: المعاقين: راعت الهيئة المستقلة للانتخاب خلال فترة التحضير للانتخابات النيابية في كافة ماحلها فئة المعاقين باعتبارهم شريك رئيسي في العملية الانتخابية سواءً من خلال عقد اللقاءات والاجتماعات التشاورية معهم أسوة بباقي الشركاء وعرض التحضيرات الخاصة بهم وأخذ ملاحظاتهم عليها، أو من خلال تنكينهم من ممارسة حقهم في الاقتراع تحقيقاً للممارسات الجيدة وهي الإتاحة، بالإضافة إل دمجهم في عملية التدريب، والتطوع وحملات التوعية والتثقيف، كما قامت الهيئة باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تراعي إشراك المعاقين في العملية الانتخابية وصولاً إلى تمكينهم من ممارسة حقهم في الاقتراع وهي:

- ✓ إعطاء الحق للناخب المعاق غير القادر على الاقتراع بنفسه بإحضار مرافق عند عملية الاقتراع، إضافة إلى الحق بالطلب من رئيس لجنة الاقتراع والفرز مرافقته عند عدم تمكنه من إحضار مرافق.
- ✓ تم إشراك ممثل عن المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين في اللجنة الفنية العليا لتقييم المراكز، بالإضافة لممثل عن المجتمع المدني وهو كفيف للنظر في أي مقترحات تهم عملية التقييم.

تخصيص ١١ مركز اقتراع وفرز خاص بالأشخاص المعاقين والإعلان عنه لمدة ثلاثة أسابيع لتمكينهم من ممارسة حقهم (الهيئة المستقلة للانتخاب، التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية ٢٠١٦، ص:١٦١).

المبحث الثاني

قانون الانتخاب الأردني والكوتا النسائية وأثره على السلوك التصويتي

سيتم معالجة موضوع هذا المبحث في مطلبين يتحدث المطلب الأول عن الكوتا النسائية، فيما يتحدث المطلب الثاني عن السلوك التصويتي في انتخاب المجلس البرلماني الثامن عشر.

المطلب الأول

الكوتـــــا النسائيــة

أشارت الفقرة (أ) من المادة التاسعة من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم ٦ لعام ٢٠١٦ على أنه:" يتم الترشح لملء المقاعد النيابية المخصصة للدائرة الانتخابية بطريق القائمة النسبية المفتوحة". حيث تضم القائمة عدداً من المرشحين لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية، ويشير تحالف "عين على النساء" الى أن البند الثاني من الفقرة (د) من نفس المادة أكد على أن على المرشحات عن المقاعد المخصصة للنساء الترشح ضمن قوائم، كما أنه لا يتم احتساب المرشحة وفقاً لذلك من ضمن الحد الأعلى للمرشحين في القائمة كما جاء في قرار الديوان الخاص بتفسير القوانين رقم ٦ والصادر بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٠ على أنه "لم يرد في قانون الانتخاب لمجلس النواب أي نص يحول دون حق المرأة في التنافس خارج المقاعد الإضافية المخصصة لها على مستوى الدوائر الانتخابية". مما يعني أنه يمكن للنساء الترشح للتنافس على المقاعد العامة جميعها إضافة الى المقاعد المخصصة للنساء والبالغة ١٥ مقعداً،

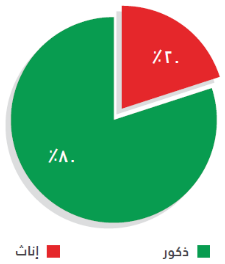
وأكد ذات القرار على أنه "للمرأة الشركسية أو الشيشانية أو المسيحية أن تنافس على المقاعد المخصصة لها في دائرتها الانتخابية وفقاً للتوصيف الديني أو العرقي إذا حصلت على أعلى الأصوات في دائرتها الانتخابية، كما أنه بمقدور أي امرأة بغض النظر عن الدين أو العرق أن تنافس على المقعد الإضافي للمرأة على أساس التوصيف الجنسي بغض النظر عن الدين أو العرق، ومؤدى ذلك أنه من الممكن أن تزيد عدد المقاعد من الموصوفين سابقاً من النساء عما هو مخصص لهم" (تحالف عين على النساء، ١١,٥ % نسبة الكوتا في قانون الانتخاب لعام ٢٠١٦).

كما اهتمت الهيئة المستقلة للانتخابات بتوعية المرأة وتعزيز مشاركتها السياسية من خلال مجموعة من الورش التوعوية التي غطت جميع محافظات ومناطق المملكة دون استثناء بالإضافة إلى حرصها على رصد نسب مشاركة المرأة سواءً أكانت مرشحة أو ناخبة، ويُمثل الجدول رقم(٩) نسبة تمثيل المرأة (ناخبة/ مرشحة):

المسمى	عدد الإناث	نسبة الإناث
ناخبة	٢١٨٦٤٠٩	٥٢٪
مرشحة	٢٥٢	٢٠٪
المجموع	٢١٨٦٦٦١	٥٢٪

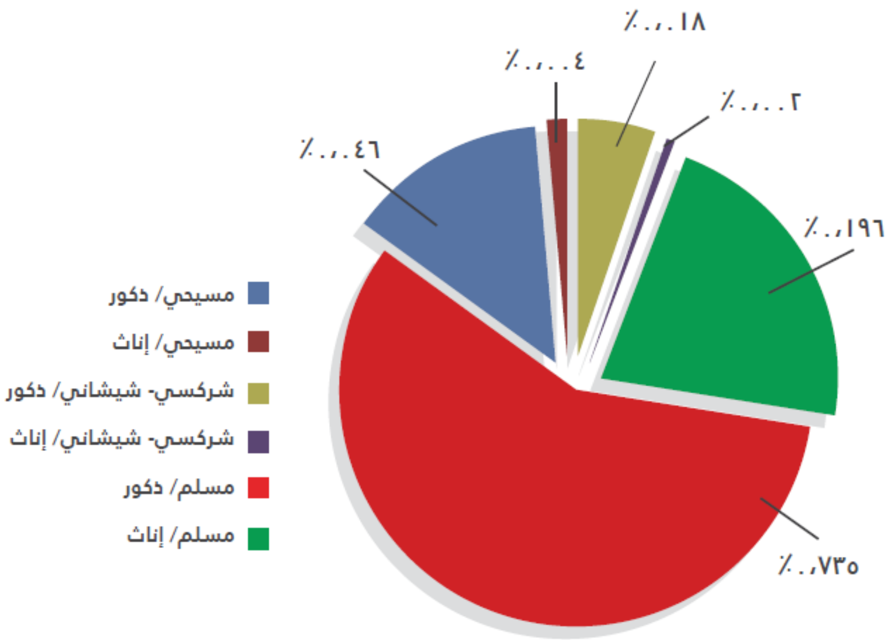
الجدول رقم(٩) نسبة تمثيل المرأة (ناخبة/ مرشحة)

والنسبة إلى نسب المرشحين حسب الجنس فهذا ما يُمثله الشكل التالي:

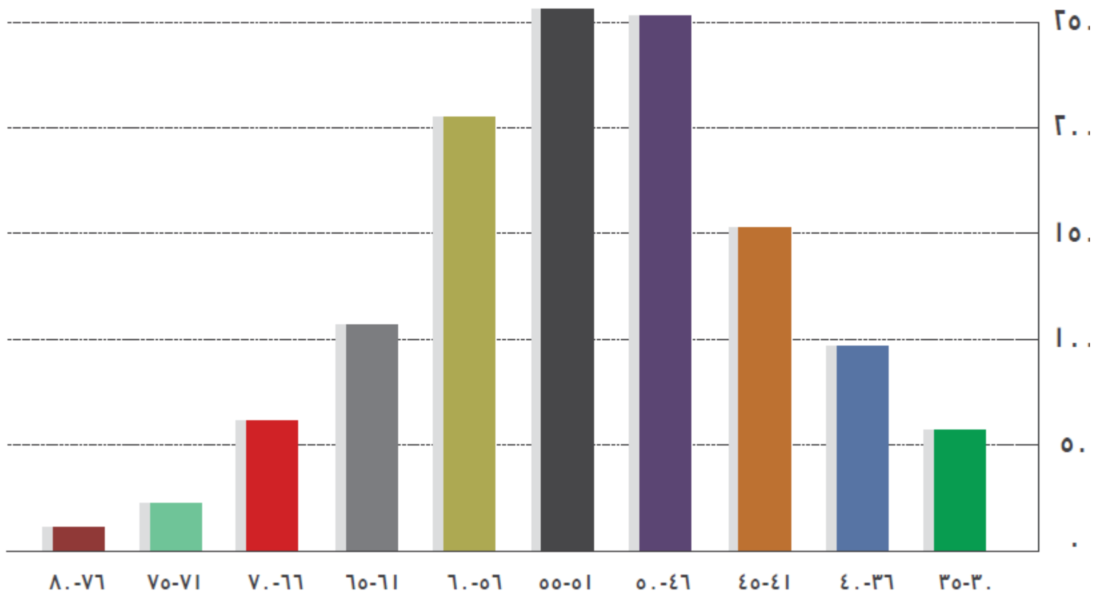


الشكل رقم (١٧): نسب المرشحين حسب الجنس

أما الشكل التالي فيمثل نسبة المرشحين حسب الجنس والديانة



فيما يُمثل الشكل التالي الفئات العمرية للمرشحين:



المطلب الثاني

أثر السلوك التصويتي على نتائج انتخابات المجلس البرلماني الثامن عشر

يُلاحظ المراقب لمجريات العملية الانتخابية للبرلمان الثامن عشر إنّ العملية الانتخابية التي تمت في العشرين من أيلول الماضي ٢٠١٦، بدءاً من الإعلام ومروراً بالمراقبين المحليين والدوليين والمشاركين فيها كانت على درجة عالية من التميّز، وأن النقطة الأهم التي كانت نصب أعين الهيئة المستقلة للانتخاب هي محاولة استعادة الثقة في صندوق الاقتراع وقد نجحت الهيئة فيها؛ إذ كان الهدف الأساسي لديها يتمثل بأنّ ما يوجد في الصندوق يجب أن يخرج للعلن ويترجم إلى نتائج، كما أنّ مخرجات العملية الانتخابية أبرزت ملاحظات جديدة ودحضت العديد من الملاحظات التي أثيرت قبل يوم الاقتراع، ومع أنه ومن اللحظة التي أُعلن فيها عن يوم الاقتراع، ثار لغط شديد بأن هذا القانون غير مفهوم للعامة، وأنه لا يُمكّن الناس من بناء تحالفات وتشكيل قوائم انتخابية، وأنّ القوى السياسية كان عددها قليلاً، ولكن الجواب على هذا اللغط جاء خلال فترة

الترشح عبر تكوّن أكثر من ٢٥٠ قائمة، عدا على أنه عدد كبير، سواء بالنسبة لعدد أعضاء مجلس النواب أو عدد الدوائر الانتخابية في المملكة(الرأي للدراسات، الكلالدة، ٢٠١٦).

وفي قراءة أولية لنتائج الانتخابات يُمكن القول بأنه: إنّ عدد الذين يحق لهم التصويت يقارب ٤,٢٥ مليون، شارك منهم مليون ونصف المليون مواطن، أما إجمالية المشاركة فكانت ٣٧,١% على مستوى المحافظات، وقد سجلت العاصمة عمان أقل النسب في المقترعين، إذ وصلت إلى ٢٣,٥%، في حين أنّ أعلى نسبة اقتراع كانت في البادية الجنوبية حيث وصلت ٨٣,٣٩%، مشيراً إلى جدول أصدرته الهيئة ويشتمل على نسب في هذا الموضوع على مستوى المملكة. وقال المشاقبة وهو مدير المركز الأردني للدراسات السياسي: إنه من الملاحظ أنّ هناك ضعفاً في المشاركة السياسية لدى العديد من المكونات الاجتماعية على مستوى المملكة عموماً في هذه الانتخابات مقارنة مع سابقاتها، مشيراً إلى أننا في الأردن لدينا دورية الانتخاب منذ عام ١٩٨٩، وهذا أمر إيجابي في عملية تطوير العملية الديمقراطية، وعزا ضعف المشاركة السياسية إلى عوامل وأسباب سياسية واجتماعية ونفسيّة، إضافة إلى أسباب تتعلق بأداء المجلس والمرشحين أنفسهم. وبيّن المشاقبة أن شدة المنافسة كانت عالية على مستوى المملكة، إذ ترشح ما يقارب ١٢٥٢ مرشحاً، مضيفاً أن النسبة المئوية للتنافس على المقعد الواحد كانت ٩,٦% لكل مقعد، وكانت مشاركة المرأة عالية جداً بالمقارنة مع الدورات الانتخابية السابقة، إذ ترشح ما يقارب ٢٥٢ مرشحة توزعن على ٢١٨ قائمة، لافتاً إلى أنّ المرشحات حصلن على ما يقارب ٢٦٦ ألف صوت، مؤكداً أن ارتفاع الرقم يعود إلى تغيير قانون الانتخاب والقائمة النسبية المفتوحة. وأوضح أن النساء حصدن مقاعد الكوتا (١٥) + ٥ مقاعد زيادة، إذ أنّ المرأة الأردنية أسعفها القانون بالترشيح في القوائم العامة أو الكوتا، وبالتالي فهي قد نافست الرجال على المقاعد ١١٥ وحصلت على خمسة

منها، وبالمجمل حصلت على (٢٠) مقعداً نسائياً بنسبة ١٥,٣٨% أي أكثر بنسبة ٣% عن المجلس السابق. وبحسب المشاقبة فإن عدد النواب السابقين ومن برلمانات مختلفة في المجلس الحالي وصل إلى ٥٤ نائباً، أي بما نسبته ٤١% من أعضاء المجلس الحالي، أما النواب الجدد فعددهم ٧٦ وبنسبة ٥٨% من المجلس. وأضاف أننا اذا نظرنا للفئات العمرية لأعضاء مجلس النواب الحالي نجد أن عدد النواب الذين تكون أعمارهم بين (٣٠-٣٩ عاماً) عددهم ١٢ نائباً، وبين (٤٠-٤٩ عاماً) ٤٥ نائباً، والنواب الذين تتراوح أعمارهم بين (٥٠-٥٩ عاماً) عددهم ٥٤ نائباً، وبين (٦٠-٦٩ عاماً) ١٥ نائباً، أما عدد النواب الذين أعمارهم ٧٠ فما فوق فهو ٤ نواب، وبالتالي نلاحظ أن الفئة العمرية التي تتراوح بين٤٠-٥٩ عاماً حصلت على ما نسبته ٧٦,١% من مجموع أعضاء مجلس النواب، وعزا ضعف المشاركة السياسية إلى عوامل وأسباب سياسية واجتماعية ونفسيّة، إضافة إلى أسباب تتعلق بأداء المجلس والمرشحين أنفسهم. (الرأي للدراسات، المشاقبة، ٢٠١٦). وتابع بأنّ عدد المقاولين قد تراجع إلى (٨) منهم (٦) مهندسون، بعد أن كان عددهم في السابق ١٠ نواب، أما الأطباء فعددهم (٨ نواب) منهم (٥) طب بشري و(٣) أطباء أسنان، والصيادلة عددهم (١)، والصحفيون (١)، أما المهندسون الزراعيون فعددهم (٠) مقارنة بالمجلس السابق حين كان عددهم (٣) نواب. وأكد المشاقبة أن إجراء الانتخابات في ظل ظروف إقليمية صعبة هو مؤشر إيجابي لتعزيز المسار الديمقراطي في الأردن، ومؤشر على ارتفاع درجة الاستقرار النسبي للدولة الأردنية، كما أنه تأكيد على مبدأ استمرارية دورية الانتخابات. وأضاف أنّ الانتخابات أجريت من دون حدوث مشاكل كبرى باستثناء بعض المناطق، مشيراً إلى أنه ومن النواحي الإيجابية أيضاً سقط بعض الرموز التاريخية المتعاقبة بالبرلمانات السابقة مما أسهم في تجديد النخب السياسية في الأردن. وأشار إلى الإيجابيات التي اتسمت بها العملية الانتخابية عامة، ومنها الدور الإيجابي للهيئة المستقلة وسهولة ويسر التصويت ومستوى التنظيم والدقة وحضارية

التعامل من قبل اللجان مع المقترعين، إضافة إلى الدور الإيجابي في ارتفاع تمثيل المرأة بالبرلمان، والانتهاء من بعض إشكاليات الصوت الواحد وذلك بعد اعتماد نظام التمثيل النسبي والقوائم المفتوحة. وأضاف أنّ من هذه الإيجابيات أيضاً المشاركة النسبية المفتوحة وعودة جبهة العمل الإسلامي عن مبدأ المقاطعة، إضافة إلى شدة التنافس للترشح على المقاعد بنسبة ٦,٩ مرشحين لكل مقعد، وإعطاء الفرصة لما يقارب من ١٢٨ ألف ناخب جديد نتيجة لتخفيض سن الانتخاب، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي. ولفت المشاقبة في المقابل إلى السلبيات المتعقلة بالانتخابات والتي منها ضعف المشاركة السياسية بالعملية الانتخابية، وبروز المال السياسي وأثره على مجريات العملية الانتخابية والتأثير من خلال شراء الأصوات وتفاوت قيمة الصوت الواحد من منطقة لأخرى بحد أدنى ٢٠ ديناراً– وحد أعلى ٣٠٠ دينار، وكذلك بروز عدم الاهتمام السياسي لدى العديد من الشرائح الاجتماعية في الأردن وخصوصاً في المدن الكبرى. وأضاف إلى ذلك تعدي القانون وسرقة أحد صناديق الاقتراع في مركز البادية الوسطى، مشيراً إلى ردود الفعل من بعض الذين لم يحالفهم الحظ وقيام مناصريهم بأعمال شغب وإغلاق الطرق العامة، والتأخير بإعلان نتائج الانتخابات العامة، إضافة إلى استبدال العاملين باللجان حيث تم استبدال ٢٩ شخصاً من العاملين في اللجان في المملكة ولأسباب عدة. وأشار المشاقبة إلى عدم مشاركة العديد من ذوي الاحتياجات الخاصة في العملية الانتخابية وذلك لعدم توفر التسهيلات المساعدة لهم بالحركة، وعودة ظاهرة إطلاق العيارات النارية من قِبَل بعض أنصار المرشحين الفائزين، وكذلك ضعف الدور الإعلامي للهيئة المستقلة للانتخاب في شرح وتفسير القانون والأنظمة الصادرة عنه للناس العاديين وليس للنخب، إضافة إلى غياب البرامج الحزبية المتكاملة عن الحملات الانتخابية واقتصارها على مجرد شعارات عامة (الرأي للدراسات، المشاقبة، ٢٠١٦).

وفي قراءة متأنية لمخرجات العملية الانتخابية أكّد أستاذ العلوم السياسية د. محمد المصالحة أنّ الهيئة المستقلة قامت بما أوكل إليها وفقاً للقانون، مضيفاً أن الأمر الذي شاب العملية الانتخابية هو ما حصل بشأن صناديق دائرة البادية الوسطى، مؤكداً أنّ المال الأسود قضية تحتاج قدرات أكبر لضبطها وإحكامها. وحول تقييم العملية الانتخابية قال المصالحة إننا تجاوزنا موضوع قانون الانتخاب كونه صدر وانتهى، ولكن من الممكن لنا أن ندرس النتائج ومدى أثرها في العمل العام. وأضاف أنّ الهيئة كانت إلى حد ما موفقة في القيام بدورها في العملية الانتخابية، مشيراً إلى أن المرشحين بحسب القانون عليهم أن يتقبلوا النتائج أينما كانت حتى لو لم ينجحوا، لافتاً إلى أنّ كثيراً من المرشحين في المقابل ممن لم يحالفهم الحظ قاموا بتقديم الطعن بالعملية الانتخابية.

وقال المصالحة إن وجود المعارضة بما فيها المعارضة الإسلامية في المجلس يعدّ إضافة نوعية إذ تعطي دفعة جيدة له قياساً بالمجالس التي قبله. وأكّد أنّ الوقت قد حان لإعادة النظر بالكوتا النسائية في ظل نجاح ٥ نساء تنافسياً. وأضاف أنه يجب العمل والتركيز على وعي الناخب فهو بحاجة إلى تحفيزه على المشاركة التي كانت بحسب رأيه جيدة إلى حد ما(الرأي للدراسات، المصالحة، ٢٠١٦).

كما أكّد الأمين العام للمنتدى العالمي للوسطية م. مروان الفاعوري أنّ إجراء هذه الانتخابات في منطقة يُعاني محيطها العديد من الأزمات يُشكل إنجازاً للأردن نفتخر ونعتز به جميعاً، الأمر الذي يؤكد استمرار بناء مسيرة هذا الوطن عبر مؤسساته المتعددة لنصل إلى أردن الحداثة والدولة الديمقراطية الحديثة. وأضاف أنّ هذه الانتخابات فتحت المجال أمام مشاركة القوى السياسية كافة، فقد اختفت موجة جمعية مرخصة وجمعية غير مرخصة وأحزاب مصطنعة، مؤكداً أن هذا يعدّ تأكيداً على أنّ جلالة الملك يريد أن يكرر تجربة عام ٨٩ في المجلس النيابي الذي كنا نعتز فيه،

ويرى لوحة جميلة يفخر بها الأردنيون في هذا الوسط الملتهب. ورأى الفاعوري أنّ هذا المجلس سيكون من أفضل المجالس النيابية التي شهدها الأردن منذ عام ٨٩ إلى الآن، إذ يوجد فيه طيف سياسي ممثل للقوى كافة بصرف النظر عن النسب، واصفاً درجة النزاهة في هذه الانتخابات بالعالية، مشيراً إلى أنّ الغياب الواضح للداعم السري كان سبباً في انسحاب كثير من الأسماء التي أعلنت عن نيتها للترشح، وبالتالي هذا كان إشارة مريحة لكثير من القوى السياسية الحقيقية التي تمثل نبض الشارع في أن تستمر في الانتخابات. كما رأى الفاعوري أنّ طرح جلالة الملك لموضوع الدولة المدنية يترافق مع حالة سياسية لا بد لهذا المجلس أن يكون مهيأً لها، ولتكون عنواناً في بناء الأردن الحديث. وأضاف أنّ هناك سلبيات لا بد من الإشارة إليها لتكتمل الصورة، منها أن الانتخابات المغربية التي تزامنت مع انتخاباتنا شاركت بها ١٠ قوى سياسية رئيسية على ٢٩٥ مقعداً وكان هناك ٩٠ مقعداً لقائمة وطنية، ولابدّ أن نؤكد أنّ هذا القانون كان سبباً لكثير من المصائب والمشاكل، مشيراً إلى أنه يجب ألا يغيب الحديث في هذا المجال حتى نقدم لمجلس النواب صورة عن هذا المجلس ليتم معالجتها لأي تشريع قادم لقانون الانتخاب. وأكد الفاعوري أنّ هذا القانون لم يسمح سواءً للأحزاب السياسية الجديدة أو القديمة التاريخية في أن تنمو إنما همش من مشاركتها وقزّم من حضورها. ورأى أنّ تأخّر النتائج كان أمراً سلبياً، إضافة لتفاوت التصريحات حول إعادة انتخابات دائرة بدو الوسط من عدمها. (الرأي للدراسات، الفاعوري، ٢٠١٦).

وبناءً على ما تقدم نعرض فيما يلي نتائج انتخابات المجلس البرلماني ٢٠١٦ حسب ما أعلنته الهيئة المستقلة للانتخابات:

القوائم الفائزة وعدد المقاعد لكل منها. وأسماء الفائزين بمقاعد القوائم:

الدائرة الانتخابية	الأولى/العاصمة		عدد المقاعد للدائرة الانتخابية العامه	5	وزن المقعد للدائرة النتخابية
المحافظه	محافظة العاصمة		عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين	0	
عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية	290,177	نسبة الاقتراع	عدد المقاعد المخصصة للشركس/الشيشان	0	13,249.80
عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية	66,249	22.831%	مجموع المقاعد المخصصه(بدون كوتا)	5	

#	رقم القائمة	اسم القائمة	عدد اصوات القائمة	نسبة القائمة	اسم المرشح	عدد اصوات المرشح	المقعد	الجنس	المقعد الفائز
1	4	المشاركة والتغيير	11,437	0.863	اندريه مراد محمود عبد الجليل حواري	10,582	مسلم	ذكر	تنافس
2	14	قول وفعل	9,067	0.684	خليل حسين خليل عطيه	8,290	مسلم	ذكر	تنافس
3	11	الشعب	7,282	0.550	عبد الرحمن حسين محمد العوايشه	4,108	مسلم	ذكر	تنافس
4	3	الخير	7,019	0.530	محمد راشد عوده البرايسه	5,111	مسلم	ذكر	تنافس
5	6	الاصلاح	6,647	0.502	موسى علي محمد هنطش	5,207	مسلم	ذكر	تنافس

الدائرة الانتخابية	الثانية/العاصمة		عدد المقاعد للدائرة الانتخابية العامه	6	وزن المقعد للدائرة النتخابية
المحافظه	محافظة العاصمة		عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين	0	
عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية	400,452	نسبة الاقتراع	عدد المقاعد المخصصة للشركس/الشيشان	0	13,814.33
عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية	82,886	20.698%	مجموع المقاعد المخصصه(بدون كوتا)	6	

#	رقم القائمة	اسم القائمة	عدد اصوات القائمة	نسبة القائمة	اسم المرشح	عدد اصوات المرشح	المقعد	الجنس	المقعد الفائز
1	9	التعاون	12,535	0.907	عبد الله علي عوده العكايله	8,768	مسلم	ذكر	تنافس
2	1	فرسان القدس	10,121	0.733	يحيى محمد محمود السعود	7,204	مسلم	ذكر	تنافس
3	3	الإصلاح	10,096	0.731	موسى علي محمد الوحش	7,315	مسلم	ذكر	تنافس
4	2	النخله	8,527	0.617	عمر صبحي شحاده قراقيش	3,935	مسلم	ذكر	تنافس
5	7	العروبه	6,807	0.493	عزيز محمد علي سلمان	3,377	مسلم	ذكر	تنافس
6	12	الصقور الحرة	6,590	0.477	عبد علي محمد عليان	4,851	مسلم	ذكر	تنافس

الدائرة الانتخابية	الثالثة/العاصمة		عدد المقاعد للدائرة الانتخابية العامه	4	وزن المقعد للدائرة النتخابية
المحافظه	محافظة العاصمة		عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين	1	
عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية	242,198	نسبة الاقتراع	عدد المقاعد المخصصة للشركس/الشيشان	1	7,751.17
عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية	46,507	19.202%	مجموع المقاعد المخصصه(بدون كوتا)	6	

#	رقم القائمة	اسم القائمة	عدد اصوات القائمة	نسبة القائمة	اسم المرشح	عدد اصوات المرشح	المقعد	الجنس	المقعد الفائز
1	3	معاً	10,973	1.416	قيس خليل يعقوب زيادين	6,172	مسيحي	ذكر	مسيحي
2	3	معاً	10,973	1.416	خالد رمضان محمد عواد	5,985	مسلم	ذكر	تنافس
3	4	الاصلاح	9,172	1.183	صالح عبد الكريم شحاده العرموطي	8,067	مسلم	ذكر	تنافس
4	4	الاصلاح	9,172	1.183	منصور سيف الدين مراد سنجاجه	5,510	شركس/شيشان	ذكر	شركس/شيشان
5	10	الجار	5,658	0.730	خميس حسين خليل عطيه	4,652	مسلم	ذكر	تنافس
6	2	المستقبل . عمان	5,526	0.713	احمد محمد علي الصفدي	4,456	مسلم	ذكر	تنافس

الدائرة الانتخابية	الرابعة/العاصمة		عدد المقاعد للدائرة الانتخابية العامه	4	وزن المقعد للدائره النتخابية
المحافظه	محافظة العاصمة		عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين	0	
عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية	249,125	نسبة الاقتراع	عدد المقاعد المخصصة للشركس/الشيشان	0	18,565.50
عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية	74,262	29.809%	مجموع المقاعد المخصصه(بدون كوتا)	4	

#	رقم القائمة	اسم القائمة	عدد اصوات القائمه	نسبة القائمه	اسم المرشح	عدد اصوات المرشح	المقعد	الجنس	المقعد الفائز
1	5	القدس الشريف	20,148	1.085	خير عبد الله عياد ابوصعيليك	11,327	مسلم	ذكر	تنافس
2	4	العدالة	12,335	0.664	احمد سليمان عوض الرقب	9,306	مسلم	ذكر	تنافس
3	1	الاصلاح	9,155	0.493	احمد ابراهيم سلامه الهميسات	6,971	مسلم	ذكر	تنافس
4	2	الضفتين	6,965	0.375	رمضان محمد فلاح الحنيطي	3,140	مسلم	ذكر	تنافس

الدائرة الانتخابية	الخامسة/العاصمة		عدد المقاعد للدائرة الانتخابية العامه	6	وزن المقعد للدائره النتخابية
المحافظه	محافظة العاصمة		عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين	0	
عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية	375,433	نسبة الاقتراع	عدد المقاعد المخصصة للشركس/الشيشان	1	13,216.00
عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية	92,512	24.641%	مجموع المقاعد المخصصه(بدون كوتا)	7	

#	رقم القائمة	اسم القائمة	عدد اصوات القائمه	نسبة القائمه	اسم المرشح	عدد اصوات المرشح	المقعد	الجنس	المقعد الفائز
1	3	الحزم	12,366	0.936	نصار حسن سالم القيسي	5,457	مسلم	ذكر	تنافس
2	4	الاتحاد و العمل	12,200	0.923	فضيل منور فضيل النهار	4,594	مسلم	ذكر	تنافس
3	6	الوفاء	11,850	0.897	احمد سلامه فالح اللوزى	4,549	مسلم	ذكر	تنافس
4	1	الاصلاح	11,402	0.863	تامر شاهر سيد محمد بينو	7,844	شركس/شيشان	ذكر	شركس/شيشان
5	1	الاصلاح	11,402	0.863	مصطفى عبدالرحمن مازن العساف	7,560	مسلم	ذكر	تنافس
6	12	النشامى	10,528	0.797	حسن مفلح عوده الله العجارمه	6,539	مسلم	ذكر	تنافس
7	10	الراية	10,124	0.766	بركات كامل عبد الكريم النمر	8,638	مسلم	ذكر	تنافس

الدائرة الانتخابية	الأولى/اربد		عدد المقاعد للدائرة الانتخابية العامه	6	وزن المقعد للدائره النتخابية
المحافظه	محافظة اربد		عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين	0	
عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية	325,918	نسبة الاقتراع	عدد المقاعد المخصصة للشركس/الشيشان	0	18,932.67
عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية	113,596	34.854%	مجموع المقاعد المخصصه(بدون كوتا)	6	

#	رقم القائمة	اسم القائمة	عدد اصوات القائمه	نسبة القائمه	اسم المرشح	عدد اصوات المرشح	المقعد	الجنس	المقعد الفائز
1	12	إربد	16,985	0.897	رياض محمد عرسان العزام	7,390	مسلم	ذكر	تنافس
2	4	الميزان	13,309	0.703	راشد محمد سليمان الشوحه	3,807	مسلم	ذكر	تنافس
3	8	العدالة	12,437	0.657	عبد المنعم صالح شحاده العودات	5,727	مسلم	ذكر	تنافس
4	6	الأقصى	12,329	0.651	محمود عطا الله يونس طيطي	5,068	مسلم	ذكر	تنافس
5	3	الزيتونه	9,583	0.506	ابراهيم حسين العلي بني هاني	5,851	مسلم	ذكر	تنافس
6	9	اربد الكرامه	8,326	0.440	نضال محمود احمد الطعاني	3,751	مسلم	ذكر	تنافس

الدائرة الانتخابية	الثانية/اربد		عدد المقاعد للدائرة الانتخابية العامه	4	وزن المقعد للدائره النتخابية
المحافظه	محافظة اربد		عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين	0	
عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية	144,883	نسبة الاقتراع	عدد المقاعد المخصصة للشركس/الشيشان	0	18,771.75
عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية	75,087	51.826%	مجموع المقاعد المخصصه(بدون كوتا)	4	

#	رقم القائمة	اسم القائمة	عدد اصوات القائمه	نسبة القائمه	اسم المرشح	عدد اصوات المرشح	المقعد	الجنس	المقعد الفائز
1	8	حوران الخير	14,762	0.786	جودت ابراهيم ناصر الدرابسه	14,192	مسلم	ذكر	تنافس
2	4	العداله	12,590	0.671	خالد موسى عيسى العبد الله	9,877	مسلم	ذكر	تنافس
3	1	الفقير	9,548	0.509	فواز محمود مفلح الزعبي	8,989	مسلم	ذكر	تنافس
4	2	الكنانة	7,590	0.404	عبد الله قاسم محمد عبيدات	7,233	مسلم	ذكر	تنافس

الدائرة الانتخابية	الثالثة/اربد		عدد المقاعد للدائرة الانتخابية العامه	3	وزن المقعد للدائره النتخابية
المحافظه	محافظة اربد		عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين	1	
عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية	114,052	نسبة الاقتراع	عدد المقاعد المخصصة للشركس/الشيشان	0	12,449.50
عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية	49,798	43.663%	مجموع المقاعد المخصصه(بدون كوتا)	4	

#	رقم القائمة	اسم القائمة	عدد اصوات القائمه	نسبة القائمه	اسم المرشح	عدد اصوات المرشح	المقعد	الجنس	المقعد الفائز
1	4	الاتحاد	12,276	0.986	وائل موسى يوسف رزوق	8,352	مسيحي	ذكر	مسيحي
2	4	الاتحاد	12,276	0.986	حسني محمد فندي الشياب	7,618	مسلم	ذكر	تنافس
3	1	الوطنية الديمقراطية	10,046	0.807	مصطفى فؤاد محمد الخصاونه	6,731	مسلم	ذكر	تنافس
4	5	الوفاء	7,291	0.586	يوسف محمد يوسف الجراح	4,330	مسلم	ذكر	تنافس

الدائرة الانتخابية	الرابعة/اربد		عدد المقاعد للدائرة الانتخابية العامه	5	وزن المقعد للدائره النتخابية
المحافظه	محافظة اربد		عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين	0	
عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية	163,899	نسبة الاقتراع	عدد المقاعد المخصصة للشركس/الشيشان	0	16,159.40
عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية	80,797	49.297%	مجموع المقاعد المخصصه(بدون كوتا)	5	

#	رقم القائمة	اسم القائمة	عدد اصوات القائمه	نسبة القائمه	اسم المرشح	عدد اصوات المرشح	المقعد	الجنس	المقعد الفائز
1	3	النشامى	15,253	0.944	عيسى علي عيسى خشاشنه	5,206	مسلم	ذكر	تنافس
2	6	الوفاء	14,479	0.896	مجحم حمد حسين الصقور	11,805	مسلم	ذكر	تنافس
3	2	الزيتونه	10,835	0.671	ماجد محمود حسن قويسم	6,876	مسلم	ذكر	تنافس
4	7	الاسد	10,815	0.669	خالد محمود محمد البكار	9,586	مسلم	ذكر	تنافس
5	5	التعاون	8,996	0.557	ابراهيم مشرف الرضوان القرعان	7,913	مسلم	ذكر	تنافس

الدائرة الانتخابية	البلقاء		عدد المقاعد للدائرة الانتخابية العامه	8	وزن المقعد للدائره النتخابية
المحافظه	محافظة البلقاء		عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين	2	
عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية	297,818	نسبة الاقتراع	عدد المقاعد المخصصة للشركس/الشيشان	0	12,461.40
عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية	124,614	41.842%	مجموع المقاعد المخصصه(بدون كوتا)	10	

#	رقم القائمة	اسم القائمة	عدد اصوات القائمه	نسبة القائمه	اسم المرشح	عدد اصوات المرشح	المقعد	الجنس	المقعد الفائز
1	5	العداله	17,084	1.371	معتز محمد موسى ابو رمان	6,856	مسلم	ذكر	تنافس
2	5	العداله	17,084	1.371	جمال عيسى جريس قموه	6,540	مسيحي	ذكر	مسيحي
3	8	الامة	14,553	1.168	محمد ناصر سليم الزعبي	6,552	مسلم	ذكر	تنافس
4	8	الامة	14,553	1.168	فوزى شاكر الطعيمه داود	5,282	مسيحي	ذكر	مسيحي
5	11	التجديد	13,492	1.083	علي خلف رضوان حجاحجه	6,943	مسلم	ذكر	تنافس
6	10	الكرامة	13,481	1.082	مصطفى رمضان عبد القادر ياغي	5,708	مسلم	ذكر	تنافس
7	1	الاصلاح	11,257	0.903	ابراهيم محمد سلمان ابوالسيد	6,489	مسلم	ذكر	تنافس
8	6	ابناء البلقاء	9,807	0.787	خالد عبد الرزاق موسى الحياري	5,770	مسلم	ذكر	تنافس
9	4	الاتحاد	9,137	0.733	فضيه عبد الله فالح ابو قدوره	4,091	مسلم	انثى	امرأه - تنافس
10	13	الحق	8,654	0.694	محمود احمد السعود العدوان	3,148	مسلم	ذكر	تنافس

الدائرة الانتخابية	الكرك		عدد المقاعد للدائرة الانتخابية العامه	8	وزن المقعد للدائره النتخابية
المحافظه	محافظة الكرك		عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين	2	
عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية	167,280	نسبة الاقتراع	عدد المقاعد المخصصة للشركس/الشيشان	0	10,345.10
عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية	103,451	61.843%	مجموع المقاعد المخصصه(بدون كوتا)	10	

#	رقم القائمة	اسم القائمة	عدد اصوات القائمه	نسبة القائمه	اسم المرشح	عدد اصوات المرشح	المقعد	الجنس	المقعد الفائز
1	1	وطن	19,722	1.906	عاطف يوسف صالح الطراونه	12,054	مسلم	ذكر	تنافس
2	1	وطن	19,722	1.906	رجا جزاع علي الصرايره	8,194	مسلم	ذكر	تنافس
3	1	وطن	19,722	1.906	عبد الله غانم سليمان زريقات	6,553	مسيحي	ذكر	مسيحي
4	3	ابناء الكرك	19,002	1.837	هيثم جريس عوده الزيادين	9,429	مسيحي	ذكر	مسيحي
5	3	ابناء الكرك	19,002	1.837	مصلح احمد موسى الطراونه	6,856	مسلم	ذكر	تنافس
6	3	ابناء الكرك	19,002	1.837	محمد سعد سلامه العتايقه	6,686	مسلم	ذكر	تنافس
7	7	الحق	15,214	1.471	محمود خلف حمد النعيمات	4,812	مسلم	ذكر	تنافس
8	8	الزيتونة	10,299	0.996	صداح احمد محمد الحباشنه	7,085	مسلم	ذكر	تنافس
9	2	الوفاء للاغوار	8,702	0.841	رنده عباطه عبد الله الشعار	5,992	مسلم	انثى	امرأه - تنافس
10	4	الشمس	8,539	0.825	صباح سهو فريج الشعار	6,680	مسلم	انثى	امرأه - تنافس

الدائرة الانتخابية	معان		عدد المقاعد للدائرة الانتخابية العامة	4	وزن المقعد للدائره النتخابية
المحافظه	محافظة معان		عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين	0	
عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية	53,217	نسبة الاقتراع	عدد المقاعد المخصصة للشركس/الشيشان	0	6,942.00
عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية	27,768	52.179%	مجموع المقاعد المخصصه(بدون كوتا)	4	

#	رقم القائمة	اسم القائمة	عدد اصوات القائمة	نسبة القائمة	اسم المرشح	عدد اصوات المرشح	المقعد	الجنس	المقعد الفائز
1	2	الحق يعلو	6,837	0.985	عبد الله بديع محمد عبد الدايم	3,260	مسلم	ذكر	تنافس
2	5	البتراء	5,763	0.830	محمد ضيف الله سليمان الفلحات	3,628	مسلم	ذكر	تنافس
3	4	الشوبك	3,685	0.531	ابراهيم محفوظ عطا الله البدور	2,525	مسلم	ذكر	تنافس
4	3	العمل	3,679	0.530	خالد زاهر العبد الفناطسة	2,416	مسلم	ذكر	تنافس

الدائرة الانتخابية	الأولى/الزرقاء		عدد المقاعد للدائرة الانتخابية العامة	6	وزن المقعد للدائره النتخابية
المحافظه	محافظة الزرقاء		عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين	1	
عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية	449,753	نسبة الاقتراع	عدد المقاعد المخصصة للشركس/الشيشان	1	12,868.00
عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية	102,944	22.889%	مجموع المقاعد المخصصه(بدون كوتا)	8	

#	رقم القائمة	اسم القائمة	عدد اصوات القائمة	نسبة القائمة	اسم المرشح	عدد اصوات المرشح	المقعد	الجنس	المقعد الفائز
1	1	الاقصى	17,830	1.386	طارق سامي حنا خوري	10,424	مسيحي	ذكر	مسيحي
2	1	الاقصى	17,830	1.386	محمد جميل محمد الظهراوي	7,468	مسلم	ذكر	تنافس
3	10	يقين	14,971	1.163	محمد نوح علي معابده	14,562	مسلم	ذكر	تنافس
4	2	الإصلاح	14,518	1.128	سعود سالم علي ابو محفوظ	11,512	مسلم	ذكر	تنافس
5	2	الإصلاح	14,518	1.128	نبيل كامل احمد الشيشاني	10,335	شركس/شيشان	ذكر	شركس/شيشان
6	6	وطن	14,183	1.102	قصي احمد عبد الحميد الدميسي	4,615	مسلم	ذكر	تنافس
7	3	أبناء الزرقاء	13,049	1.014	فيصل نايف جاد الاعور	4,078	مسلم	ذكر	تنافس
8	7	أهل العزم	7,626	0.593	مرزوق حمد عواد الهبارنه	2,687	مسلم	ذكر	تنافس

الدائرة الانتخابية	الثانية/الزرقاء		عدد المقاعد للدائرة الانتخابية العامة	4	وزن المقعد للدائره النتخابية
المحافظه	محافظة الزرقاء		عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين	0	
عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية	131,254	نسبة الاقتراع	عدد المقاعد المخصصة للشركس/الشيشان	0	10,689.50
عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية	42,758	32.577%	مجموع المقاعد المخصصه(بدون كوتا)	4	

#	رقم القائمة	اسم القائمة	عدد اصوات القائمة	نسبة القائمة	اسم المرشح	عدد اصوات المرشح	المقعد	الجنس	المقعد الفائز
1	1	الوفاء للوطن	8,954	0.838	حمود ابراهيم احمد الزواهره	3,884	مسلم	ذكر	تنافس
2	9	الوحدة الوطنية	5,686	0.532	موسى بركات سعود الزواهره	3,037	مسلم	ذكر	تنافس
3	5	عين الوطن	5,554	0.520	نواف مقبل سلمان المعلا	4,509	مسلم	ذكر	تنافس
4	3	المستقبل - الزرقاء	4,925	0.461	علي سالم فاضل الخلايله	4,621	مسلم	ذكر	تنافس

الدائرة الانتخابية	المفرق		عدد المقاعد للدائرة الانتخابية العامه	4	وزن المقعد للدائره النتخابية
المحافظه	محافظة المفرق		عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين	0	
عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية	95,055	نسبة الاقتراع	عدد المقاعد المخصصة للشركس/الشيشان	0	12,597.75
عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية	50,391	53.012%	مجموع المقاعد المخصصه(بدون كوتا)	4	

#	رقم القائمة	اسم القائمة	عدد اصوات القائمة	نسبة القائمة	اسم المرشح	عدد اصوات المرشح	المقعد	الجنس	المقعد الفائز
1	7	الصقور	9,858	0.783	عبدالكريم فيصل ضيف الله الدغمي	8,844	مسلم	ذكر	تنافس
2	1	المفرق للجميع	8,907	0.707	رائد عقله مفلح الخزاعله	4,638	مسلم	ذكر	تنافس
3	2	وطن	7,560	0.600	مفلح محمد مفلح الخزاعله	6,878	مسلم	ذكر	تنافس
4	6	حزم	7,463	0.592	شعيب خلف المحمد الشديفات	7,354	مسلم	ذكر	تنافس

الدائرة الانتخابية	الطفيلة		عدد المقاعد للدائرة الانتخابية العامه	4	وزن المقعد للدائره النتخابية
المحافظه	محافظة الطفيلة		عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين	0	
عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية	54,638	نسبة الاقتراع	عدد المقاعد المخصصة للشركس/الشيشان	0	8,143.50
عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية	32,574	59.618%	مجموع المقاعد المخصصه(بدون كوتا)	4	

#	رقم القائمة	اسم القائمة	عدد اصوات القائمة	نسبة القائمة	اسم المرشح	عدد اصوات المرشح	المقعد	الجنس	المقعد الفائز
1	1	الزيتونة	6,745	0.828	محمود جميل خلف الفراهيد	2,588	مسلم	ذكر	تنافس
2	2	جبال الطفيلة	5,916	0.726	حسن عصري عبدالقادر السعود	2,342	مسلم	ذكر	تنافس
3	4	عدالة	5,147	0.632	حسين عطيه موسى القيسي	4,598	مسلم	ذكر	تنافس
4	5	الفارس	4,090	0.502	غازي محمد سالم الهوامله	2,381	مسلم	ذكر	تنافس

الدائرة الانتخابية	مادبا		عدد المقاعد للدائرة الانتخابية العامه	3	وزن المقعد للدائره النتخابية
المحافظه	محافظة مادبا		عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين	1	
عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية	106,370	نسبة الاقتراع	عدد المقاعد المخصصة للشركس/الشيشان	0	12,563.75
عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية	50,255	47.245%	مجموع المقاعد المخصصه(بدون كوتا)	4	

#	رقم القائمة	اسم القائمة	عدد اصوات القائمة	نسبة القائمة	اسم المرشح	عدد اصوات المرشح	المقعد	الجنس	المقعد الفائز
1	3	الوطن	8,327	0.663	عبد القادر سلمان نوري الفشيكات	5,608	مسلم	ذكر	تنافس
2	3	الوطن	8,327	0.663	نبيل ميخائيل عوده الغيشان	5,045	مسيحي	ذكر	مسيحي
3	1	الوحده الوطنية	8,082	0.643	عدنان سعيد محمد الركيبات	5,819	مسلم	ذكر	تنافس
4	10	المستقبل مادبا	5,848	0.465	زيد محمد فلاح الشوابكه	3,170	مسلم	ذكر	تنافس

الدائرة الانتخابية	جرش		عدد المقاعد للدائرة الانتخابية العامه	4	وزن المقعد للدائره النتخابية
المحافظه	محافظة جرش		عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين	0	
عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية	107,637	نسبة الاقتراع	عدد المقاعد المخصصة للشركس/الشيشان	0	15,600.75
عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية	62,403	57.975%	مجموع المقاعد المخصصه(بدون كوتا)	4	

#	رقم القائمة	اسم القائمة	عدد اصوات القائمه	نسبة القائمه	اسم المرشح	عدد اصوات المرشح	المقعد	الجنس	المقعد الفائز
1	5	الارض	11,122	0.713	محمد عبد الفتاح محمود هديب	7,600	مسلم	ذكر	تنافس
2	4	الاصلاح	8,979	0.576	هدى حسين محمد عتوم	5,904	مسلم	انثى	امرأه - تنافس
3	2	الاصالة	8,974	0.575	عقله غمار مفلح الزبون	7,281	مسلم	ذكر	تنافس
4	6	البركه	7,630	0.489	محمد حسين محمد ابو سته	6,575	مسلم	ذكر	تنافس

الدائرة الانتخابية	عجلون		عدد المقاعد للدائرة الانتخابية العامه	3	وزن المقعد للدائره النتخابية
المحافظه	محافظة عجلون		عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين	1	
عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية	101,112	نسبة الاقتراع	عدد المقاعد المخصصة للشركس/الشيشان	0	14,833.25
عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية	59,333	58.680%	مجموع المقاعد المخصصه(بدون كوتا)	4	

#	رقم القائمة	اسم القائمة	عدد اصوات القائمه	نسبة القائمه	اسم المرشح	عدد اصوات المرشح	المقعد	الجنس	المقعد الفائز
1	6	العمل	14,213	0.958	كمال احمد محمد الزغول	8,177	مسلم	ذكر	تنافس
2	2	الوفاق	11,599	0.782	وصفي هلال عبد الله حداد	9,627	مسيحي	ذكر	مسيحي
3	2	الوفاق	11,599	0.782	صفاء عبد الله محمد المومني	6,616	مسلم	انثى	امرأه - تنافس
4	1	جبل عجلون	9,938	0.670	احمد حسن سليمان الفريحات	5,540	مسلم	ذكر	تنافس

الدائرة الانتخابية	العقبة		عدد المقاعد للدائرة الانتخابية العامه	3	وزن المقعد للدائره النتخابية
المحافظه	محافظة العقبة		عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين	0	
عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية	55,819	نسبة الاقتراع	عدد المقاعد المخصصة للشركس/الشيشان	0	7,939.00
عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية	23,817	42.668%	مجموع المقاعد المخصصه(بدون كوتا)	3	

#	رقم القائمة	اسم القائمة	عدد اصوات القائمه	نسبة القائمه	اسم المرشح	عدد اصوات المرشح	المقعد	الجنس	المقعد الفائز
1	3	العقبة	6,316	0.796	محمد علي حسن الرياطي	5,410	مسلم	ذكر	تنافس
2	8	الفجر	3,797	0.478	حازم صالح المجالي	2,208	مسلم	ذكر	تنافس
3	6	المنار	3,420	0.431	إبراهيم عبد الرزاق سليمان ابو العز	2,636	مسلم	ذكر	تنافس

الدائرة الانتخابية	بدو الشمال		عدد المقاعد للدائرة الانتخابية العامه	3	وزن المقعد للدائره النتخابية
المحافظه	بدو الشمال		عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين	0	
عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية	83,914	نسبة الاقتراع	عدد المقاعد المخصصة للشركس/الشيشان	0	17,007.67
عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية	51,023	60.804%	مجموع المقاعد المخصصه(بدون كوتا)	3	

#	رقم القائمة	اسم القائمة	عدد اصوات القائمه	نسبة القائمه	اسم المرشح	عدد اصوات المرشح	المقعد	الجنس	المقعد الفائز
1	7	رعد الشمال	11,697	0.688	حابس ركاد خليف الشبيب	11,403	مسلم	ذكر	تنافس
2	4	الميزان	11,018	0.648	مازن تركي سعود القاضي	8,722	مسلم	ذكر	تنافس
3	5	الاسد المتأهب	8,171	0.480	صوان طلب مريبيع الشرفات	5,080	مسلم	ذكر	تنافس

الدائرة الانتخابية	بدو الوسط		عدد المقاعد للدائرة الانتخابية العامه	3	وزن المقعد للدائره النتخابية
المحافظه	بدو الوسط		عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين	0	
عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية	56,102	نسبة الاقتراع	عدد المقاعد المخصصة للشركس/الشيشان	0	11,862.33
عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية	35,587	63.433%	مجموع المقاعد المخصصه(بدون كوتا)	3	

#	رقم القائمة	اسم القائمة	عدد اصوات القائمه	نسبة القائمه	اسم المرشح	عدد اصوات المرشح	المقعد	الجنس	المقعد الفائز
1	3	البدر	5,566	0.469	سليمان حويله عيد الزبن	3,382	مسلم	ذكر	تنافس
2	5	الوفاء	5,044	0.425	محاسن منيزل عطيه الشرعه	2,494	مسلم	ذكر	تنافس
3	2	البركة	4,880	0.411	حابس سامي مثقال الفايز	3,306	مسلم	ذكر	تنافس

الدائرة الانتخابية	بدو الجنوب		عدد المقاعد للدائرة الانتخابية العامه	3	وزن المقعد للدائره النتخابية
المحافظه	بدو الجنوب		عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين	0	
عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية	64,039	نسبة الاقتراع	عدد المقاعد المخصصة للشركس/الشيشان	0	14,596.00
عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية	43,788	68.377%	مجموع المقاعد المخصصه(بدون كوتا)	3	

#	رقم القائمة	اسم القائمة	عدد اصوات القائمه	نسبة القائمه	اسم المرشح	عدد اصوات المرشح	المقعد	الجنس	المقعد الفائز
1	2	البيرق	8,176	0.560	نواف حسين فرحان النعيمات	4,831	مسلم	ذكر	تنافس
2	4	المستقبل المشرق	7,624	0.522	محمد عايد صباح العمامره	3,092	مسلم	ذكر	تنافس
3	5	الوفاء	6,792	0.465	عواد محمد سلمان الزوايده	6,255	مسلم	ذكر	تنافس

يُلاحظ من الجداول السابقة أن أدنى نسبة للاقتراع كانت حوال ١٩% فيما وصلت أعلى نسبة للاقتراع إلى حوالي ٦٢% مما يعني أنه لا تزال هناك فئة لا بأس بها من الأفراد لا زالت لا تشارك في العملية الانتخابية.

الخاتمة

تتضمن هذه الخاتمة النتائج والتوصيات، حيث توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

١- إن دراسة السلوك التصويتي كجزء هام من السلوك الانتخابي يُشكل حقلاً معرفياً هاماً من حقول العلوم السياسية، حيث يُساهم في التعرف على: سلوك الناخبين، وكيفية وأسباب صنع القرارات من قبل النخبة السياسية.

٢- تُعتبر الانتخابات الحرة والنزيهة من أهم الآليات الديمقراطية التي تساعد أفراد الشعب على المشاركة السياسة الفعالة في الأوطان التي تتخذ من الديموقراطية اساساً للحكم.

٣- تعمل النظم الانتخابية على ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات إلى عدد المقاعد التي تفوز بها الأحزاب والمرشحين المشاركين بها.

٤- يُعتبر السلوك التصويتي آلية يستخدمها الأفراد في بعض البلدان لاختيار قياداتهم، أو لاتخاذ بعض القرارات في القضايا الخاصة، فالتصويت يُعتبر وسيلة مهمة وأساسية يتمكن الأفراد من خلالها التأثير على القرارات الحكومية، وللتصويت عدة أنواع فمنه الاختياري، والإجباري، والتصويت الأبيض، والتصويت الباطل، والتصويت بالمراسلة، أو التصويت بالوكالة.

٥- يعتبر التصويت من أكثر الأنشطة السياسية التي يقوم بممارستها المواطن، ولذلك يقوم بعض الساسة بتكييف سياساتهم بحيث يستطيعوا الحصول على العدد الأكبر من أصوات المواطنين.

كما توصلت الدراسة إلى التوصية بالنقاط التالية:

١- التوصية بإجراء المزيد من هذه الدراسات لأن مفهوم السلوك التصويت لا يزال غامضاً ويحتاج إلى الكثير من المراجع.

٢- لدى مقابلة العديد من المواطنين من مختلف الفئات العمرية والتعليمية لاحظ الباحث أن طريقة التصويت في قانون الانتخابات لعام ٢٠١٦ لا زالت غير مفهومة لدى البعض رغم كل الجهود التي بذلتها الهيئة المستقلة للانتخابات لذلك يوصي الباحث بضرورة بذل المزيد من الجهد في سبيل التعريف بهذا القانون وطريقة التصويت وطريقة احتساب النتائج.

٣- على اعتبار أن المرأة نصف المجتمع توصي الدراسة برفع نسبة الكوتا النسائية إلى ٢٥ مقعد في الانتخابات القادمة، على اعتبار أن المرأة الأردنية كانت ولا تزال أحد الفاعلين الأساسيين في المجتمع الأردني خاصة في مجال التعليم.

المراجع:

أولاً: الكتب:

أبراش، إبراهيم(١٩٩٨)، **علم الاجتماع السياسي**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن على(١٤١٤هـ)، **لسان العرب**، ط٣، بيروت: دار صادر.

اوفر ستريت(١٩٦٣)، **العقل الناضج**، ترجمة: عبد العزيز القوصي، والسيد محمد عثمان، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

بادي، بيرتراند(٢٠٠١)، **التنمية السياسية**، ط١، ترجمة: محمد نوري المهداوي، ليبيا: تالة للطباعة والنشر.

الباز، داود(٢٠٠٢)، **حق المشاركة في الحياة السياسية**، القاهرة: دار النهضة العربية.

برو، فيليب(١٩٩٨)، **علم الاجتماع السياسي**، ط١، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

بوطالب، محمد نجيب(٢٠٠٢)، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الجابري، محمد عابد(١٩٩٤)، **فكر ابن خلدون: العصبية والدولة**، ط٦، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الجابري، محمد عابد(١٩٩٧)، **الديموقراطية وحقوق الإنسان**، ط٢، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

جبريال إيه ألموند وجي بنجهام باويل الإبن (١٩٩٨)، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية**، ط١، ترجمة: هشام عبد الله، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع.

الجوهري، محمد (١٩٩٢)، **علم الاجتماع، النظرية، الموضوع، المنهج**، ط١، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الحسيني، السيد(٢٠١١)، **علم الاجتماع السياسي، المفاهيم والقضايا**، القاهرة: دار المعارف.

الحلو، ماجد راغب(٢٠٠٤)، **الاستفتاء الشعبي**، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

الحوراني، هاني(٢٠٠٢)، **دراسات في الانتخابات الأردنية**، عمان: دار سندباد.

خشيم، مصطفى عبد الله (١٩٩٤)، **موسوعة علم السياسة، مصطلحات مختارة**، ليبيا: الدار الجماهيرية للتوزيع والنشر.

دالتون، رسل جيه(١٩٩٦)، **دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية**، ط١، ترجمة: أحمد يعقوب المجدوبة، ومحفوظ الجباري، عمان: دار البشير.

روسو، جان جاك(٢٠١٦)، **العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية**، ترجمة: عادل زعيتر، عمان: وزارة الثقافة.

رينولدز، أرنو، وآخرون(٢٠٠٥)، **أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات**، ط١، تعريب: أيمن أيوب، السويد: بولز غرافيك.

الزيات، السيد عبد الحليم(٢٠٠٢)، **التنمية السياسية الأبعاد المعرفية والمنهجية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الزيات، عبد الحليم (٢٠٠٢)، **التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي: البنية والأهداف**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الزيات، عبد الحليم(٢٠٠٢)، **التنمية السياسية**، عمان: دار المعرفة الجامعية.

السالم، جمعة أحمد(٢٠٠٦)، **السلوك الانتخابي في الانتخابات النيابية الأردنية**، مجلة الاستراتيجية والأمن الوطني، العدد صفر، ديسمبر ٢٠١٦.

سعد، إسماعيل علي(١٩٨٧)، **مقدمة في علم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

سعيفان، أحمد(٢٠٠٤)، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية الدولية**، ط١، بيروت: مكتبة لبنان.

شريط، الأمين(٢٠٠٢)، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الجزائرية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

شلبي، علاء(٢٠١٤)، **الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي**، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

صالح، سامية خضر(٢٠٠٥)، **المشاركة السياسية والديموقراطية، اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا**، القاهرة: جامعة عين شمس.

ظبيان، تيسير(٢٠١٤)، **الملك عبد الله كما عرفته**، عمان: وزارة الثقافة.

عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح(٢٠٠٤)، **معجم مصطلحات عصر العولمة: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، نفسية، إعلامية.** ط١، القاهرة: الدار الثقافية للنشر.

عبد الله، عبد الغني بسيوني(١٩٩٠)، **أنظمة الانتخاب في مصر والعالم**، الإسكندرية: منشأة دار المعارف.

عبد الوهاب، طارق محمد(١٩٩٩)، **سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.

عبد الوهاب، طارق محمد(١٩٩٩)، **سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

علي، محمد فرغلي، محمد(١٩٩٨)، **نظم وإجراءات انتخاب أعضاء المجالس المحلية في ضوء القضاء والفقه**، القاهرة: دار النهضة العربية.

العماري، مصطفى صالح(٢٠٠٩)، **التنظيم السياسي، والنظام الدستوري**، ط١، الإصدار الأول، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الغباري، فضيل(١٩٨٩)، **السلوك الانتخابي وديمقراطية الانتخاب في العالم الثالث**، ط١، اربد: مطبعة البرج.

فؤاد، عاطف أحمد(١٩٩٥)، **علم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية.

القصبي، عبد الغفار رشاد(٢٠٠٤)، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، القاهرة: مكتبة الآداب.

القصبي، عبد الغفار رشاد(٢٠٠٤)، **مناهج البحث في علم السياسة**، ط١، القاهرة: مكتبة الآداب.

الكفارنة، أحمد(٢٠٠٩)، **التجربة الديموقراطية الأردنية: تجربة الخمسينات والتجربة الحديثة(١٩٥٦-٢٠٠٧)**، عمان: دار قنديل للنشر والتوزيع.

مكي، ثروت(٢٠٠٥)، **الإعلام والسياسة: وسائل الاتصال والمشاركة السياسية**، القاهرة: عالم الكتب.

المنوفي، كمال(١٩٨٧)، **أصول النظم السياسية المقارنة**، ط١، الكويت: شركة الربيعات للنشر والتوزيع.

وولفينغر، ريموند، ونشون ستيفن رمز(٢٠٠٧)، **من يصوت؟** ترجمة: فؤاد السروجي، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

بارة، سمير (٢٠٠٧)، **أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه، دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق بجامعة مولود معمري-تيزي وزو**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة.

الذايدي، سيف سالم نهار (٢٠١٥)، **أثر النظام الانتخابي الكويتي لعام ٢٠١٢ على السلوك التصويتي**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت.

رأس العين، أمينة(٢٠٠٤)، **السلوك الانتخابي والاتصال: دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في الجزائر خلال الانتخابات الرئاسية افريل ٢٠٠٤**، رسالة ماجستير في الاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.

الرشيدي، ناصر مجبل عوض(٢٠١٦)، **السلوك التصويتي للشباب الكويتي في الانتخابات البرلمانية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، بيت الحكمة، جامعة آل البيت.

العجمي، محمد عويضة(٢٠١٥)، **أثر الدعاية الانتخابية للناخب الكويتي في انتخابات مجلس الأمة لسنة ٢٠١٣**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت.

العدوان، شادية حسن أحمد(١٩٩٣)، **التطور السياسي للمملكة الأردنية الهاشمية ١٩٤٦-١٩٦٧**، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

غرايبة، رجاء صبحي عقلة(٢٠٠٢)، **تطور الحياة النيابية في الأردن ١٩٦٧-١٩٩٧**، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

ثالثاً: الأبحاث والمقالات والندوات والتقارير والمجلات:

الأعرجي، إبراهيم مرتضى إبراهيم(٢٠١١)، **السلوك الانتخابي وعلاقته بعدالة العالم لدى طلبة جامعة بغداد، دراسة عن الانتخابات النيابية في العراق عام ٢٠١٠**. مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ٩٨.

بدران، هدى(١٩٩٥)، **المشاركة السياسية بالنسبة للمحروسة مصر، تقرير التنمية البشرية**، القاهرة: معهد التخطيط القومي للتعاون الفني مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

الحسيني، محمد (٢٠١٤)، **ورقة سياسات، الأثر الاجتماعي للنظام الانتخابي الأردني**، عمان: مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق.

الخزاعي، حسين عمر(٢٠٠٦)، **مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية في الأردن تطبيقاً على نتائج الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٣**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج٣٣، العدد١.

الخزاعي، حسين عمر(٢٠١١)، **إيجابيات وسلبيات قانون الانتخاب المؤقت لمجلس النواب الأردني، دراسة اجتماعية تطبيقية**، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص افريل ٢٠١١.

الربيع، عمر هاشم، وآخرون(٢٠٠٩)، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية والبرلمانية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.**

العبادي، بلال السكارنة(٢٠١٦)، **قراءة في نتائج الانتخابات النيابية**، عمان: وكالة عمون الإخبارية، تاريخ ٢٠١٦/٩/٢٤.

العجلوني، صلاح (٢٠٠٣)، **دور العشيرة في انتخابات مجلس النواب الرابع عشر لعام ٢٠٠٣**، عمان: مجلة رسالة مجلس الأمة، مج ١٢، العدد ٥٠، أيلول ٢٠٠٣.

العزام، أسعد(٢٠١٦)، **قراءات وتوقعات حول نتائج انتخابات ٢٠١٦**، عمان: وكالة عمون الإخبارية تاريخ ٢٠١٦/٩/١٨.

العطري، عبد الحميد(٢٠٠٦)، **صناعة النخبة في المغرب**، دفاتر وجهة نظر.

فريحات، إيمان(٢٠١١)، **التطور التاريخي لقوانين الانتخاب في الأردن(١٩٢٨-٢٠١١)**، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، السنة الخامسة، العدد ٤.

لمين، لعجال أعجال محمد(٢٠٠٧)، **إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد١٢.

جاري، وولف(١٩٦٨)، **سيكولوجية التعلم**، ترجمة: عبد العزيز القوصي والسيد عثمان، القاهرة: مكتبة النهضة العربية.

ماضي، عبد الفتاح(٢٠٠٩)، **مفهوم الانتخابات الديموقراطية**، في علي خليفة وآخرون، **الانتخابات الديموقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، بيروت:** مركز دراسات الوحدة العربية.

المجالي، راتب(١٩٩٣)، **قانون الانتخاب الأردني**، عمان: د/ن.

المسيعدين، يوسف سلامة حمود(د/ت)، **الآثار السياسية للنظام الانتخابي في الأردن**، مجلة المستقبل العربي.

المعايطة، نهى(٢٠٠١)، **المرأة في الأردن**، عمان: منشورات وزارة الإعلام.

المقداد، محمد أحمد(٢٠٠٧)، **أسس التحوُّل الديمقراطيّ في الوطن العربيّ ومرتكزاته (الأردن: حالة الدراسة)**، مجلة المنارة، مج١٣، العدد ٧.

نفاع، إميلي (د/ت)، **المرأة الأردنية والمشاركة السياسية وصنع القرار**، عمان: المنظمة الأمريكية في الشرق الأدنى لدعم اللاجئين (ANERA).

الهيئة المستقلة للانتخاب(٢٠١٦)، **التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦**، عمان.

يوسف، أيمن(د/ت)، **الكوتا النسائية بين المداخل النظرية والمواقف العملية**، مجلة تسامح، العدد

Henrik Oscarsson & Sören Holmberg (٢٠١٠) ، **السلوك الانتخابي في السويد**، برنامج دراسة الانتخابات السويدية، قسم العلوم السياسية، جامعة Gothenburg.

Joshua Harder and Jon A. Krosnick (٢٠٠٨) ، **لماذا لا يصوت الناس**،

Journal of Social Issues, Vol. 64, No. 3, 2008

Marie-Anne Cohendet, Droit constitutionnel .Edition Montchrestien, Paris, 2000.

David L. Sils, International Encyclopedia of the Social Sciences, The Macmillan Company & The Free Press, New York, Collier Macmillan Publishers, Vol 11, London Reprinted, 1972.

Noah Webster, Webster's New Twentieth Century Dictionary of the English Language Unabridged 2nd Ed, the World Publishing Company, New York, 1968.

Verba Sidney, Norman Nie. American Citizen Participation Study (Internet source, Comment Stathelp @ Yale University Social Science. Statistical Laboratory, Web site, UNCAT, 1990.

Goldman, Berry, Janda, the Challenge of Democracy, Internet Source, New Java Ideology. Download Dos, Houghton Mifflin Company, 1997.

Kieh, George Klay (2006) **Elections and Voting Behavior: The Case of the 2005 Liberian Elections**, Bulletin of the African and African American Studies Program Grand Valley State University Volume one, issue two.

Alsoudi, Abdel Mahdi, (2006), **Women's Participation in the Parliamentary Elections in Jordan 2003:A Socio-Political Study in Greater Amman Area**, Dirasat, Human and Social Sciences, Volume 33, No. 1.

Lazarsfeld, P.F. (1959) Reflections on business. **American Journal of Sociology**, Volume 65

Ander Blais et al . **where does turn out decline come from** ? European Journal of Political Research,43, 2004.